وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال _ميلة_

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص" مالية وبنوك"

إعداد الطالب (ة) :
رميساء بن خير الدين

إشراف الأستاذ(ة):
د.أبو بكر بوسالم

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
واضح فواز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	رئيسا
كافي فريدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مناقشا
بوسالم أبو بكر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

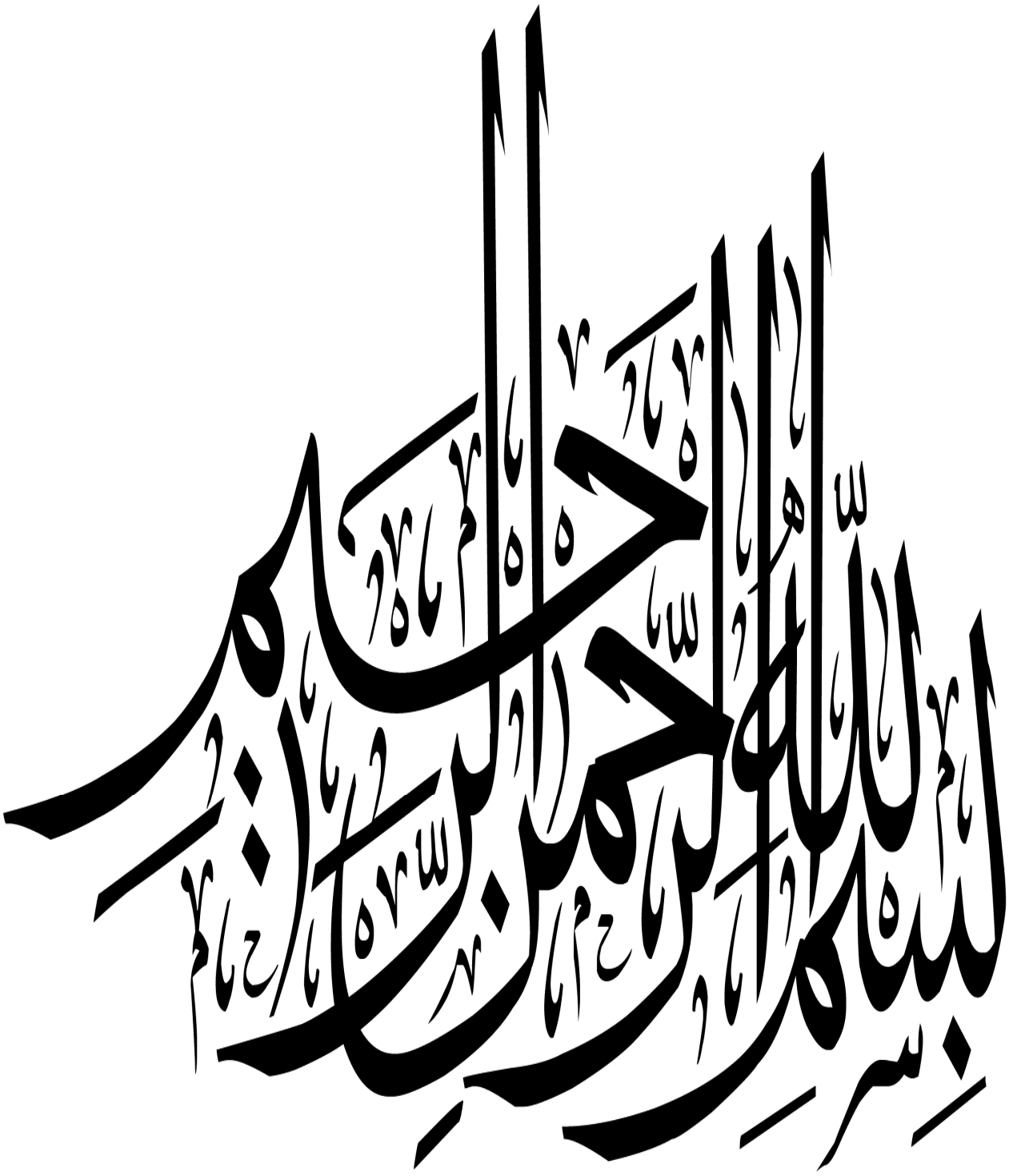
بسم الله الرحمن الرحيم

الدعـــــــاء

" بســـم اللـــــه الرحمـــــــن الرحيـــــــم "

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

سورة التوبة الآية 105

سبحان الذي لبس العز وقال به، سبحان الذي تعطف بالمجد وتكرم به، سبحان الذي لا ينبغي التسبيح إلا له، سبحان ذي الفضل والنعم، سبحان ذي العزة والكرم، سبحان الذي أحصى كل شيء بعلمه، اللهم لك الحمد والشكر على ما يسرت لي من انجاز هذا العمل المتواضع، وعلى ما تفضلت به علّي به من إتمامه، فرجاء الرضى والثواب يطغى على كل تعب وعناء، أسألك اللهم صلاح النية في القول والعمل، وان تلحقني بعبادك الصالحين، اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت سبحانك إذا شئت جعلت الصعب سهلا.

3DLAT.COM

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه الذي وفقني في عملي هذا ولرسوله الذي غرس في قلوبنا حب العلم و الإيمان

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إخراج

هذا العمل واخص بالذكر الأستاذ المشرف" **أبو بكر بوسالم"**

الذي لم يبخل علي بإرشاده ونصائحه وتوجيهاته التي كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما احي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ ين: محمد هبول ولمزاودة رياض على مساعدتهما في إتمام البحث، كما لا أنسى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة–

ولا يفوتني أن رسل أجمل رسائل الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة هذا البحث

وفي الختام اشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل و شجعني على البحث ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة حلوة أو دعاء في علم الغيب، ونقول للجميع جزآكم الله عنا خير جزاء .....آمين.

رميساء

الإهداء

الحمد و الشكر لله لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا **محمد صلى** الله عليه وسلم

إلى نبع الحب والحنان.....إلى من كان دعاؤهما مصباحا أنار دروب حياتي ورضاهما كان قوة زادتني عزيمة وإرادة.

إلى من شد أزري و وفر لي سبل العلم، سندي في الحياة، أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى إخوتي وكل الأهل والأحباب والأصدقاء.....والى الذين تحلو بهم ومعهم الحياة.....

إلى من شاركوني في جني ثمار عملي هذا.....والى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

رميساء

الفـــهـــرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
البسملة	
الدعاء	
شكر وتقدير	
الإهداء	
الفهرس	I–III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
الملخص	VII
مقدمة عامة	أ – ز
الفصل الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: أساسيات عن القطاع الفلاحي	**3 –10**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص القطاع الفلاحي	3– 5
المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الفلاحي	5– 9
المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي	9– 10
المبحث الثاني: التمويل المصرفي	**11–24**
المطلب الأول: عموميات حول التمويل	11–13
المطلب الثاني: طرق التمويل	13–15
المطلب الثالث: أنواع ومصادر التمويل	15–24
المبحث الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي	**25–31**
المطلب الأول: التمويل الفلاحي	25– 27

المطلب الثاني: أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي	27- 29
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي	29- 30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي	
تمهيد الفصل	33
المبحث الأول: تطور السياسات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي	**34-47**
المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة(1962/1990)	34-42
المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990/1999)	42-43
المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000/2007)	43-47
المبحث الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**48-55**
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي	48-49
المطلب الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي	49-50
المطلب الثالث: الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	50-55
المبحث الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**56-68**
المطلب الأول: أجهزة تمويل القطاع الفلاحي	56-59
المطلب الثاني: التمويل الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي	59-61
المطلب الثالث: دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التمويل الفلاحي	61-67
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة–	
تمهيد الفصل	70
المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**71-80**
المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	71-75
.المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	75-76

المطلب الثالث: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية(المجمع الجهوي للاستغلال) _ميلة_	80-76
المبحث الثاني: واقع التمويل المصرفي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة–	**98-81**
المطلب الأول: القروض الفلاحية وطريقة منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)– ميلة–	88-81
المطلب الثاني: القروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) –ميلة–	93-88
المطلب الثالث: القرض الايجاري كصيغة بديلة لتمويل القطاع الفلاحي	98-93
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لدور القروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) –ميلة–	**110-99**
المطلب الأول: دراسة مشاريع ممولة بالقروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.	102-99
المطلب الثاني: دور القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي	109-102
المطلب الثالث: الأهداف المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من اجل تطوير القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي	110-109
خلاصة الفصل	111
خاتمة عامة	115-113
قائمة المراجع	121-117
الملاحق	141-123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الدراسات السابقة	د–و
2	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	36
3	مساهمة القطاع العام والخاص في الانتاج الفلاحي	41
4	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة(2001_2004)	44
5	تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة من (2004_2007)	47
6	تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة من (2000_2011)	53
7	عدد المشاريع الجوارية المصاغة والمجمعة حسب الأهداف وعقود النجاعة ونسبة تقدمها	63-62
8	المواضيع الفدرالية التي تجمع السكان في مشروع واحد خلال فترة 2009-2011	64
9	إحصائيات القرض الايجاري خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015	97
10	إحصائيات قرض الرفيق من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014	103-102
11	تطور قرض الرفيق من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014 من حيث عدد الملفات والمبالغ الاجمالية.	104
12	إحصائيات قرض التحدي خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2015	106
13	إحصائيات قرض FNDA خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015	107

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	قنوات التمويل المباشر	13
2	قنوات التمويل غير المباشر	14
3	تطور القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للقطاع الفلاحي	47
4	الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	50
5	المخطط العام لسياسة التجديد الريفي	52
6	صيغ ومصادر دعم وتمويل المشاريع الجوارية لتنمية الريفية المندمجة	66
7	المجمع الجهوي للاستغلال ميلة	77
8	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال- ميلة-	79
9	نسب الأنشطة الممولة بالقرض الايجاري من حيث عدد الملفات من 2015/2010	97
10	نسب الأنشطة الممولة بالقرض الايجاري من حيث مبلغ القرض من 2015/2010	98
11	نسب الأنشطة الممولة بقرض الرفيق من حيث عدد الملفات من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم2015/2014	103
12	نسب الأنشطة الممولة بقرض الرفيق من حيث مبلغ القرض من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم2015/2014	104
13	تطور قرض الرفيق من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014	105
14	تطور قرض التحدي خلال الفترة 2013من إلى غاية 2015	106
15	نسب الأنشطة الممولة بقرض FNDA من حيث عدد الملفات خلال الفترة 2010 إلى غاية 2015	108

16	نسب الأنشطة الممولة بقرض FNDA من حيث مبلغ القرض خلال الفترة 2010 إلى غاية 2015	108

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	المخطط التنظيمي الوظيفي	123
2	السجل المالي المتوقع ل2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي	124
3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة-	251
4	اتفاقية القرض	130-126
5	القرض الممنوح في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	131
6	القرض الممنوح في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ	132
7	القرض الممنوح في إطار الوكالة الوطنية للتامين على البطالة CNAC	133
8	رسالة موافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة_55_	134
9	رسالة عدم الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة_55_	135
10	قرض الرفيق	136
11	قرض التحدي	137
12	طلب الانضمام إلى برامج خاصة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	139-138
13	شهادة الموافقة على القرض	141-140

الملخص

التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة–

– من إعداد الطالبة: **بن خير الدين رميساء.** – تحت إشراف : **د. أبو بكر بوسالم**

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس لاقتصاديات بلدان العالم، لذا تسعى الدولة للاهتمام بهذا القطاع لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي ومستوى معين من الأمن الغذائي، كما يمكن القول انه مهما اختلفت الاستراتيجيات المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية بالغة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى، حيث يعتبر التمويل المصرفي الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع لهذا انتهجت الدولة الجزائرية سياسات قائمة على دعم الدولة للقطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، ومن بين هذه السياسات والتي ركزت عليها دراستنا سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعمل على دعم ومساندة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة، ونحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال التعرف على المنتجات البنكية الجديدة التي جاءت بها هذه السياسة ومعرفة مدى مساهمتها في تطوير القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract :

Agricultural sector is a sensitive nerve of the economies of the countries of the world, so the make an interest in this sector to ensure a decent living for its people, through maximizing agricultural production and a certain level of foods security, as you may say that however different strategies should be given agricultural sector a great importance as a sector which affects other sectors, where the driving means Bank financing sector wich wase a crucial importance for the success of development policy to promote this sector that the Algerian State pursued Policies based on State support for the sector and designed in its entirety to his promotion and development and reduce its problems, among these policies and focus our agricultural and rural renewal policy, support for farmers and provide them with the necessary funds we will tray in the empirical part of research to know the reality of bank financing in the agricultural sector under the agricultural and rural renewal policy by identifying the new banking products that came out of this policy and know their contribution to the development of the agricultural sector.

Key words: Bank financing, the agricultural sector, agriculture funding, agricultural and rural renewal policy, rafik loan, etahadi loan, the national fund for agricultural devlopment loan, agriculture and rural devlopment bank.

مقدمة عامة

مقدمة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مرتبط بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو دعم التنمية الاقتصادية وبما أن القطاع الفلاحي يشكل أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني، وأحد أهم القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي كونه مصدر أساسي للغذاء وقطاعا يستوعب نسبة عالية من العمالة، فان التمويل يعتبر الوسيلة المحركة لهذا القطاع لماله من أهمية بالغة في نجاح السياسات التنموية المتبعة للنهوض بالقطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لذلك لجأت العديد من الدول منها الجزائر للقيام بإصلاحات فلاحية كأسلوب يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة، فبعد استقلال البلاد في سنة 1962 ورحيل المعمرين تم تنظيم تلك الأراضي في شكل مزارع مسيرة ذاتيا، ثم تلا ذلك ظهور الثورة الزراعية سنة1971 كمحاولة لإعادة النظر في التوزيع الغير متساوي للأراضي الزراعية لمواجهة ضعف في مردودية، وهو ما يسمح بإعادة الاعتبار للفلاح ويضمن تغيير جذري في الريف الجزائري ونتيجة للعديد من المشاكل تم في سنة 1987إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي وحل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية، وجاءت إصلاحات 1990 كمحاولة للحد من الآثار السلبية السابقة وإعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق، بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني سنة 1999 انتهجت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي الممثل بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي امتد إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وانطلاقا من سنة2008 تم إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث اعتمدت فيها الدولة على دعم للقطاع الفلاحي سواء دعم الصناديق الحكومية أو عن طريق التمويل البنكي والذي أدى بدوره إلى ميلاد قروض فلاحية جديدة لمساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه وتمثلت هذه القروض في(قرض الرفيق، قرض التحدي، وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية)، ومن أجل إتباع إستراتيجية تنموية متوازنة ومندمجة سعت الدولة إلى تطبيق العديد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والتي تسعى من ورائها للنهوض بالمناطق الريفية وتطويرها.

أولا: إشكالية البحث

في خصم الحديث عن التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية تسعى من خلالها لدعم القطاع الفلاحي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة–؟

انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو دور قرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي ؟

2- ما هو دور قرض التحدي في تمويل القطاع الفلاحي ؟

3- ما هو دور قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي ؟

4- هل يعتبر القرض الايجاري صيغة بديلة لتمويل القطاع الفلاحي ؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على التساؤلات الفرعية نقوم بطرح الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية**

يشهد واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة– تخصيص ثلاثة أنواع من القروض هي قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، بمستوى تمويل جيد.

❖ **الفرضيات الفرعية**

1- يلعب قرض الرفيق دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي؛

2- يلعب قرض التحدي دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي؛

3- يلعب قرض الصدوق الوطني للتنمية الفلاحية دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي؛

4- يعتبر القرض الايجاري صيغة بديلة في تمويل القطاع الفلاحي.

ثالثا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة أهم القروض الفلاحية المخصصة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

2- معرفة دور قرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي؛

3- معرفة دور قرض التحدي في تمويل القطاع الفلاحي؛

4- معرفة دور قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي؛

5- معرفة الصيغة البديلة في تمويل القطاع الفلاحي.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1-المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسات الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء؛

2-الاعتماد الكبير على هذا القطاع لتنمية الصادرات الجزائرية؛

3-أهمية القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الرفع من نسبة الإنتاج الفلاحي الذي يسمح بتحقيق الأمن الغذائي باعتباره أساس التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا من خلال إيجاد الحلول التمويلية للمشاكل التي يواجهها الفلاح.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

1- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع لحساسية هذا القطاع ودوره في النمو الاقتصادي؛

2- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين وصناع القرار في الجزائر باعتباره كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

3- التعرف على التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خصوصا وانه القطاع السائد في ولاية ميلة؛

4- حداثة الموضوع وتناسبه مع التحولات العالمية الكبيرة؛

5- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي والذي لا يتحقق إلا بتضافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي.

سادسا: حدود الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرنا الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزمني والمكاني وذلك على النحو التالي:

1- الحدود المتعلقة بالمفاهيم

في الجانب النظري تم الوقوف على المفاهيم الأساسية للتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي وسياسة التجديد الفلاحي والريفي ومتطلبات تفعيل العلاقة بينهما.

2- الحدود الزمانية

تغطي الدراسة الحالية الفترة الممتدة من(2009-2015) وذلك اعتمادا على وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)- ميلة-.

سابعا: المنهج المستخدم

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة، ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة البحث محل الدراسة لأننا بصدد جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المتعلقة بالموضوع، لكنا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط، بل تم الاعتماد على دراسة حالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية وذلك لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث ومن تم استخلاص أهم النتائج.

ثامنا: صعوبات البحث

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذه الدراسة ولعل أهمها يتمثل في:

1- قلة الدراسات الميدانية المرتبطة بالموضوع؛

2- عدم كفاية الفترة الزمنية المخصصة للبحث.

تاسعا: الدراسات السابقة

بعد مراجعة الأدبيات السابقة والمرتبطة بموضوع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة- نحاول أن نحصر أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الدراسات السابقة

1	**حسينة حوحو_2003/2002 ، مذكرة ماجستير**
عنوان الدراسة	تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساتها على البطالة.
هدف الدراسة	إن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على الإمكانيات التي كانت تزخر بها الجزائر فبقدوم المستعمر، ومحاولة التعرف على أسلوب التمويل المعمول به خلال المراحل السابقة (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية...الخ) وكيف استطاعت كل مرحلة من تحسين آليات المرحلة السابقة.
أهم نتائج الدراسة	يجب إتباع إستراتيجية وتخطيط محكم وهذا يعني انتقاص الدعم المالي واقتصار الدعم للفلاحين الذين يملكون مستثمرات فلاحية فقط وهذا يضيع الفرصة على العديد من الشباب الذين لا يملكون أراضي فلاحية ولديهم الرغبة في الفلاحة، وكذا تسهيل إجراءات التمويل ولا مركزية التسيير زادت من الإقبال على الاستفادة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، والاهتمام بالإرشاد الفلاحي والدراسات الفلاحية، وإنشاء صناعات فلاحية مكملة من شانها إن تساهم في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر
بيان الاستفادة من الدراسة ونقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	إن الطالبة توقفت دراستها عند الفترة2003 وبالتالي فهي افادتني في دراسة وضعية الجزائر منذ1962إلى غاية 2003، لا كنها لم تتطرق إلى الإصلاحات الجديدة كالمخطط الوطني لتنمية الفلاحية والنتائج المترتبة عنه وكذا الفترة 2005-2009 والتي أفرزت عدة قوانين واستحداث منتجات بنكية جديدة لتمويل القطاع الفلاحي والتي أدت بدورها إلى تطور الإنتاج الفلاحي، وكذا عودة تخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا البحث.

2	**دلال بن سمينة _2004/2003، مذكرة ماجستير**
عنوان الدراسة	التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة.
هدف الدراسة	إن الغرض من هذه الدراسة البحث عن الخلل الموجود عند تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التخطيط المركزي ومحاولة الوقوف على مدى فعالية القوانين الصادرة للإصلاح خاصة قانون النقد والقرض، واعتبار العشرية الأخيرة (1990- 2000) محطة هامة لإصلاح كل من الجهاز البنكي والقطاع الفلاحي.
أهم نتائج الدراسة	القرارات التي اتخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول النهوض بالقطاع الفلاحي بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج تنمية يتلاءم مع وضعية الاقتصاد في تلك الفترة، وعملية الهيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصيص البنكي وتركيز اهتمامات البنوك على إن فعالية القطاع الفلاحي الجزائري تقتضي توسيع حدود أغلبية المستثمرات.
بيان الاستفادة من الدراسة ونقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	إن الطالبة توقفت دراستها عند الفترة2000 وبالتالي فهي افادتني في دراسة وضعية الجزائر منذ1990 إلى غاية 2000، لا كنها لم تتطرق إلى الإصلاحات الجديدة كالمخطط الوطني لتنمية الفلاحية والنتائج المترتبة عنه وكذا الفترة 2005-2009 والتي أفرزت عدة قوانين واستحداث منتجات بنكية جديدة لتمويل القطاع الفلاحي والتي أدت بدورها إلى تطور الإنتاج الفلاحي، وكذا عودة تخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا البحث.
3	**عياش خديجة_ 2011/2010، مذكرة ماجستير**
عنوان الدراسة	سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000 - 2007).
هدف الدراسة	إن الغرض من هذه الدراسة هو فهم الأسس والهداف الأساسية للسياسة الفلاحية في الجزائر منذ سنة 2000الى غاية 2007 وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني مع التركيز على مدى تأثير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ودراسة السياسات العامة مع التركيز على مسار تطور التنمية الفلاحية في الجزائر.
أهم نتائج الدراسة	إن السياسة الفلاحية الجديدة على هذا المستوى هي فكرة قوية نجحت في الانتقال من نظام الإنتاج الاستهلاكي نحو التصدير من فلاح منتج إلى فلاح منتج ومصدر هذه الفكرة الجديدة هدفها هو محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

بيان الاستفادة من الدراسة ونقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	إن الطالبة توقفت دراستها عند الفترة2007 فرغم تطرقها للإصلاحات الجديدة إلا أنها أهملت سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي انطلقت خلال سنة 2008 والتي أدت إلى استحداث منتجات بنكية جديدة لتمويل القطاع الفلاحي والتي أدت بدورها إلى تطور الإنتاج الفلاحي، وكذا تخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا البحث.
4	**هاشمي الطيب _2014/2013، أطروحة دكتوراه**
عنوان الدراسة	التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر
هدف الدراسة	إن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أعطى توجه جديد للتنمية حيث يدعو إلى فكرة التنمية من خلال الاندماج والمشاركة الفعالة لسكان الريف في عملية التنمية، وإعطاء فرصة للمرأة الريفية في حق المشاركة والمساهمة في بناء التنمية الريفية المستدامة.
أهم نتائج الدراسة	عدم كفاية الخدمات المقدمة الى المجتمع الريفي وانخفاض مستوى الأداء فيها سواء كان ذلك في المجلات الصحية، أو السكنية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، مما ينعكس على الفرصة المتاحة أمام سكان الريف لإشباع حاجاتهم الأساسية، ولا يزال دور المرأة الريفية ضئيلا نظرا لوجود كثير من القيم والتقاليد تحول دون مشاركة فعالة في مجلات التنمية الريفية، وقد ترتب على هذا الضعف وعي المرأة بذاتها وضعف وعي المجتمع بمكانته وأشارت التقارير الرسمية إلى فشل برنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث لم يتجسد فكرة الاندماج على ارض الواقع وتمت مشاركة سكان الريف في المراحل الأولى بينما لم يشارك في بقية المراحل وهذا يعني انه مازالت الممارسة البيروقراطية للإدارة سائدة ومستمرة.
بيان الاستفادة من الدراسة ونقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	إن الطالب توفق إلى حد كبير في الإلمام بمختلف العناصر حيث تطرق إلى مختلف الإصلاحات الجديدة بالإضافة إلى تناوله لسياسة التجديد الفلاحي والريفي لا كنه اهتم أكثر بالمجتمع الريفي وما خلفته هذه السياسة من توجه جديد من توجه جديد لسياسة التنمية الريفية، أما دراستي فركزت أكثر على المنتجات البنكية الجديدة التي جاءت بها هذه السياسة لتمويل القطاع الفلاحي وكذا تخصيص بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي وهذا ما سنقوم بدراسته.

عاشرا: هيكل الدراسة

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول فصلين نظريين والفصل الثالث خصصناه للدراسة التطبيقية.

حيث اشتمل الفصل الأول على التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي والذي قمنا من خلاله بتوضيح مفاهيم أساسية حول القطاع الفلاحي وخصائصه، أهميته، بالإضافة إلى أهدافه وأهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري، وتم التطرق أيضا إلى مفهوم التمويل، طرقه أنواعه ومصادره، وتناولنا أيضا التمويل الفلاحي، أهدافه، وتصنيفاته بالإضافة إلى شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

وتناول الفصل الثاني سياسة التجديد الفلاحي والريفي والذي قمنا من خلاله بتوضيح السياسات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من 1962الى غاية 2007، والتطرق إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتطرقنا أيضا إلى التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث تم التعرف على أجهزة تمويل القطاع الفلاحي إضافة إلى التمويل الفلاحي في ظل هذه السياسة وأخيرا دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التمويل الفلاحي.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال- ميلة-، من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث تم فيه تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم مراحل تطوره بالإضافة إلى تعريف المجمع الجهوي للاستغلال ميلة والتعرف على هيكله التنظيمي وأهدافه ومهامه، كما تطرقنا إلى القروض الفلاحية والتمويل المصرفي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في البنك، إضافة إلى القرض الايجاري كصيغة بديلة في تمويل القطاع الفلاحي، كما تناولنا أيضا دراسة لمشاريع ممولة بالقروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)- ميلة -، ومعرفة دور القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال- ميلة- في تمويل القطاع الفلاحي، وأخيرا تم تناول الأهداف المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)- ميلة- من أجل تطوير القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

الفصل الأول:

التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي

تمهيد الفصل

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، حيث يعد من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية، ولهذا عملت الدولة على وضع القواعد الأولية للتمويل بحيث يضمن توفير الموارد المالية بالطريقة والكيفية المثلى لتغطية الحاجيات الضرورية، ويعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء، حيث سعت الجزائر كغيرها من دول العالم ومنذ الاستقلال للرقي بقطاع الفلاحة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة لذلك فهو يحتاج إلى التمويل الكافي سواء كان تمويلاً ذاتياً أو خارجياً من أجل تحقيق التنمية الفلاحية ومن ثم الاعتماد على القطاع الفلاحي مساهم في الصادرات وذلك من خلال توسيعه والمحافظة على موارده الطبيعية، وهذا ما جعلنا نعالج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث أساسية كما يلي :

- المبحث الأول: القطاع الفلاحي؛
- المبحث الثاني: التمويل المصرفي؛
- المبحث الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

المبحث الأول: أساسيات عن القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الممارسة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسنعالج في هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم وخصائص القطاع الفلاحي، أما المطلب الثاني سنتناول فيه أهمية وأهداف القطاع الفلاحي، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه مشاكل القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القطاع الفلاحي

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة فمنذ الثمانينيات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية وتحرير التجارة لذا سنتناول في هذا المطلب مفهوم وخصائص القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: مفهوم القطاع الفلاحي

قبل الإشارة إلى مفهوم القطاع الفلاحي، تجدر بنا أولا الإشارة إلى أن كلمتي الفلاحة والزراعة كلمتان متقاربتان من حيث المدلول، فالفلاحة هي كلمة أشمل وأوسع من كلمة الزراعة تضم العديد من الأنشطة التي لا تشملها الزراعة التي ترتبط بالأرض فقط .

إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة(AGRE)أي الحقل أو التربة، وكلمة (CULTURE)تعني العناية والرعاية[1].

تعرف أيضا بأنها: تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض، زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود، تربية الدواجن والنحل وغيرها، كما تشمل أي عمل آخر لاحق يجري للمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء.

أما منظمة الأمم المتحدة التي تركز على المفهوم الحديث و الضيق للفلاحة الذي يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية، البحوث، التدريب، الإرشاد، والإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي، وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، كما أصبحت النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، التنقيب عن المياه بناء السدود، وإقامة مراكز للتخزين، التحويل شق الطرق، المواصلات، التسويق وغير ذلك من الأعمال، والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي[2].

أما جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية فعرفته بأنه كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها[3].

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد السياسي**، مطبعة العالي، العراق، ط 1، 1969، ص: 37.

[2] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص: 18.

[3] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 81.

مما سبق يمكننا تعريف القطاع الفلاحي بأنه: علم وفن استثمار الموارد الأرضية والبشرية، وطريقة من طرق الحصول على العيش، وقطاع الفلاحة كان وسيبقى مصدرا أساسيا لتوفير الموارد الغذائية الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: خصائص القطاع الفلاحي

يمكننا إبراز خصائص القطاع الفلاحي والتي تساعد على فهم مشاكل الفلاحة ومعالجتها وهي كالآتي[1]:

أولا: ضخامة نسبة رأس المال الثابت

يمثل رأس المال الثابت قيمة وسائل الناتج الفلاحي من الأرض وما عليها من منشآت، أشجار حيوانات، آلات وغيرها، وما ينفق عليها من تحسينات، حيث تقدر نسبة رأس المال الثابت بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، هذا ما أدى إلى صعوبة إجراء أي تعديل، أو تحويل على الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح، إذ أن التكاليف المتغيرة تتغير حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها؛

ثانيا: طول دورة الناتج الفلاحي

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج، وبين الحصول على الإنتاج طويلة أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة، بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان حيث يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها، وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه وإذ اضطر يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه، لكن الفلاح لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق في المستقبل فإذا أراد الفلاح زيادة منتجات فهو مضطر للانتظار، عند ظهور إنتاج كبير في السوق يهبط سعر المحصول هبوطا كبيرا، فيقومون بتخفيض الإنتاج وبعد مرور بعض السنوات تظهر نتيجة هذا الانخفاض فيرتفع السعر مجددا وتبدأ الدورة من جديد، لذا يصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب الأزمات[2]؛

ثالثا: ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها لأنهاعرضة للتقلبات الفجائية، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه، وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة، ولهذا فالعوامل الطبيعية(من جفاف، فيضان، أمراض الحيوانات)، تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من المغامرة و المخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف والإنتاج؛

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 43-44.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، المرجع السابق، ص- ص: 44-45.

رابعا: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة فالمنتجات الفلاحية تتصف أغلبيتها بأنها منتجات مشتركة من بين عدة منتجات تنتج معا من مدخلا ت عمليات إنتاجية واحدة، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحساب ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص، بل يجب أن ينظر إلى الآثار الغير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى؛

خامسا: تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة

من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، لهذا فان زيادة الناتج الفلاحي بسب زيادة السكان قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نلجأ فيه إلى استغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الفلاحية، وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج؛

سادسا: التقدم العلمي البطيء الأثر في الفلاحة

من الواضح أن الفلاحة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها، وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، كما أن إجراء تجربة جديدة يتطلب وقتا طويلا لأن دورة الناتج الفلاحي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فهي قصيرة، لذلك فالتجربة الفلاحية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، لذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية على نطاق أوسع، وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الفلاحي

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما وبارزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لكافة الشعوب والمجتمعات، وذلك بسب الدور الذي يلعبه من أجل تحقيق أهدافه وتلبية احتياجات الأفراد، إضافة إلى أن له أهمية كبيرة في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية من أجل الاستمرار، وسنتناول في هذا المطلب أهمية وأهداف القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي

يمكن تفصيل الأهمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للقطاع الفلاحي كما يلي:

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 45-47.

أولا: الأهمية الاقتصادية

تتمثل الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في ما يلي:

1- **المساهمة في الناتج الوطني**

تختلف هذه المساهمات باختلاف الإمكانات والموارد الفلاحية المتاحة من دولة لأخرى، حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني بين 4-32%في الدول العربية[1]؛

2- المساهمة في توظيف العاملين

تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة انه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وتختلف نسبة الاستيعاب من بلد لأخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة، وتتراوح نسبة عدد العاملين في القطاع الفلاحي إلى مجموع العاملين في الوطن العربي في حدود متوسطة 32%؛

3- المساهمة في توفير الموارد المالية لخزينة الدولة

إن نمو توسيع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين و العاملين، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين، بالتالي فتطور الفلاحة من شأنه أن يوفر موارد مالية للدولة لكي تستخدمها في المجلات التنموية المختلفة[2]؛

4- توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي

تساهم الفلاحة بتنمية القطاع الصناعي، ذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات، كالمنسوجات، والإطارات، والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الفلاحي، إضافة إلى تطوير وتنمية الصناعات الغذائية، التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الفلاحي، وحفظ وتخزين الأغذية، وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام، كما يمد القطاع الفلاحي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف إلى المدينة، للتعلم، والتدرب والالتحاق بالصناعات المختلفة[3]؛

6- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات و التبادل التجاري

تشكل المنتجات الفلاحية نسبة كبيرة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول، حيث تعتمد ها الدول النامية لسد حاجتها من الطعام وبخاصة الحبوب، اللحوم، حيث تعتمد على الاستيراد بشكل كبير ،مما يسبب مشاكل مالية لما يتطلبه من عملة صعبة، عليه فان وجود فائض يعمل على سد الحاجات

---

[1] حسين مولاي، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير غير منشورة فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 2.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 168.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جزائر، 2013-2014، ص: 51.

المحلية، والتصدير، مما يحسن الوضع الاقتصادي للبلد ، ويعمل على تدعيم ميزان المدفوعات، تشكل الصادرات الفلاحية نسبة كبيرة من مجموع الناتج الداخلي الخام في الكثير من الدول العربية الغير البترولية[1].

ثانيا: الأهمية الاجتماعية

تتمثل الأهمية الاجتماعية لقطاع الفلاحة في ما يلي:

1- **تقليص معدلات الفقر**

الفلاحة أداة لتقليص الفقر، حيث يحقق النمو الفلاحي تحسينات كبيرة لاسيما في أفقر الاقتصاديات المعتمدة على الفلاحة، ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان، أن النمو الإجمالي لناتج المحلي الناشئ عن قطاع الفلاحة، فعالية في تقليص الفقر، تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية؛

2- **المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف و الحضر**

تمتلك المدن والمراكز الحضرية النصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان، وخاصة في الدول المتخلفة والنامية، قد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف ومما لاشك أن تطوير الفلاحة والاهتمام بها سيؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في المناطق الريفية، مما يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر؛

3- **توفير الخدمات الأساسية في القرى**

عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير الفلاحة في القرى فان ذلك لن يكون حاجزا على الإنتاج الفلاحي، وما يرتبط به من مشاريع، بل أن الفلاحين سينالون نصيبا من هذا التطوير والمتمثل فيما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات، أو تحسين للخدمات القائمة، كالخدمات التعليمية، والصحية وخدمات الطرق، والكهرباء، والمياه، والاتصال، وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية المطلوبة في القرى[2]؛

4- **الحفاظ على العادات والتقاليد**

تتصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة، وعدم التخلي عنها خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية، فالارتباط بالأرض الفلاحية يساعد بدوره في الحفاظ على العادات، والتقاليد الحميدة، والتقليل من الآثار السلبية والثقافية والأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته، وتقاليده[3]؛

---

[1] حسين مولاي، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[2] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 47-48.

[3] جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

ثالثا: الأهمية البيئية

تتمثل الأهمية البيئية للقطاع الفلاحي في ما يلي[1]:

إن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان، نتيجة تدهور البيئة، وبهذا الخصوص فان الفلاحة تساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الايجابية والتخفيف، من التأثيرات السلبية على البيئة ومن الآثار الايجابية للبيئة، الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال، ويمكن أن تساعد الزراعة في مكافحة الاحتباس الحراري، بحيث تكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين، حيث احتجزت الأراضي المزروعة بالمحاصيل وحدها في الفترة من(1998_1999) ما يقدر بكمية تتراوح بين 590مليون طن، و1180 طن من الكربون، على شكل مادة عضوية في التربة متأتية من فضلات المحاصيل و السماد الطبيعي، وتشير الإسقاطات إلى أنه يمكن أن يرتفع بنسبة 50 حتى عام 2030 رغم الآثار الايجابية إلا أنها لا تخلو من السلبيات، فهناك سلبيات ناتجة عن الاستخدام غير متقن للمواد، والمدخلات الزراعية، مما استدعى إلى المناداة بتطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة، التي من شأنها الحفاظ عل المعطيات البيئية للمنطقة.

الفرع الثاني: أهداف القطاع الفلاحي

يمكن تلخيص أهداف القطاع الفلاحي في ما يلي[2]:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية، وتحسين تغطية الاستهلاك الوطني؛
- تنمية قدرات الإنتاج، والاستعمال العقلاني للمواد الطبيعية، بهدف التنمية المستديمة، وترقية المنتجات ذات المزايا العالية؛
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد؛
- ترقية المنتجات ذات المزايا التفاضلية والموجهة لتصدير؛
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي؛
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التموين وتصريف المنتجات؛
- تطوير طرق حماية الصحة الحيوانية والنباتية، والقواعد المتعلقة بالتشجير؛
- تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج؛

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 51-52.

[2] زيدان السيد عبد العال، **التكنولوجيا الحيوية**، شركة منشأة المعارف، بدون طبعة، مصر، 1997، ص: 124.

- زيادة الإنتاج لإشباع رغبات المجتمع؛
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- العمل على خلق طبقة عمالية تمتاز بالمستوى الجيد في العمل؛
- العمل على تطوير وسائل الإنتاج.

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل تتمثل في ما يلي:

أولا: مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية

وتتمثل في ما يلي [1]:

1- التقليص العمدي من طرف الإنسان

وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛

2- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الفلاحة

حيث تساهم الفلاحة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الفلاحية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من الأراضي؛

3- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح

يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛

4- التصحر

تعد ظاهرة التصحر من الظواهر التي تهدد الحياة النباتية والحيوانية بصورة عامة، وأدى انتشار هذه الظاهرة إلى قلة النبات الطبيعي وكذا تناقص المساحات الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي.

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007- 2008 ص- ص: 253- 267.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

1- **نقص العمالة الفلاحية المدربة**

على الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن هناك نقص في العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، وعادة ما تكون الهدف الأول لأي مشروع استثماري؛

2- **ضعف البرامج التدريبية**

لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى ناقصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛

3- **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي**

تعد ظاهرة الأمية القاسم المشترك للدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية وفي جميع المجلات والقطاعات.

ثالثا: مشاكل أخرى

هناك مشاكل أخرى من بينها[1]:

1- مشاكل التسويق

إن انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك وتبادلها يؤدي إلى عدم وصولها في المستوى المطلوب، إضافة إلى نقص في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية؛

2- **مشاكل متعلقة بالصادرات**

تتصف الصادرات الفلاحية في الجزائر بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الفلاحة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الفلاحية المصدرة من سنة إلى أخرى؛

3- **مشاكل التسيير الإداري للفلاحة**

يتفق الجميع أن الفلاحة تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 267- 289.

المبحث الثاني: التمويل المصرفي

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية للقطاع الفلاحي وذلك لما يوفره من الأموال اللازمة في الأوقات المناسبة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ثلاثة مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول عموميات حول التمويل، أما في المطلب الثاني سنتناول طرق التمويل، أما في المطلب الثالث فسنتناول أنواع ومصادر التمويل.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، وسنتناول في هذا المطلب مفهوم التمويل وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم التمويل

هناك العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر ويمكن إبراز مفهوم التمويل من خلال التعاريف التالية:

التمويل لغة هو: " الإمداد بالمال "واصطلاحاً " هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع "[1].

كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الوسائل والأساليب، والأدوات، التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة، لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها[2].

كما يقصد به توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على استثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[3].

ويعرف أيضاً بأنه البحث عن المصدر الذي تستخدمه الإدارة للحصول على نوع معين من الأموال اللازمة ومن ثم التزود به[4].

---

[1] عبيد علي أحمد حجازي، **مصادر التمويل -مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبياً-**، دار النهضة العربية، لبنان، 2001، ص:11.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 99.

[3] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الهندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 23.

[4] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1993، ص: 333.

مما سبق يمكن تعريف التمويل بأنه عملية تخطيط للأموال، والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة مما يساعد القطاع الفلاحي على تحقيق أهدافه، وبالتالي ضمان استمرارية نشاطه.

الفرع الثاني: خصائص التمويل

إن الأموال التي يتحصل عليها القطاع الفلاحي من مصادر مختلفة، لها عدة خصائص نذكر منها[1]:

أولا: الاستحقاق

ويعني أن الأموال التي يتحصل عليها القطاع الفلاحي لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى؛

ثانيا: الحق على الدخل

يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول في الحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل للقطاع الفلاحي؛

ثالثا: حق على الموجودات

إذا عجزت القطاع الفلاحي عن تسديد التزاماته من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، يلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليه قبل تسليم أي التزامات أخرى؛

رابعا: الملائمة

يعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي القطاع الفلاحي فرصة اختيار مسار النمو المناسب في التوقيت والشروط والفوائد.

الفرع الثالث: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي يقوم بها القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، والمرغوب فيها، وهذه الأهمية تكمن في ما يلي[2]:

أولا: مرحلة تمويل الاستثمار

تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني، الآلات، المعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة إلى تكوين رأس المال العامل والمتمثل في مواد الغيار والمواد الأخرى الموجودة في المخازن؛

---

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص- ص: 77-78.

[2] إلياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص- ص: 37-38.

ثانيا: مرحلة تمويل الإنتاج

تتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية، ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، إضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة، هذا بهدف إنتاج سلع وخدمات؛

ثالثا: مرحلة تمويل التسويق (البيع)

تبدأ هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة، وإعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها، ثم توزيعها، ولا تتم هذه المرحلة إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عملية البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج.

المطلب الثاني: طرق التمويل

إن طريقة حصول القطاع الفلاحي على احتياجاته من الأموال يعتبر من أهم انشغالاته، ويعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الاقتصاد، وسنتطرق في هذا المطلب إلى طرق التمويل وهما كالآتي:

الفرع الأول: التمويل المباشر

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط ، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، وله أوجه مختلفة تختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة)[1]، والشكل الموالي يوضح هذا النوع من التمويل:

الشكل رقم(1): قنوات التمويل المباشر

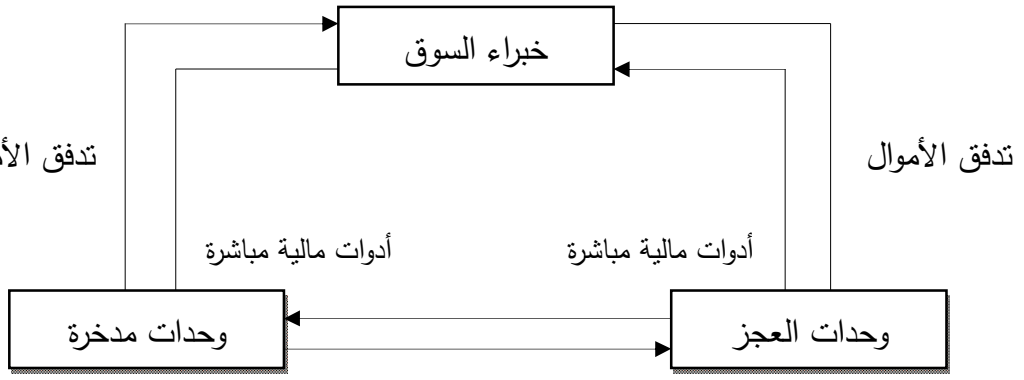

المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص: 89.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص: 196.

من الشكل رقم(1) يتضح أن الوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، مقابل التزام هذه الأخيرة بدفع سلسلة من المدفوعات في المستقبل بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف.

ويتخذ هذا التمويل أوجه مختلفة تختلف باختلاف المقترضين(المشروعات أفراد، حكومات)، لنبدأ بالمشروعات أولا فهذه الأخيرة نستطيع أن تتحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مواردها أو عملائها أو حتى من المشروعات الأخرى فمع هذا فتفضل بعض المشروعات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها عن طريق الاقتراض فتصدر سندات لتحقق لصالحها عائد ثابت بقيمة القرض يفضل عندئذ الأفراد هذه الوسيلة لأنها تحقق لهم عائد ثابت دون تحمل المخاطر الناشئة عن الاستثمار الجديد، تفضل المشروعات أيضا هذه الوسيلة لما تحقق لها في استغلال من مواجهة دائنيها، أما بالنسبة للأفراد فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية عن طريق المؤسسات الوسيطة فقد يتم بقروض مباشرة بين الأفراد بعضهم إلى بعض، وقد تلجأ الحكومات أيضا إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المشروعات التي ليست لها طبيعة مالية مصرفية أو غير مصرفية، وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة، تعتبر أدونات الخزينة من أهم السندات المتمثلة في القروض قصيرة الأجل أما السندات طويلة الأجل فهي تتمثل غالبا على قروض المشروعات العامة المتخصصة المضمونة من الحكومة.

الفرع الثاني: التمويل غير المباشر

في هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية تركز على تدخل الوسطاء الماليين[1]، والشكل رقم 3 يوضح قنوات التمويل غير المباشر كما يلي:

الشكل رقم(2): قنوات التمويل غير المباشر

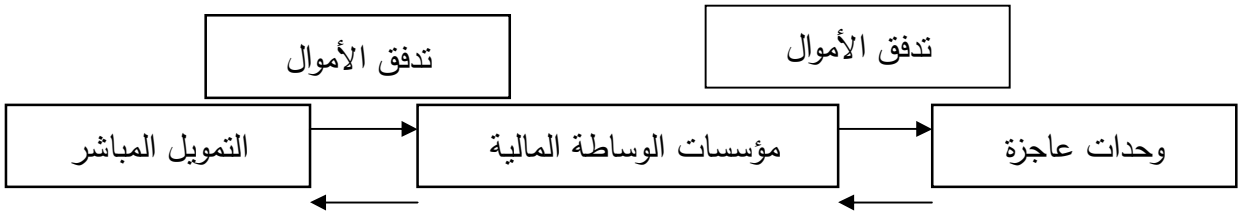

المصدر: عبد المنعم السيد ونزار سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[1] خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 22.

من الشكل رقم(3) يتضح أن الوسطاء الماليين والمتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، يقومون بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الإدخارات المادية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهنا بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير[1].

المطلب الثالث: أنواع ومصادر التمويل

عندما يقرر القطاع الفلاحي نوعية الأصول التي يرغب باقتنائها فانه يقيم مختلف مصادر التمويل المحتملة التي تتاح أمامه من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاته سواء لفترات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وسنتناول في هذا المطلب أنواع ومصادر التمويل.

الفرع الأول: أنواع التمويل

قبل التطرق إلى أنواع التمويل سنتطرق أولا إلى العوامل المحددة لأنواع التمويل كما يلي:

أولا: العوامل المحددة لأنواع التمويل

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد نوع التمويل المستخدم ومن بين هذه العوامل ما يلي:

1- **الملائمة:** يشير هذا العامل إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأموال التي ستقوم بتمويلها أي أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأموال المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها[2]؛

2- **الدخل:** المقصود بالدخل هو أنه كلما كان الدخل المتوقع كبير، فيتم التمويل عن طريق الاقتراض، والعكس إذا كان الدخل المتوقع منخفض يتم التمويل عن طريق أموال الملكية[3]؛

3- **الخطر:** يقصد به الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأفراد الذين يتقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموردات عند التصفية[4]؛

4- **السيطرة:** تعتبر رغبة الملاك في سيطرتهم على الشركة من العوامل التي تلعب دوراً في تخطيط أنواع الموال المستخدمة، إذا كان الهدف الرئيسي هو المحافظة على السيطرة، فيبدو أنه من الأفضل الحصول على أموال إضافية عن طريق الدائنين أو أملاك المتنازعين ولكن هذا لا يحدث دائما؛

---

[1] http://www.bayt.com/fr/speciaties/9/111848 ,le 03/02/2016, à 14:30.

[2] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

[3] أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، الأردن، 2007، ص: 93.

[4] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 101.

5- المرونة: يقص بها تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب، والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسباً على مصدر التمويل في المستقبل؛

6- التوقيت: وهو تحديد الوقت الذي تدخل فيه المؤسسة للسوق المقترضة من أجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط[1].

ثانيا: أنواع التمويل

يصنف التمويل إلى عدة أنواع هي:

1- تصنيف التمويل حسب المصدر

من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي كما يلي:

1-1 التمويل الداخلي (الذاتي)

وهي مصادر تمويل ذاتية، أي اعتماد القطاع الفلاحي على موارده الذاتية من الاحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما يحوزه في خزينته من أصول نقدية سائلة وكذا الموارد المتاحة[2]، ويعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة لكن من الصعب أن يعتمد القطاع الفلاحي بصفة كاملة على التمويل الداخلي، لتمويل استثماراته فعادة ما تتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد فتظهر ضرورة اللجوء إلى مصادر خارجية عند عدم كفايته، وقد دلت الدراسات أن نسبة التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل تتراوح بين 70 و80% في الدول العربية الكبيرة، ففي فرنسا الربح يغطي 5% من إجمالي التمويل بينما في الدول الأخرى تصل النسبة إلى 10%.

كما يتميز التمويل الداخلي بعدة مزايا تتمثل في[3]: أنه يعتبر أهم مورد بالنسبة للقطاعات التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى، كما أن استخدام الأرباح المحققة في التمويل يمنح القطاع الفلاحي الاستقلالية النسبية وحرية الحركة وهذا ما يضمن استقلاليته تجاه البنوك والمؤسسات المالية، ويعطي التمويل الداخلي القطاع الفلاحي حرية أكبر في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شرط أو ضمانات وبأقل تكلفة ممكنة، كما أن له عدة عيوب منها: أن الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق المالية، إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهذا يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.

---

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 324.

[2] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط02، 2012، ص- ص: 176-179.

2-1 التمويل الخارجي

يكون من خارج المؤسسة، لأن استخدام الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية، بات أمراً ضروريا، من أجل النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية[1].

2- تصنيف التمويل حسب الغرض

يظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال والتمويل الموجه للاستثمار كما يلي:

2-1 تمويل الاستغلال

هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها، التخزين، الإنتاج، التوزيع،...الخ ونظراً لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنياً تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات[2].

2-2 تمويل الاستثمار

يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع[3]، وفي هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت، هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم رأس المال الخاص لن يتغير، ويتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما[4]:

- **مرحلة الإنتاج:** في هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام والوقود وتدفع الأجور والمرتبات للموظفين والمنتجين، إضافة إلى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية؛

- **مرحلة التسويق:** تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلعة للتسويق (تعبئتها، نقلها، تخزينها، توزيعها)، هذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهظة يجب عليها تسديدها مما لديه من أموال (سيولة نقدية).

---

[1] هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003، ص: 57.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويله**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص- ص: 99-100.

[4] هيثم صاحب عجام، علي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

3- تصنيف التمويل حسب المدة

يعتمد القطاع الفلاحي بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام تمويل قصير الأجل، وتمويل متوسط الأجل وتمويل طويل الأجل.

3-1 التمويل قصير الأجل

هو أحد أنواع التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهدافه في السيولة والربحية، يلجأ القطاع الفلاحي إلى التمويل القصير الأجل للأسباب التالية[1]:

- ضعف نسبة المخاطرة في القروض قصيرة الأجل لأن قصر فترة تسديد الدين تجعله أقل خطورة؛
- الحصول على التمويل قصير الأجل، أقل تكلفة من التمويل متوسط الأجل، لقصر فترة السداد وضعف نسبة المخاطرة؛
- التمويل قصير الأجل يغطي الاحتياجات الموسمية، وليس النقص في السيولة مما يجعل المؤسسات تقوم بالبحث عن تمويل قصير الأجل بدلا من متوسط أو طويل الأجل؛
- هناك بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد.

كما ينقسم التمويل القصير الأجل إلى عدة أقسام وهي كما يلي:

❖ **الائتمان التجاري (حسابات الدفع):** يعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع والتي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل[2]، ويتمثل في التسهيلات التي يمنحها المورد للتاجر وتنشأ بقيام القطاع الفلاحي بالشراء بالأجل إما بالكمبيالات أو على شكل حساب جاري[3]، ويحسب كما يلي:

الائتمان التجاري = المشتريات اليومية لأجل× متوسط فترة الدفع

ويأخذ الائتمان التجاري عدة أشكال وهي كالآتي:

✓ **الحساب الجاري:** هو أن يفتح البائع للمشتري حساباً في دفاتره، ويسجل فيه ما باعه من بضاعة بالحساب والمبالغ التي يسددها، ويسمى بالحساب المفتوح.

---

[1] عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1997، ص: 264.

[2] حسين عصا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2005، ص: 248.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

- ✓ **السحب:** وهو مطالبة بدفع ثمن البضاعة، يوجه البائع إلى المشتري، ويستعمل بشكل خاص في حالات التصدير[1].

❖ **الائتمان المصرفي**

هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود ويكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها الظرفين، ويقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته في الفترة المتفق عليها، كما يحصل المصرف على عائد يتمثل في الفوائد والعمولات، والمصاريف[2] وقد تكون عبارة عن قروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان لفترة لا تتجاوز العام، قد تكون في شكل خط ائتمان وترتيبات خاصة بقرض تعرف باتفاق لتدوير القرض، يعرف كل من خط الائتمان وتدوير القرض كما يلي[3]:

- ✓ **خط الائتمان:** هو اتفاق بين المقترض والبنك، يتم بموجبه تحديد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح خلال أي فترة زمنية.
- ✓ **تدوير القرض:** يعني أنه يتم الاقتراض عن طريق أوراق القبض، بذلك تعتبر هذه الأموال بمثابة ضمان القرض.

❖ **القروض المصرفية قصيرة الأجل**

تتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير ويتم إقراضها إلى الأفراد، أو المؤسسات، أو البنوك وهي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة[4]، ومن بين أنواع القروض المصرفية ما يلي[5]:

- ✓ **القروض غير المكفولة بضمان معين:** بمعنى أن البنك يوافق لمدة معينة من الزمن على السماح للقطاع الفلاحي بالاقتراض، كلما لزمه المال، شرط ألا تزيد الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت.
- ✓ **القروض المكفولة بضمان:** هي قروض يمنحها البنك مقابل ضمان معين، يجب أن يقدم هذا الضمان من قبل المقترض قبل منحه الائتمان وهذا يرجع لأسباب منها ضعف المركز المالي للقطاع الفلاحي المقترض مما يضطره إلى تقديم بعض أصوله كضمان للقروض، تقديم الضمان يؤدي إلى إمكانية الحصول على قدر أكبر من المال، أحياناً قد تكون فائدة القروض المضمونة أقل من فائدة القروض غير المضمونة.

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص : 95.

[2] صلاح الدين حسين السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، غير منشورة، ص: 44.

[3] عبد الغفار حنيفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 452.

[4] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 352.

[5] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 343-348.

2-3 التمويل متوسط الأجل

يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة، ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة، أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ ويتمثل التمويل متوسط الأجل في:

- **القروض المصرفية متوسطة الأجل:** هي قروض تزيد فترتها على السنة وتصل إلى 5 سنوات وعادة يتم تسديد هذا النوع من القروض على شكل أقساط، يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها، قد تكون متساوية في شروط عقد الاقتراض قد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[1].

-التمويل بالاستئجار

هي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة وأن تحصل على التمويل في آن واحد، هناك تشابه بين الاستثمار والاقتراض من نواح عديدة لكن من ناحية أن يكون المؤجر في وضع أفضل من لدائن، عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، فإذا لم تستطيع سداد التزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حقاً قانونياً أقوى من حق الدائن لاسترداد الأصل المؤجر، لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل[2]، كما يقصد به أيضاً تأجير الأصول المستخدمة في النشاطات الإنتاجية[3].

ويتخذ التمويل بالاستئجار أشكالاً عديدة من بينها ما يلي[4]:

- ✓ **البيع ثم الاستئجار:** في هذا النوع تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي ومباني، أو معدات ببيع هذا الأصل في نفس الوقت تستأجر بناءً على اتفاق بين مشتري الأصل والبائع الذي يرغب في استئجاره.
- ✓ **الاستئجار التمويلي:** يقوم المؤجر بشراء أصل جديد من المنتج، أي أن المؤجر هو الذي يدفع ثمن شراء الأصل وليس المستأجر، بذلك يضمن المستأجر الحصول على أصل جديد ممول من قبل المؤجر وهناك أشكال أخرى وهي[5]:
- ✓ **استئجار التشغيل (الخدمة):** يتضمن استئجار الخدمة أو التشغيل بشكل عام المعدات والخدمات ومن أهم هذه المعدات، الكمبيوتر، ماكينات النسخ.
- ✓ **الاستئجار المالي:** هو الذي لا يتضمن خدمات الصيانة، ويستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها.

---

[1] عدنان هاشم السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 280.

[2] عبد الرحمان دعالهبيله، عبد الفتاح سعد النعماني، **التمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، الجزء2، 1993، ص: 437.

[3] محمد الخليل حمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، مصر، ط 2، 2000، ص: 421.

[4] عبد الغفار حنيفي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 520-521.

[5] عبد الرحمان دعالهبيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 438-440.

3-3 التمويل طويل الأجل

تمثل أموال الملكية، أي تمويل طويل المدى، المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة، المشاريع ذات الإنجاز الحدي وتتمثل في[1]:

- الأسهم العادية

هي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم، هي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن أسهم لا تعني بالضرورة سعر شراء السهم، في العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية ونستخلص من هذا التعريف أن للسهم عدة قيم وهي[2]:

- ❖ **القيمة الاسمية:** هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة وقانونياً التي تظهر بوضوح على قسيمة السهم.
- ❖ **القيمة الدفترية:** هي عبارة عن قيمتها حسب سجلاتها المحاسبية، وتحسب هذه القيمة كما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

- ❖ **القيمة السوقية:** هي عبارة عن السعر الذي يحدث التعامل به في سوق الأوراق المالية، هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب والتغير من وقت لآخر.
- ❖ **القيمة التصفوية:** هي عبارة عن قيمة السهم عند تصفية الشركة، وهي القيمة التي يحصل عليها حامل السهم العادي بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على الشركة[3]. وتحسب بالطريقة التالية:

سهم

- الأسهم الممتازة

هي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية والبعض الآخر من السندات[4]، وهي أيضاً، سند ملكية لحامله، يتمتع حامل السهم بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي[5]

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 78-79.

[2] جميل احمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 385-386.

[3] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 129.

[4] طارق الحاج، المرجع السابق، ص: 135.

[5] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 182- 183.

وللأسهم الممتازة عدة خصائص تتمثل في أنها أموال ملكية، تحصل على نصيبها من الأرباح، ليست لها موعد استحقاق، ربحها محدد سلفاً كنسبة مئوية، ليست لها الحق في الإدارة والتصويت ولا الحق في المشاركة في الأرباح المحتجزة، لحامل السهم الممتاز الحق في تحويله إلى سهم عادي، والحق في استرجاعه عند التصفية، وللسهم عدة قيم هي[1]:

- ❖ **القيمة الاسمية:** هي قيمة السهم عند الإصدار؛
- ❖ **القيمة الدفترية:** هي نصيب حامل السهم من حقوق المساهمين وتساوي القيمة الاسمية لأن الأسهم الممتازة لا تشترك في الأرباح المحتجزة.

- السندات

عبارة عن مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات، يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما تعطيه الحق أيضاً في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الاسمية، كما تحدد القيمة السوقية حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حامله، ويمكن تصنيفها كما يلي[2]:

- ❖ **من حيث الملكية**

تصنف إلى:

- ✓ **سندات إسمية:** هي التي تسجل عليها إسم صاحبها، وتقيد في السجلات المحاسبية يتم التنازل عنها كتابياً، عند بيعها في السوق المالية؛
- ✓ **سندات لحاملها:** هي عكس السندات الاسمية التي يمثل وجودها عند حاملها سند لامتلاكها؛

- ❖ **من حيث درجة الضمان**

تصنف إلى:[3]

- ✓ **سندات مضمونة:** هي المضمونة برهن أصل من الأصول لضمان استرجاع قيمة السند مع الفائدة؛
- ✓ **سندات غير مضمونة:** يعد ضامنها الوحيد هو المركز الائتماني للمؤسسة محل الاستثمار.

- ❖ **من حيث نوع الإيراد المتحصل عليه**

تصنف إلى:

- ✓ **سندات عليها فائدة ثابتة دورية:** وتكون هذه الفائدة مدونة في عقد الإصدار؛

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 185-186.

[3] مبارك لسلوس، المرجع السابق، ص: 187.

- ✓ **سندات تتضمن إيراد غير ثابت:** حيث جزء من الإيرادات يمثل فائدة دورية بمعدل ثابت وجزء متغير حسب الأرباح التي تحققها المؤسسة.

❖ **من حيث حامل الامتيازات**

تصنف إلى:

- ✓ **سندات قابلة للتبديل بسندات:** قد يكون التبديل بطلب من حامل السند أو من الجهة المصدرة مثل: استبدال سندات ذات المعدل الثابت إلى المعدل المتغير؛
- ✓ **سندات قابلة للتحويل إلى أسهم:** حيث يلجأ حامل السند إلى ذلك إذا لاحظ أن حملة الأسهم يحصلون على إيرادات أعلى بكثير من إيرادات السندات؛
- ✓ **السندات ذات علاوة:** وهو ما يطلبه حاملها من مصدرها عند استرجاعها مضاف إليها القيمة الاسمية، حيث يوجد هناك سندات تحمل قيمة صفرية فلا يتحصل حاملها بموجب العقد على دفع فوائد ولكن في المقابل يحصل على علاوة تعويض عند تاريخ استحقاق السند[1].

- **من حيث سعر الفائدة**

تصنف إلى:

- ✓ **سندات تقليدية:** هي التي يكون فيها معدل الفائدة ثابت طيلة فترة القرض؛
- ✓ **سندات بمعدل فائدة متغيرة:** هي التي يكون فيها معدل الفائدة متغير، حسب معدل الفائدة في السوق، حسب الظروف الاقتصادية المحتملة.
- ✓ **سندات بمعدل فائدة متحركة:** تسمى هذه السندات بمعدل فائدة متحركة بموجب عقد الإصدار يكون معدل الفائدة فيها حسب معدل الفائدة في السوق الحالية.

- **حسب طبيعة التسديد**

تصنف إلى:

- ✓ هناك سندات يتضمن عقد الإصدار كيفية تسديدها عند ميعاد استحقاقها؛
- ✓ وأخرى يحق للمؤسسة تسديدها قبل موعد الاستحقاق لغرض التقليل من الديون؛
- ✓ وأخرى يمكن تمديد وقت تسديدها إلى ما بعد تاريخ الاستحقاق.

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 190-191.

- **حسب الجهة المصدرة**

تصنف إلى:

- ✓ **سندات حكومية:** هي السندات التي تصدرها الحكومات لغرض تمويل مؤسسة ذات مصلحة عامة؛
- ✓ **السندات الخاصة:** هي سندات تصدرها شركات المساهمة لغرض الحصول على موارد تمويل.

- **القروض طويلة الأجل:** هي التي تتجاوز مدتها عادة سبع سنوات تمنحها مؤسسات متخصصة الغرض منها تمويل الأصول طويلة الأجل التي تزيد مدتها عن السبع سنوات وتقدم عادة لتمويل المشروعات ذات النفع العام، يتم تحديدها عن طريق التدفقات النقدية الناتجة عن طريق استخدام القرض.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل إلى[1]:

أولا: مصادر داخلية(ذاتية)

عن طريق المدخرات المتأتية من الارباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى.

ثانيا: مصادر خارجية

وتكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل.

[1] محمد صاح الحناوي، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص- ص: 306-307.

المبحث الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي

يتميز القطاع الفلاحي في جميع البلدان بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية مما يستوجب مرونة وتنوع في طرق وإجراءات التمويل لإنجاز المشاريع الفلاحية في وقتها للنهوض بهذا القطاع وازدهاره وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول التمويل الفلاحي، أما في المطلب الثاني سنتناول أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي، أما في المطلب الثالث سنتناول شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الفلاحي حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها للنهوض بهذا القطاع وازدهاره، وسنتناول في هذا المطلب مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي

يعرف التمويل الفلاحي على أنه منح فرصة للفلاحين المستثمرين لاستغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدراتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[1].

أو هو عبارة عن قروض في غالبيتها قصيرة ومتوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة .[2]

مما سبق يمكن تعريف التمويل الفلاحي على أنه ائتمان قصير أو متوسط الأجل، يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية ومساهمته في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية، والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: أنواع التمويل الفلاحي

أولا: التمويل الذاتي

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية، دون التوجه واللجوء إلى مصادر خارجية[3].

---

[1] بونوة شعيب، بودلال علي، **إشكالية التمويل والسياسات المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، يومي: 22-23 اكتوبر 2002، ص: 135.

[2] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[3] بونوة شعيب، بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

ثانيا: القروض البنكية

هي عملية يتم من خلالها منح البنك لعميله، بناءً على طلبه سواءً حالاً أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو لأغراض استثمارية، وقد تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير، قد تتمثل هذه القروض في القروض الزراعية[1]، وهي قوض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي[2]، كما إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يراعي الخصائص التالية[3]:

– الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات غير مؤكدة، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات، كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي الغير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج؛

– تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للأشغال؛

– المستوى المتخلق من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية؛

– ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدي.

ويقدم الائتمان الفلاحي عدة ضمانات تختلف باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير ومتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكلفة مثلا أو في شكل رهن الآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة، كالعقارات الأراضي، البناءات، السكنات الريفية...الخ، بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين، هذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد)، ونجد أن

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 18.

[2] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[3] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي: 21 و22نوفمبر 2006، ص3.

الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر تتصل إما بالفلاح أو بالبنك أو بالنشاط الاقتصادي في البلاد منها[1]:

– تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيول)، والبيولوجية (الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر، الشيء الذي ينعكس على الفلاحين ويسبب لهم الكثير من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال؛

– طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة؛

– عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة؛

– عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض؛

– وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الفلاحي ضروري من اجل زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية والمساهمة في الدخل الوطني، وسنتناول في هذا المطلب أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي.

الفرع الأول: أهداف التمويل الفلاحي

يمكن استعراضها من خلال ما يلي[2]:

– زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة؛

– المحافظة على حجم النشاط الزراعي الملائم، والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛

– زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية الغير مواتية، وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.

[1] دلال بن سمينة،عزيزة بن سمينة، ص: 04.

[2] رشا سعيد أمي استيتية، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999 ص:14.

الفرع الثاني: تصنيفات التمويل الفلاحي

يصنف حسب المعايير التالية[1]:

أولا: التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية

تنقسم إلى:

1-القروض العقارية: الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة، أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري، استصلاح الأراضي، وأية تحسينات أخرى في المزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

2- القروض الإنتاجية: هي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور، الأسمدة مواد العلف وغيرها.

3-قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: هي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية، وعلى المخزون السلعي، والمعدات، وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

4- القروض الاستهلاكية: تستعمل على السلع والخدمات التي لا تشمل اتصالا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

ثانيا: التصنيف حسب آجال القروض

تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **قروض قصيرة الأجل:** هي قروض تمنح للمزارعين كسداد حاجاتهم الزراعية الموسمية، كالبذور الأسمدة، ودفع أجور العمال، وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

2- **قروض متوسطة الأجل:** تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة يتراوح أجلها من سنة إلى 5 سنوات[2]

3- **قروض طويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل، كشراء الأراضي، إقامة المنشآت والمباني، مشاريع الاستصلاح الكبيرة، ومدتها تتراوح إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

[1] رشا سعيد أمي استيتية، مرجع سبق ذكره، ص – ص:14- 16.

[2] رشا سعيد أمي استيتيه، المرجع السابق، ص- ص: 16-18.

ثالثا: التصنيف بحسب الأغراض والأهداف

يمكن تصنيفها حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى: (قروض الزراعات المروية، قروض الثروة الحيوانية، قروض الإسكان الريفي، قروض الزراعات البعلية قروض المكينة الزراعية، قروض التسويق الزراعي، قروض التصنيع الزراعي).

رابعا: التصنيف حسب الجهات المستفيدة

وتشمل كل من: (قروض الأفراد، قروض التعاونيات، قروض الشركات، قروض القطاع العام).

خامسا: تصنيفات تبعاً لنوع المحصول الزراعي

ويتضمن الأنشطة التالية: (البستنة، المحاصيل الحقلية، الثروة التي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها، الثروة السمكية، محاصيل الخضر الصيفية والسنوية).

سادسا: تصنيفات حسب الإنتاجية المتوقعة:

وتصنف إلى:

1- القروض الإيجابية: هي التي تمكن المقترض من الحصول على فائض ما في أي دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.

2- القروض المحايدة

تتضمن شكلين هما:

- **الاستثمارات الجديدة:** التي تكون بين حدود الربح والخسارة؛
- **قروض التجديد:** هي التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها.

3-القروض السلبية: هي التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يعطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجعة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية[1]:

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلي تحقيق الرخاء و هو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فان القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له؛
- إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 4-5.

- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذاك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض؛
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛
- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية التامين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- يجب تحديد قيمة القروض علي أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من اجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي، حيث تناولنا فيه العديد من النقاط فيما يخص القطاع الفلاحي ومصادر تمويله من خلال استعراض مفهوم القطاع الفلاحي وخصائصه مع إبراز أنواعه وصولا إلى مشاكل القطاع الفلاحي بالدول النامية، كم تعرضنا إلى التمويل المصرفي من حيث مفهومه وأنواعه ومصادره، كما تم استعراض مفهوم التمويل الفلاحي وأهدافه وتصنيفاته وصولا إلى شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي ورأينا أن أهم شرط هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض والعوائد المتأتية من استخدامه، والتكاليف المترتبة عليه.

كما خلصنا من خلال هذا الفصل أن القطاع الفلاحي هو أكثر القطاعات حساسية في الاقتصاد الدولي خصوصا لتلك الدول النامية كالجزائر ولهذا قامت بمجموعة من المساعدات والإجراءات من أجل توسيعه والمحافظة عليه من أجل تحقيق التنمية الفلاحية والتي هي من أولويات تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الثاني:

سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تمهيد الفصل

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي قطاعاً عصرياً مخرباً تماماً من طرف المعمرين المهاجرين وقطاعاً تقليدي عاجز عن تلبية الحاجيات الذاتية لذلك قررت الدولة إدخال إجراءات جديدة على القطاع الفلاحي بما يتلاءم ومصلحة الاقتصاد الوطني، مما جعلها تنطلق ببرامج ضخمة تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي امتد إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بالإضافة إلى برنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث خصصت لها أغلفة مالية كبيرة للتخلص من المديونية وتنمية القطاع الفلاحي والريفي، وتحسين الظروف المعيشة، وإعادة إحياء المناطق الريفية، مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بالتقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة وبالتالي ترقية جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، وقد تم تنفيذ هذه البرامج في ظروف أخذت بعين الاعتبار كل مرة المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقدرات المالية والبشرية المتاحة، مما جعلنا نعالج في هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية كما يلي :

- المبحث الأول: تطور السياسات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي؛
- المبحث الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي؛
- المبحث الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الأول: تطور السياسات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يلعب القطاع الفلاحي دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد الوطني، فمهما كانت الإستراتيجيات التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، وقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى إدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية، لأن إسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة وفعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني، وسنعالج في هذا المبحث ثلاث مطالب أساسية حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1990/1962)، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه وضعية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1999/1990)، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (2007/2000).

المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة(1990/1962)

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعاً اقتصادياً صعباً لا سيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة التي دمرت العديد من الهياكل الاقتصادية، وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة باعتباره الخيار الأكثر ملائمة في السنوات الأولى، وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص، لذا سنتناول في هذا المطلب واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة(1980/1962)، وواقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية خلال الفترة (1990/1980).

الفرع الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1980/1962)

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

1-نشأة ومفهوم التسيير الذاتي: ظهر ونشأ هذا القطاع بموجب مرسوم 18 مارس 1963 أي بعد الاستقلال، وكان هذا المرسوم مستمد من خلال قرارات مؤتمر طرابلس، حيث ركز فيه العمل على ثلاث أهداف رئيسية وهي: الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية[1].

وعرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والإشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة.

[1] موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1990، ص: 29.

كما عُرف بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها[1].

2-مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي

هناك ثلاث مراحل وهي[2]:

- **المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة):** ظهرت هذه المرحلة إثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون وبالتالي ظهر نوع من الأملاك تبدو وكأنها بدون مالك ،فبدأت عملية الاستيلاء من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين، قدماء المجاهدين، وهذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة، وذلك يمنع تهريب المعدات والآليات الزراعية وهذا عن طريق قرار ومراسيم ونصوص كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة، وفي أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك؛

- **المرحلة الثانية (التأميم الجزئي):** امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963 وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور، مستعملة بطرق حديثة للاستقلال الزراعي، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوبتها وجودتها؛

- **المرحلة الثالثة (التأميم الكامل):** وقد تم في هذه المرحلة انطلاقاً من 12 أكتوبر 1964، أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها، تقع معظمها في سهول متيجة، عنابة وأعالي الشلف كانت موزعة وملك لحوالي 22000 معمر.

3-هياكل التسيير الذاتي

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسمياً بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في[3]:

- **الجمعية العامة للعمال:** تمثل الهيئة العليا في المزرعة ويحدد أعضائها سنوياً وفق برنامج الإنتاج؛

- **مجلس العمال:** تنتخبه الجمعية العامة، تقوم بوضع القانون الداخلي للمؤسسة واتخاذ القرارات الفردية فيما يتعلق بتحديث وتمويل رأس المال الثابت للمؤسسة، كما يتولى شهرياً عمليات الرقابة المحاسبية للمؤسسة؛

---

[1] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص: 15.

[2] موسى رحماني، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[3] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 50.

- **لجنة التسيير:** هي المسؤولة عن نشاط المزرعة تضم هذه اللجنة ما بين 5 إلى 11 عضو يعين ثاني أعضائها عن طريق الانتخاب، تقوم بالتخطيط لنشاط المؤسسة وتسييرها؛

- **الرئيس:** ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية ويشترط أن يكون من أعضائها؛

- **المدير:** تعينه وزارة الفلاحة ولا ينتخب، وهو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضواً في لجنة التسيير؛

-**الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتياً:** وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتياً [1].

الجدول رقم (2): يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	النسبة%	مساحة المزارع الإجمالية	النسبة %
أقل من 100 هكتار	67	3,1	373000	14,1
من 100 إلى 500 هكتار	686	30,9	213000	3,1
من 500 إلى 1000 هكتار	620	29	443000	17
من 1000 إلى 2000 هكتار	510	23	711000	26,4
من 2000 إلى 5000 هكتار	236	12,4	743000	28,2
أكثر من 5000 هكتار	22	1,1	144000	5,5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر: موسى رحماني، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المزارع صغيرة الحجم يبلغ عددها 746 مزرعة في حين أن عدد المزارع كبيرة الحجم هو22 مزرعة وهو عدد صغير جداً بالمقارنة مع الأنواع الأخرى وهذا ما يؤكد أنه خلال مرحلة التسيير الذاتي كان هناك استغلال كبير للمزارع الصغيرة الموروثة عن المعمرين، وهذا في حد ذاته عيب للاقتصاد فالمزارع الصغيرة لم يكن هدفها التصدير أو الإنتاج بكميات كبيرة بل هدفها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

4-تقييم التسيير الذاتي

تميز نظام التسيير الذاتي بعدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى كثير من أصحاب المؤسسات الفلاحية وعدم استطاعة العمال التحكم في نشاطهم، إهمال الحكومة الاقتصادية للمشاريع الفلاحية والفلاحين، مما يؤدي إلى ركود الإنتاج الفلاحي، وتخصيص أجرة شهرية للعاملين بالمؤسسات الفلاحية من طرف الدولة بدل توزيع الأرباح التي يحققوها، وقلة الإطارات سواء المهندسون أو التقنيون أو المسيرون، ونقص أو قلة الآلات الزراعية وارتفاع أسعارها مع عدم وجود قدرة شرائية

[1] عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص:50.

للفلاحين، وتعقيد إجراءات التسويق الفلاحي، ونقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير في المجال الفلاحي، ونقص التكوين والتأثير في المجال الفلاحي، وإعادة نمط الاستغلال الزراعي للبلاد الذي كان ينتهجه المعمر اعتماداً على تقسيم الأراضي ما بين قطاع معاصر وقطاع تقليدي، الذي بقي ساري المفعول مما تبعه اكتفاء البلاد في مواصلة نفس نمط الاستغلال الزراعي دون معمر[1].

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية

1-ظهور ونشأة الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية كعملية تغييرية لتعيين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت الإستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سيادة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية، فجاء الأمر الصادر في 8 نوفمبر 1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها[2].

2-أهداف الثورة الزراعي

من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

2-1 تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة

ويكون وفق الأسس التالية[3]:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية؛
- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءاً منها غير مستغل تنزع منه المساحة؛
- كل الأراضي العمومية والفلاحية تضم إلى الصندوق الدولي للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير؛

2-2 الأراضي المؤممة

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويشغلونها إجبارياً تحت نظام التعاونيات ما عدا الغير قادرين مادياً أو جسدياً، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج[4].

---

[1] محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

[2] مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص- ص: 12-15.

[3] Mouhamed Elyes Mesli**, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution de terres**, OPU, Alger, 1990, p: 98.

[4] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 13.

3- مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

تتمثل في[1]:

- **المرحلة الأولى (الترشيد والتوعية):** تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد، وشرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من وراءها إصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي، وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية؛

- **المرحلة الثانية:** وفيها يتم توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعة مسبقاً مثل الأهلية البدنية للفلاح، التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها على درجة قليلة وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة، ويتم فيه تحقيق حقوق وواجبات كل من الطرفين؛

- **المرحلة الثالثة:** يتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية.

4- تقييم الثورة الزراعية

لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين، وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الإشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر الشراء المستورد به، وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية، كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة، وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى، لكن كانت هناك عدة مشاكل خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة ومن بين هذه المشاكل[2]:

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلباً على الفلاحين وبالأخص على نظام عمل التعاونيات الفلاحية؛
- قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم للمشاريع الفلاحية وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسيب في التسيير لهذا العتاد؛
- مشكلة تموين الفلاحين بالمواد الزراعية الأولية الضرورية مثل البذور لأنها تأتي في غير أوانها؛
- نقص التوعية والتأطير للمشاريع الفلاحية لدى المستفيدين؛

من المشاكل السابقة نستخلص أن الثورة الزراعية حققت الأهداف الاجتماعية ولم تحقق الأهداف الاقتصادية.

---

[1] علي مانع، مرجع سبق ذكره، ص-ص:14-15.

[2] دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2004، ص: 44.

ثالثا: مرحلة تمويل القطاع العام والخاص

1- القطاع العام

1-1 نشأة وظهور القطاع العام

للقطاع العام في الجزائر أسساً تاريخية تحددت معالمه قبل الاستقلال، لقد كان عبارة عن الممتلكات الخاضعة، والتي تسمى بأرض البايلك ترتكز بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي، بعد الاستقلال ورثت الجزائر بعضاً من ممتلكات الفرنسيين، وحولتها إلى ملكية عامة وأصبحت تشرف عليها وتسيرها بواسطة ممثلي الدولة، هناك بعض القطاعات قامت بتأميمها وبالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها الدولة قطاعات عامة، تمتلكها وتسيرها وتشرف عليها[1].

1_2_طرق التمويل البنكي للقطاع العام

تتمثل فيما يلي[2]:

1-2-1 تمويل القطاع العام عن طريق القروض قصيرة الأجل

إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتياً، وتعاونيات الثورة الزراعية وتحويلها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبياً سمح بتحكم أفضل في التسيير، عملية تمويل الوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة ومن خلال ما يلي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر)؛
- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك؛
- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها؛
- لقد حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل والتي خفضت إلى 2%، وفي (1984-1985) مقابل 172 مليون دينار جزائري، خلال موسم (1982-1983) تم منح 824 مليون دينار جزائري.

2-2-1 تمويل القطاع العام عن طريق التمويل متوسط وطويل الأجل

ابتداءمن سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل، حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها والموافقة عليها، ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض

[1] خليل خميس، **مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث ورقلة، العدد 09، 2011، ص: 205.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 23-24.

مرفقاً بالتوجيهات والتوصيات العملية حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القروض على الوحدات الإنتاجية بالولاية، وقد عرفت القروض متوسطة وطويلة الأجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة وهذا راجع لتبسيط إجراءات التمويل من جهة وانخفاض أسعار الفائدة على هذا النوع من جهة أخرى والذي قدر بـ 5%.

2- القطاع الخاص

2-1 نشأة وتطور القطاع الخاص

لقنكان القطاع الخاص في الجزائر قطاعً له تاريخه منذ القدم لكونه قطاعاً مرتكز بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، كذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصناعات الموروثة منذ القدم[1].

2-2 مراحل التمويل البنكي للقطاع الخاص

تتمثل فيما يلي[2]:

في الفترة (1963-1968) كلفت الشركة الفلاحية للاحتياط بامتياز إقراض المشغلات الخاصة، ومصدر هذه القروض خزينة الدولة وتكون في شكل عيني (حبوب، أسمدة ...) وفي شكل سيولة موجهة للتجهيز وبعد عام 1968 تحمل البنك الوطني دور الممول لهذا القطاع إلا أن نسبة القروض الممنوحة لم تمس إلاعدداً قليلاً من الفلاحين الصغار، وبعد سنة 1976 تم إعادة الاقتراض من القطاع الخاص، ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض.

- **تمويل القطاع الخاص عن طريق القروض قصيرة الأجل:** يمنح هذا التمويل للفلاحين استناداً إلى وثيقة ممارسة الأعمل الفلاحية، تمنح من طرف اتحاد الفلاحين والبلدية وتبعاً لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقروض يضع فيه المقترض موارده كرهن، وبعد دراسة الطلب يمكن للبنك أن يرفض، وفي حالة قبوله فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعاً لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام؛

- **تمويل القطاع الخاص عن طريق القروض متوسطة وطويلة الأجل:** يتم تحضير السلف وفقاً لإجراءات القطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض، بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة، إلا أن هذه الإجراءات تعمل على تفويت الفرصة للمزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم، مما يؤدي إلى تأخير إنجاز استثماراتهم والذي يؤثر سلباً على الإنتاج الفلاحي.

[1] خليل خميس، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 18-26.

3_مساهمة القطاع العام الخاص في المجال الفلاحي

هذا المجال الذي يعتبر مجالاً تاريخياً يتميز عن باقي المجالات كونه قطاعً أهلياً بالدرجة الأولى قبل الاستعمار مما يؤهله أن يكون مجالا خاصاً أكثر منه مجالاً عاماً كما يوضحه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (3): يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الفلاحي

الوحدة: %

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مساهمة القطاع العام	0,27	0,40	0,45	0,39	0,31	0,24	0,16	0,16	0,15
مساهمة القطاع الخاص	99,73	99,60	99,59	99,61	99,69	99,76	99,84	99,84	99,85

المصدر: خميس خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

يلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة القطاع العام منذ سنة 1998الى غاية سنة2000 شهدت ارتفاعا من0.27%إلى غاية 0.45% في حين أن القطاع الخاص انخفضت من 99.73%إلى 99.59%، أما من سنة 2000الى سنة 2006فيلاحظ انخفاض في مساهمة القطاع العام إلى أن بلغ 0.15% ويقابلها زيادة في مساهمة القطاع الخاص إلى أن بلغ 99.85 %.

الفرع الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية خلال الفترة(1990/1980)

أولا: أسباب ونتائج إعادة الهيكلة

تتمثل في ما يلي:

1- أسبابها

نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناءً على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين[2]، وتعود أسباب إعادة الهيكلة إلىالحجم الكبير للوحدات الإنتاجية وتشتت مساحتها، وصعوبة التحكم فيها، وكبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها لإنتاج منتوج معين وقيامها بوظيفة التسويق مما جعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لها وارتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية[3].

[1] خليل خميس، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

[2] الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص : 78.

[3] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

2- نتائجها

وتظهر من خلال عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية، وانخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات الغذائية بسبب ارتفاع الأجور، والتفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي وبقيت القطاعات الأخرى، وضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي[1].

ثانيا: أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي

أصدرت الدولة القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي والذي تم بموجبه حل المزارع الإشتراكية (DAS) وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية[2]، ومن بين آثارها ما يلي[3]:

- استفادة فئات غير معنية بالقطاع من أراضي فلاحية؛

- إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية؛

- توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أي أصبح يعتمد أساساً على احتياجات ومستلزمات السوق وهذا بفضل إصلاحات 1987.

المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990/1999)

جاءت إصلاحات سنة 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة، وبعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها، وفتح المجال أمام أقوى سوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، لذا سنتناول في هذا المطلب أثر القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات(1990/1999)، وتمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات.

الفرع الأول: أثر القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990/1999)

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص عليه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروطاً بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير، وغير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي

---

[1] حاجي العلجة، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 1997،ص_ص 74_75.

[2] Hocine ben Issa, **Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993)**, p: 63.

[3] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

بمجيء قانون 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي وما انجر عنها من آثار سلبية، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالاقتراض، نجد أيضاً أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن النقدية وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل[1].

الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات

شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الفلاحية، ومراجعة مسارها قصد الوقوف على أسباب الاختلالات، وعلى هذا الأساس جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990، الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي في مرحلة التخطيط المركزي، هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله[2].

المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (2007/2000)

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999، شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لعدة قطاعات، كالعدالة والصحة والتعليم العالي وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية حيث انتهجت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية، في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي الممثل بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لذا سنتناول في هذا المطلب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية، لذا سنتناول في هذا المطلب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2000)، والمخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية(2006/2004).

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA(2000 /2004)

من خلال هذا العنصر سنتناول تعريف وأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[3]، وتمويل ووضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

---

[1] عزيزة بن سمينة ودلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 10-11.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[3] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006، ص: 07.

أولا: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف، تكييف الإنتاج)؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

ثالثا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج، حيث تكفل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية، وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية[1]، وقدر الغلاف المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بـ: 55,89 مليار دينار جزائري، ووزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

	2001	2002	2003	2004	2005
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,07	0,07	0,07	0	0,21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,89

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص: 32.

[1] حسينة حوحو، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002-2003، ص: 64.

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر بـ: 95,5% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي، أما الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية بـ: 0,37% ومساهمة صندوق ضمان المخاطر الفلاحية بـ: 4,07% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي، حيث قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي 55,89 مليار دينار، وتمول برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق ما يلي:

1- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)**

انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يرمي إلى دعم المستثمرات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة، لقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية لهذا الصندوق في شكله الجديد وهي[1]:

- المنشور التنفيذي رقم 118 المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛
- المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد لقائمة الإرادات والنفقات للصندوق؛
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000، الذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات، وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.
- المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق الضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار ،فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين .

أما في ما يخص قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق يمكن حصرها كالآتي: :تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتوجات الفلاحية، عمليات التسويق، تطوير الري الفلاحي، المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور والمشاتل، حماية مدا خيل الفلاحين ، دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية .

2- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC)**: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وقد كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم "العامة للامتيازات الفلاحية" وأصبح في عام 2002 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بقرار من وزارة الفلاحة ويستفيد من هذا الصندوق، الأفراد، الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تقيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية[2].

---

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 82

[2] الجزائر، وزارة الفلاحة، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، **المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، 2000 ص: 79.

3- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين، القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى[1].

رابعا: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004 ظروف ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني، ففي عام 2001عرف القطاع الفلاحي نمواً معتبراً حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387,5 مليار دينار أي ما يقارب 9,2%من الناتج الوطني الخام الذي سجل نمواً معتبراً بنسبة 13,2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضاً بـ: 5% مقارنة بعام 1999، وإلى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002، حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية بـ: 17%، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة جهوداً مالية كبيرة، وقد بدا دورها مهماً لدعم الفلاحة ومتعدد الأشكال، حيث خصصت مساعدات مالية مباشرة بنسبة 55% و45% عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية.

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2004-2006)

عرف المحيط المؤسساتي للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية، وإقامة أدوات لدعم الفلاحة) هذه التحولات ساهمت في خلق الشروط التقنية والاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية الكفيلة بجعل الفلاحة تلعب دور أكثر حيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة والمهمشة، ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستقلاليات الفلاحية والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصيتها، وشرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساساً في[2]: تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي الرعوي، ومرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة)، وتحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في الصناديق المعزولة، وتعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص : 38.

[2] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص- ص: 202-203.

والجدير بالذكر أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعاً يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض لتنمية النشاط الفلاحي.

الجدول رقم (5): تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال (2004-2007)

البيان / السنة	2004	2005	2006	2007
قروض قصيرة الأجل	118,35	131,21	291,03	307,71
قروض متوسطة الأجل	131,22	197,72	155,50	163,49

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 26، 2007، في الموقع: www.aoad.org

الشكل رقم (3): تطور القروض قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع الفلاحي(2004-2007)

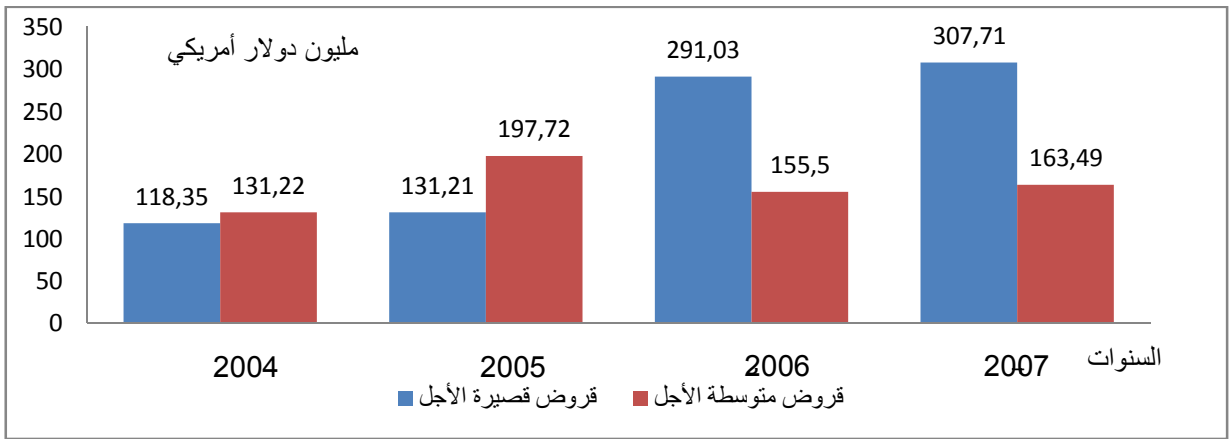

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع متزايد في حجم القروض قصيرة الأجل لسنوات 2004 2005، بسبب دعم الدولة لهذا القطاع، ونلاحظ تزايد مضاعف لها في سنوات 2006، 2007، أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل فقد ارتفعت في 2004، 2005 ثم انخفضت سنة 2006، بسبب الظروف التي عرفها القطاع الفلاحي كالجفاف مما سبب تخوف المزارعين من الاقتراض، وقد عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا المخطط نمو من 1,9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007.

فقد واصلت الدولة جهودها لاستصلاح الاراضي وزيادة مساحتها عبر كامل التراب الوطني عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006 حيث فتح 17 مشروع لاستصلاح 7,512 هكتار.[1]

[1] أمال حفتاوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11 و12 مارس 2013، ص: 12.

المبحث الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات، حيث عرفت الفترة من 2006-2014ارتفاعاً كبيراً في معدلات الإنفاق العام إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة وخطط التنمية وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، حيث ترتكز على قانون التوجه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008. يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حل مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتستند هذه السياسة الجديدة على عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا، لذا سنتناول في هذا المطلب مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي، ومفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

الفرع الأول: مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي

لقد مر برنامج التجديد الريفي بعدة فترات ومراحل ابتداءًمن سنة 2003 (الفترة التجريبية) إلى سنة 2009 وهي فترة تعميم السياسة ويمكن ذكر هذه المراحل في النقاط التالية[1]:

أولا: المرحلة الأولى من (2003 /2006): تم فيها عرض الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة على مرتين: الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري في صيغتها النهائية بعد مرحلة تجريبية 2003-2005 ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الفلاحي والثانية في 15 مارس 2006 بموجب مرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعاً و03 مؤسسات وطنية واللجان الولائية؛

ثانيا: المرحلة الثانية من (2007/2008): تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقيم قدرات الإندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية السابقة، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الريفي 16/08

[1] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر برامج التجديد الريفي ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة؛

ثالثا: المرحلة الثالثة (2014/2009): جاء خطاب رئيس الجمهورية في فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي.

الفرع الثاني: مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يمكن تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي أنها عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، عن طريق استصلاح الأراضي، والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[1].

كما تعرف أنها تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية، وبفضل أيضاً ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية[2].

مما سبق يمكن تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي أنها بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة قصد التحول إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن ذكر هذه الأهداف في ما يلي[3]:

– زيادة الإنتاج الوطني من الموارد واسعة الاستهلاك(قمح، صلب، حليب) لضمان معدل تغطية من الاحتياجات وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الإنتاج، ومواجهة الأزمات المحتملة؛

– عصرنة ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، استخدام البذور...الخ)؛

– عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات؛

– وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم، وخلق شروط استقرار السوق؛

---

[1] http:// www.minagri.dz , le 18/02/2016, à 15:00.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، الجزائر، ماي 2012، ص: 05.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص: 28.

– تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي؛

– تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الاحتياجات من البذور والفسائل، المحسنات الجينية؛

– التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية، وتحسين شروط الحياة ومداخيل السكان الريفيين[1].

المطلب الثالث: الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

تستلهم سياسة التجديد الفلاحي والريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتضم هذه السياسة ثلاث ركائز متكاملة تتمثل في التجديد الريفي، والتجديد الفلاحي، وبرنامج تعزيز القدرات البشرية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(4): الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

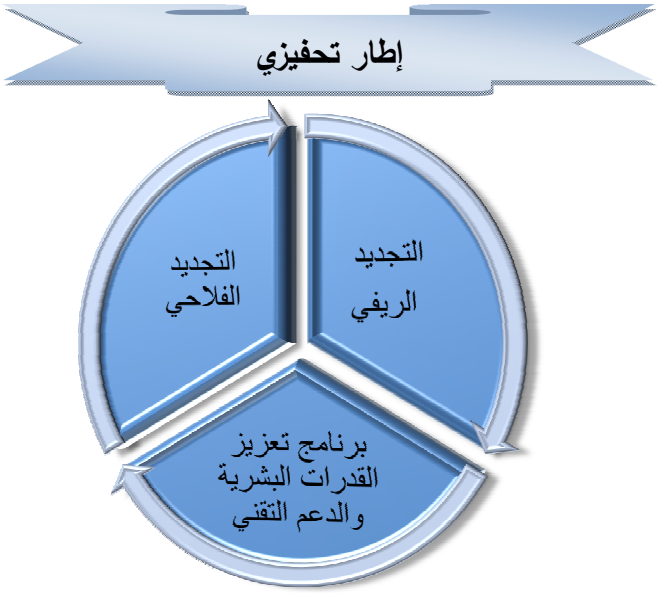

المصدر: الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

يوضح الشكل رقم (4) مختلف الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أولا: الركائز الأساسية

1- التجديد الريفي

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي، والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية، وتم اعتمدت سياسة التجديد الريفي من طرف فخامة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من

[1] الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص:06.

ذلك في ندوة الحكومة يومي 6 و7 ديسمبر 2006 تبنوا برنامج دعم التجديد الريفي ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومة[1]، هذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتعاون عليها كل من المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب، والسلطات المحلية والوطنية.

ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث مراحل هي[2]:

- المرحلة الأولى 2007 وهي السنة التجريبية؛
- المرحلة الثانية 2008 وهي سنة الترسيخ؛
- المرحلة الثالثة 2009-2013 وهي سنوات التعميم.

وتتجسد هذه السياسة من خلال أربع مواضيع جامعة وهي[3]:

- تحديث القرى والمداشر، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، بناء المدارس، الرعاية الصحية والاجتماعية)؛
- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقات المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهول، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، الأراضي الفلاحية؛
- حماية وتثمين الممتلكات والثورة الريفية المادية وغير المادية والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

1-1 برامج التجديد الريفي

تعتمد سياسة التجديد الفلاحي على أربعة برامج رئيسية هي[4]:

- برنامج مكافحة التصحر والذي يستهدف 2513 خط في 30 ولاية؛
- معالجة الأحواض المائية، والتي تستهدف 78 حوض مائي في 30 ولاية بمساحة 2,9 مليون هكتار؛
- تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير التي تبلغ 556 خط في 37 ولاية بمساحة 500 ألف هكتار؛

[1] MADR, projet de programme quinquennal de développement algérien, (2010-2014), p: 20.

[2] MADR,op.cit , p:22.

[3] MADR, la politique du renouveau rural en Algérie, 2012, p: 10.

[4] Nora Medjdoub, MADR, la politique du Renouveau Rural en Algérie, 4 et 5 décembre 2012, p: 09.

– حماية النظام البيئي الطبيعي والذي يستهدف 57 خط في 17 ولاية.

1-2 أدوات تنفيذ سياسة التجديد الريفي

من أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية وهي:

– **نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي:** يساعد هذا النظام على تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛

– **النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة:** الغرض منه هو التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، كما يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات، وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛

– **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر:** وذلك من أجل الحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.

وتتدرج سياسة التجديد الريفي في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وفق المخطط العام التالي[1]:

الشكل رقم (5): المخطط العام لسياسة التجديد الريفي

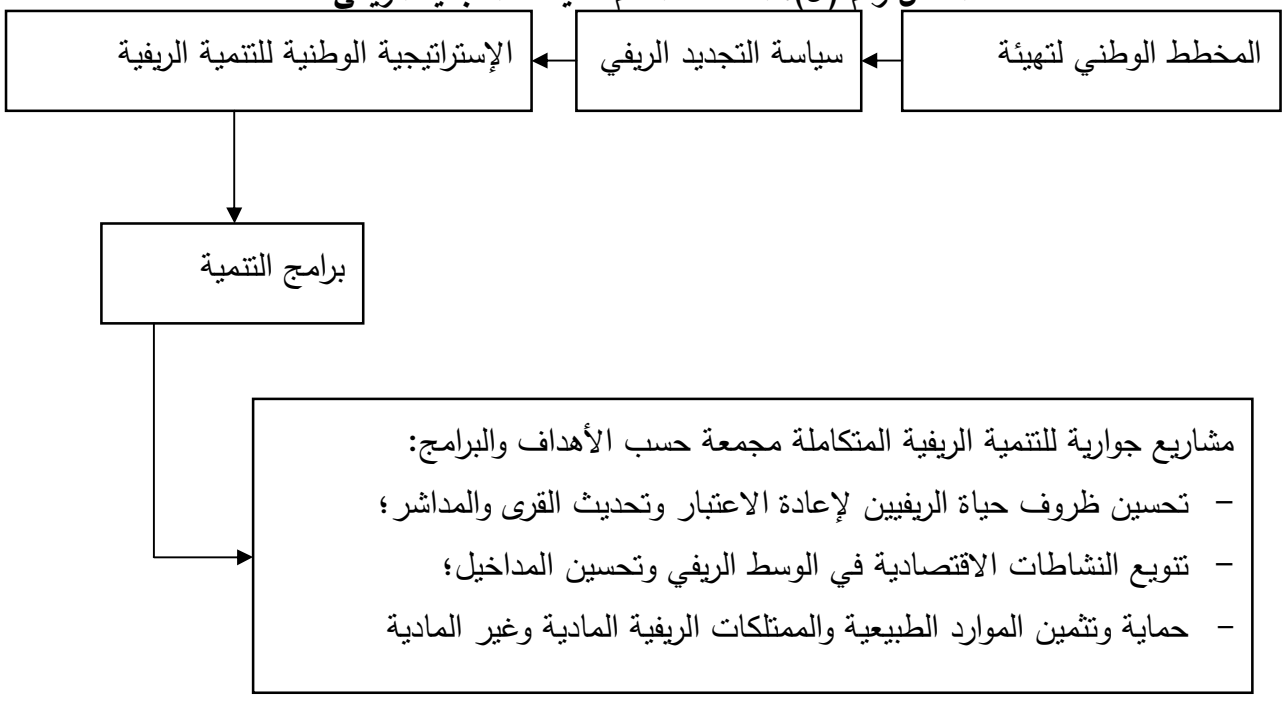

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، **برنامج سياسة التجديد الريفي**، الجزائر، المطبعة الرسمية، ص: 24.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص:8.

2- التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة حول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج، وحوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الفلاحي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

الجدول رقم (6): تطور الإنتاج الفلاحي (2000-2011)

البيان	الحبوب	فرع الحليب	مجمع الحليب	البطاطا	الحمضيات	التمور	الزيتون	اللحوم الحمراء	البقول الجافة	اللحوم البيضاء
2000-2008	29,7	2	173,2	17	5,8	4,72	2,5	2,6	402	1,95
2009	61,2	2,39	300,5	26,8	8,44	6,01	4,75	3,46	643	2,09
2010	45,6	2,7	393,3	33	7,88	6,45	3,11	3,82	723	2,86
2011	42,5	2,93	572	38,6	11,1	7,24	6,1	4,2	788	3,36

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد تطور الإنتاج الفلاحي، ويرجع هذا إلى الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، حيث تضاعف إنتاج معظم المنتجات مرتين إلى ثلاث مرات (بطاطا، الحمضيات، التمور والزيتون، البقول الجافة، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء)، أما الحبوب فقد شهدت ارتفاع في الفترة 2000-2008 حتى 2009، حيث ارتفعت إلى أكثر من النصف، إلا أنه انخفض بعد ذلك من 29.7مليون قنطار إلى 42,5 مليون قنطار سنة 2011أي انخفض بنسبة 30,55% ويعود هذا الانخفاض إلى[1]:

- البرد الذي أصاب بعض المناطق، إضافة إلى الحرائق، مشكل التسويق حيث يعاني الفلاحون من صعوبات كبيرة في تسويق منتجاتهم بسبب عدم صلاحية المسالك التي تربط بين أراضيهم الفلاحية وأماكن التسوق، إضافة إلى ظاهرتي الجفاف والتصحر التي تهدد العديد من المساحات الزراعية، حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام 2010 أن الجزائر معرضة أراضيها للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44 % من أصل 9 ملايين هكتار مزروعة، وتخسر سنويا 7000 هكتار

[1] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره ، ص248

من الأراضي نتيجة التصحر،ثم أضيف أيضاً عاملين آخرين أنجزا خصيصاً للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي هما نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك أولا، وعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية كما يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالاً البرامج الثلاثة للتجديد ثانيا[1].

3- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يؤدي بالبلاد إلى[2]:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات؛
- يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية: (التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافعة جوارية مدعمة ومستهدفة، تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع، أنظمة الإعلام الإحصائي، دراسات، بحث وتنمية، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي).

ثانيا: الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وهذه الأدوات هي أساساً :

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي، والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ،المرجع السابق، ص- ص: 7-8.

– تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛

– تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع؛

قد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، في إطار المخطط الخماسي (2010–2014)، الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10 مليار أورو) من الأموال العمومية ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.

المخطط التنظيمي الوظيفي

هذا الإطار الجديد هو في طور البناء منذ 2009 على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إن كل الفاعلين الخواص والعموميين للقطاع الفلاحي والريفي مدعوون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة، ويستدعي عددهم الكبير وتنوعهم وتوزيعهم عبر كل التراب الوطني، على ضرورة وضع إطار مؤسساتي جديد لتسليط الضوء على اتساع تنظيم القطاع الفلاحي والريفي، وتنشيط مسار الإدماج هذا وتقدير الطريق الذي تم قطعه وذلك الباقي قطعه، أنظر(**الملحق رقم1 المخطط التنظيمي الوظيفي**).

المبحث الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

انتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم للقطاع الفلاحي عن طريق دعم الصناديق الحكومية أو التمويل البنكي ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي، تحسين ورفع المنتوجات الزراعية، المساهمة في الإنتاج العالمي لهذا القطاع يجب على الدولة إتباع إستراتيجية تنموية فعالة عن طريق تطبيق العديد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وسنعالج في هذا المبحث ثلاث مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى أجهزة تمويل القطاع الفلاحي، أما في المطلب الثاني فسنتناول التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما في المطلب الثالث فسنتناول دور المشاريع الجوارية لتنمية المندمجة في التمويل الفلاحي.

المطلب الأول: أجهزة تمويل القطاع الفلاحي

تبدو الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. لقد انتقلت الموارد العمومية من 52 مليار دينار في سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة 2011، وقد خصصنا أكبر حصة في الميزانية لدعم الأسعار عند الاستهلاك تم إدخال هذا الإجراء خلال الأزمة الغذائية العالمية سنة 2008، حيث جندت بسرعة وتنوعت حسب نتائج الموسم الفلاحي، وتذبذب أسعار المنتجات المستوردة والوضعية الاجتماعية، وتعكس موارد الميزانية الأخرى الأهمية الممنوحة لنشاطات عصرنة الإدارة والتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، وكذا حماية الصحة الحيوانية والنباتية تبدو الحصة المتعلقة بالتجديد الريفي أقل أهمية، لكن تجدر الإشارة إلى أنها لا تعكس إلا الدعم الذي يقدمه القطاع الفلاحي، دون الأخذ في الحسبان مساهمات القطاع الوزارية الأخرى في الوسط الريفي، كذا التي تدخل في ميزانيات البلديات، (أنظر الملحق رقم2) السجل المالي المتوقع لسنوات(2010-2014) للتجديد الفلاحي والريفي، لذا سنتناول في هذا المطلب أجهزة التمويل وأهميتها.

الفرع الأول: أجهزة التمويل

منذ بداية تنفيذ البرامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وأكثر من ذلك منذ 2008، تطور الدعم لصالح المستثمرين متعاملي الفروع وسكان الأرياف، وتتمثل أجهزة التمويل في دعم الصناديق الحكومية والتمويل البنكي في ما يلي:

أولا: دعم الصناديق الحكومية

تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة وتتمثل في[1]:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية؛
- الصندوق الوطني لتنمية الإنتاج الفلاحي؛
- صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛
- صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المنتجين الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30 إلى 50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيراً كتخصيص خاص لضبط الأسواق، مع تقوية القدرات المخصصة للمتابعة والتقييم والأنظمة المعلوماتية، ستتاح الفرصة لتبسيط وتوضيح المدونات، من أجل توضيحها أكثر الشيء الذي يؤدي إلى الاستعمال الفعلي للصناديق العمومية.

ثانيا: التمويل البنكي

بالإضافة إلى صناديق الدعم الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي توجد بنوك في الجزائر نشاطها متعلق بتمويل المشاريع الفلاحية وتتمثل في:

1- **البنك الوطني الجزائري "B.N.A"**: من سنة 1962 إلى 1982 أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في[1]:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966؛
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967؛
- مكتب معسكر للخصم.

تتمثل وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل في ما يلي[2]:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية؛
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982؛

[1] لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 15.

[2] لعشب محفوظ، المرجع السابق، ص: 16.

- منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص؛
- تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية؛
- تمويل الجماعات المحلية.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"

ابتداءً من 13 مارس 1982، تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 1982/03/13 وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعاً لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري، كلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية، أي المرتكزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، ويتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة، وهو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأي المال الثابت، منح القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مع أو بدون ضمانات[1].

الفرع الثاني: أهمية أجهزة التمويل

تتمثل أهمية أجهزة التمويل فيما يلي[2]:

- توفير الموارد المالية لأصحاب المؤسسات الاقتصادية؛
- دعم أصحاب المشاريع الفلاحية الناشئين؛
- خلق فرص عمل لفئة الشباب والتخفيض من حدة البطالة؛
- خلق روح الإبداع والمنافسة؛
- زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة الدخل الفردي؛
- الدفع بعجلة التنمية فيما يخص القطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: إنجازات أجهزة تمويل القطاع الفلاحي

إن وعي الحكومة بالدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التوازن الاجتماعي، ودفع عجلة الإنعاش الاقتصادي جعلت المخطط الوطني للتنمية الريفية يعتمد على دعم خص وملائم، وكذا مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يسمح هذا النظام بتأمين مداخيل الفلاحين

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص: 134.

[2] ونوغي فتيحة، **الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشاروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،سطيف،الجزائر، يومي: 25 و28 ماي 2003، ص: 4

ويأخذ بعين الاعتبار، كذلك المستثمرات الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافاً لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو نوع القرض، ونوع الدعم العمومي الملائم. لهذا تطلبت مثل هذه السياسة، إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق ضمان القروض، لذا سنتناول في هذا المطلب قرض الرفيق، وقرض التحدي، وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع الأول: قرض الرفيق

في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي قامت وزارة الفلاحة بتاريخ 2008/08/08 بعقد اتفاقية مع بن الفلاحة والتنمية الريفية بحث منتوج بنكي جديد تحت اسم قرض الرفيق في أوت 2008، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008، وهو قرض موسمي قصير الأجل يتميز بمعدل فائدة يساوي 0% (تتحملها كلياً وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) وهو موجه إلى المشتغلين الفلاحين سواء كانوا فرادى أو منظمين في شكل تعاونيات، جمعيات، تجمعات، فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ويمكن للفلاحين في هذا الإطار الحصول على التمويل اللازم لسد حاجاتهم الاستغلالية في المجالات التالية[1]:

- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي: البذور، المشتلات، الأسمدة المبيدات؛
- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع)، ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك؛
- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي؛
- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه)؛
- شراء المعدات الفلاحية في إطار قرض الائتمان؛
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية؛
- إعادة تعمير أو تعمير الاصطبلات.

[1] http://www.minagri.dz/actualites.html le 01/03/2016, à 23:00.

كل مستفيد من القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة، تمدد له المهلة بستة أشهر في حال تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

الفرع الثاني: قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئياً من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة وقد يكون أو متوسط المدى، وتتمثل المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا القرض في ما يلي[1]:

أولا: فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي

- الصرف والتطهير، أشغال التوجيه وإزالة الحجارة؛
- وضع مضادات الرياح، التعديل، أشغال التسوية وتهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛
- جلب الطاقة الكهربائية؛
- عمليات تطوير السقي الفلاحي؛
- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل المياه، الحفر والآبار؛
- إنجاز أحواض لتخزين المياه؛
- تجهيز مضخات المياه؛
- إنشاء شبكات توزيع المياه؛
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛
- تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

ثانيا: وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات

تتمثل في ما يلي:

- الحصول على المواد الأولية (بذور، نباتات، أسمدة، ومنتجات فيزيو تقنية)؛
- الإنتاج الحيواني: منتجات الصيد ،أشغال التهيئة ؛
- اقتناء العتاد الفلاحي؛
- اقتناء وسائل النقل الخاصة؛
- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية الماشية.

ثالثا: إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم

وتتمثل في ما يلي:

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة-، مصلحة القروض.

– إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛

– إنشاء منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛

– بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

الفرع الثالث: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحيةFNDA

هو قرض موجه لتمويل الأنشطة الفلاحية، جاء في إطار سياسة التجديد الريفي مدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحيةFNDA، حيث يستفيد فيه الفلاح بنسبة دعم تتراوح ما بين 30% إلى 40% حسب طبيعة العتاد الفلاحي، وتتمثل الفئات المعنية بالقرض المدعم FNDA في الفلاحون المربيون بشكل فردي أو منظمون في تعاونيات والمنضمين إلى مخطط التجديد الاقتصادي الريفي والفلاحي والمؤسسات الاقتصادية التي تقوم بأنشطة الإنتاج الفلاحي، تصدير المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية ويمكن للفلاحين في هذا الإطار تمويل لأنشطة التي تتعلق بالإنتاج، الاستثمارات الفلاحية، تطوير الطاقات الإنتاجية (التحويلية)، ترقية الإنتاج الفلاحي، ومن بين هذه الأنشطة:

– تطوير إمكانات الري الفلاحي، وتطوير إنتاج الحليب، وتطوير إنتاج واستعمال الأدوية والأسمدة، وغرس أشجار الزيتون، وتربية النحل [1].

المطلب الثالث: دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التمويل الفلاحي

يشكل الإقليم الريفي السلم الثالث لتحليل النمو الاقتصادي الداخلي والمدعم، والدائم بعد الإنتاج والسوق الذي يعد التمثيل المنتظم له، لذا سنتناول في هذا المطلب مفهوم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أهداف ومجلات التمويل، مصادر وصيغ التمويل، وفق ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)

هذه الفكرة المبادر بها سنة 2002 في إطار مشروع التنمية الريفية، وتم الإنطلاق فيها سنة 2006، تم تعميمها سنة 2009 في شكل مشاريع جوارية للتنمية الريفية ، تعرف على أنها مشاريع متكاملة وجامعة، تبنى من الأسفل نحو الأعلى وتوزع فيها المسؤوليات بين مصالح الإدارة المحلية، والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، فهي توحد أهداف برامج الدولة، وتجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب وتلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة واقتصادية حيوية[2]، إن هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي عبر ميزانيات قطاعات الولايات والبلديات والمخططات البلدية للتنمية)، والقطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي لأشخاص طبيعيين سواء كانت ممولة ذاتيا، أو باللجوء إلى

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة-، مصلحة القروض.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

مختلف الترتيبات الموجهة لدعم الاستثمار)، كما أنه يجند المصالح العمومية وأصحاب المشاريع والمؤسسات، ويعمل على توافر كفاءات الفاعلين المحليين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خلية تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قد يمس المشروع الجواري للتنمية الريفية، إقليم محدد أو جزء من البلدية أو كل البلدية، لا تتم المصادقة عليه أو اعتماده رسمياً من الإدارة، إلا بعد التحقيقات الميدانية مع أفراد الإقليم والاستماع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم، وتحديد نشاطاتهم واختيار ممثلا عن المجموعة الريفية ينوب عنهم في الاجتماعات، وكذلك في تحضير وتطبيق المشروع، ويتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، بالأخص على المستوى التقني، التنظيمي، المالي في سبيل جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة، لما يضمن لهم أفاً غذائياً أفضل وظروف معيشية أحسن، إن المعنيين بهذه المشاريع هي مجموعة الأسر التي في الوسط الريفي، أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه، ومن حيث مصدر التمويل فهي تمول من عدة مصادر: الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأصحاب المشروعات، يتم تنفيذ المشاريع الجوارية من خلال ثلاثة مراحل أساسية: إعداد المشروع، تنفيذ المشروع، المتابعة والمراقبة والتقييم[1]، ومنذ انطلاق سياسة التجديد الريفي، برمجت الحكومة 12148 مشروع في إطار المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة، ورصدت له مبلغ إجمالي قدره بـ 1000مليار دج، الوطني وفي زمن قصير، في ضمان تغطية واسعة[2].والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (8): عدد المشاريع الجوارية المصاغة والمجمعة حسب الأهداف وعقود النجاعة ونسبة تقدمها

المحاور	عقود النجاعة المصاغة		عدد المشاريع التي تم الموافقة عليها		عدد المشاريع التي تم إطلاقها	
	2009-2014	2009-2012	06-31-2012	12-31-2012	06-31-2012	12-31-2012
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	1608	1081	764	33	592	49

[1] مصباح حراق وآخرون، **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية "دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)**، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر "رهان التحول الاقتصادي المربح"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، يومي: 19 و20 أكتوبر 2015، ص- ص: 18-19.

[2] الطيب هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 267-268.

تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	3467	2327	2298	92	1772	143
حماية الموارد الطبيعية	6205	4146	3533	121	2818	177
إعادة تأهيل الثرات الريفي المادي وغير المادي	868	582	279	10	186	10
المجموع	12148	8136	6874	256	5386	379

المصدر:هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص:268.

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود تحسن من حيث عدد المشاريع المصاغة حيث ارتفع عددها من 8136 مشروع إلى 12148 مشروع، وهذا ما يفسر وجود استجابة إيجابية على المستوى المحلي، إذ أن استجابة سكان الأرياف والهيئات المحلية يطرح مشاريع وأفكار لمعالجة مشاكلهم يعد المحرك الأساسي لهذه السياسة أما بالنسبة للمشاريع التي تم الموافقة عليها والتي تم تنفيذها فيلاحظ وجود تحسن وتقدم كبير إلى غاية جوان 2012 فقد بلغت 6874، أما في الثلاثي الثاني من سنة 2012 بلغت 256، أما المشاريع التي تم إطلاقها إلى غاية جوان 2012 فقد بلغت 5368، أما في الثلاثي الثاني فلم يشرع في تنفيذ إلا 379 من المشاريع الموافق عليها.

الفرع الثاني: أهداف المشاريع ومجالات التدخل

إن تنوع الأعمال والحيوية التي تدخل في المنطقة الريفية وتأثير التدريب الذي يمكن أن يكون لها على نشاطات أخرى وعلى رفاهية السكان، هي إسهامات إيجابية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وبالتالي خلق ديناميكية تنموية على مستوى المناطق الريفية والتخفيض من حدة البطالة لتحقيق هذه الغاية تم بناء فكرة تجميع النشاطات في موضوع فدرالي هو مفيد لمبادرة عملية المتابعة والتقييم التساهمية، التي تتم مع الأطراف الفاعلة حول مستويات تلبية حاجياتهم مقارنة بالتغيرات المحدثة، تتمثل المواضيع الفيديرالية التي تجمع السكان في مشروع واحد في الآتي[1]:

- عصرنة القرى القصور؛
- تنوع النشاطات الاقتصادية؛
- حماية الموارد الطبيعية؛
- إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (8): المواضيع الفدرالية التي تجمع السكان في مشروع واحد خلال الفترة (2009-2011)

	عصـــرنة القـــرى والقصور	تنـــوع النشـــاطات الاقتصادية	حمايـــة المـــوارد الطبيعية	إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي
المقدمة	%13	%29	%51	%7
الموافق عليها	%11	%32	%53	%4
المباشر فيها	%12	%31	%53	%4

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بالنسبة لعصرنة القرى كانت نسبة المشاريع المقدمة 13% وتمت الموافقة على 11% ومباشرة في 12%، فبالنسبة لتنويع الأنشطة الاقتصادية بلغت نسبة المشاريع المقدمة 29% وتمت الموافقة على 32% ومباشرة في 31%، أما حماية الموارد الطبيعية بلغت نسبة المشاريع المقدمة 51% وتمت الموافقة على 53% ومباشرة في 53%، أما إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي، بلغت نسبة المشاريع المقدمة 7% والتي تم الموافقة عليها 4%، والمباشر فيها 4%، وعليه يمكن تصنيف مجالات تدخل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كما يلي[1]:

أولا: العمليات ذات البعد الطبيعي والبيئي

هي تلك المشاريع والتدخلات التي تهدف إلى حماية الموروث الطبيعي والبيئي للأرياف واليت تمتاز بأهميتها الكبيرة وتأثيرها المباشر على المجال الاقتصادي والاجتماعي على مستوى هذه المناطق وتلخص أهميتها في ما يلي:

- تصحيح المجاري المائية للأودية لمواجهة مشكلة الفيضانات؛
- حماية الأودية والوديان من آثار التعرية المائية والمتمثلة في نشاط السيول؛
- التشجير وإعادة التشجير وتنظيم المساحات الغابية وتشجير وحماية نباتات مناطق السهوب؛
- إنشاء كاسرات أو محددات الرياح (الأحزمة الخضراء).

ثانيا: العمليات ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي

وتضم المشروعات التالية:

- انتهاج سياسة التشجير على مستوى المنحدرات الجبلية وهذا من خلال غرس مختلف أنواع الأشجار المثمرة حسب الخصائص الطبيعية والمناخية والتضاريسية، ونوعية التربة الخاصة بكل منطقة؛
- حفر الآبار وتجهيزها وتنظيم واستغلال الينابيع الموجهة خاصة لتوفير المياه الصالحة للشرب؛

[1] مصباح حراق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 19-20.

- إنجاز خزانات المياه ومد شبكة قنوات المياه للقرى والمداشر؛
- تحسين مجال النقل من خلال اقتناء حافلات النقل الجماعي التابعة للبلديات لتسهيل تنقلات السكان؛
- الاهتمام بفضاءات اللعب والترفيه والمتمثلة في إنجاز ملاعب كرة القدم؛
- فتح المسالك الغابية لفك العزلة على سكان المناطق الجبلية المعزولة؛
- توسيع نطاق شبكة الكهرباء الريفية لتشمل كل المناطق والمساكن؛
- التهيئة والتحسين الحضري والمتمثل خاصة في تعبيد الأرصفة بالإضافة إلى التحسين العقاري؛
- صيانة وتهيئة وتوسيع المدارس وتوفير الإطعام، التدفئة والنقل المدرسي لتلاميذ المناطق النائية؛
- مشاريع تحفيزية اقتصادية واجتماعية لإعادة تعمير الأرياف وتشجيع السكان على العودة والاستقرار؛
- تدعيم النشاط الزراعي خاصة بعض الأنشطة منها تربية النحل، الأبقار، الأغنام.

الفرع الثالث: مصادر وصيغ التمويل

تميزت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتنوع مصادر التمويل نظرياً بحيث تشترك مجموعة من الصناديق والهيئات في ذلك، غير أن صيغة الدعم والتمويل تختلف باختلاف نوع وطبيعة الاستثمار وهي محددة كما يلي[1]:

أولا: الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي

وهي المشاريع التي تهم المجتمع المحلي ككل وليس أفراد بحد ذاتهم مثل: الصحة، التعليم، السكن الطرق، المياه، الري، الكهرباء، ...الخ. ومثل هذه المشاريع تمول عن طريق المخططات البلدية للتنمية، المخططات القطاعية للتنمية بالأخص (محافظة الغابات، الري، السكن الأشغال العمومية، الثقافة والسياحة، التعليم، ...الخ)،كما يمكن عند الاقتناء أن تمول جزئياً أو كلياً من طرف مختلف الصناديق الحكومية؛

ثانيا: الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي

هي المشاريع ذات الاستعمال أو الطابع الفردي والعائلي وتخص تطوير أنشطة اقتصادية قائمة، خلق أنشطة جديدة صغيرة الحجم في المجال الريفي (تربية الأبقار، الغنم، النحل، الدجاج، ..الخ.)، أما من ناحية التمويل فتساهم فيه عدة أطراف:

- المساهمة الذاتية لصاحب المشروع، وقروض بنكية عبر أجهزة الدعم المالي الحكومي: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة النشاط الاجتماعي، الصندوق الوطني للتامين على البطالة، صندوق الزكاة، ...الخ، والصناديق الحكومية المختلفة الأخرى.

والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] نفس المرجع السابق، ص: 21.

الشكل رقم (6): صيغ ومصادر دعم وتمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

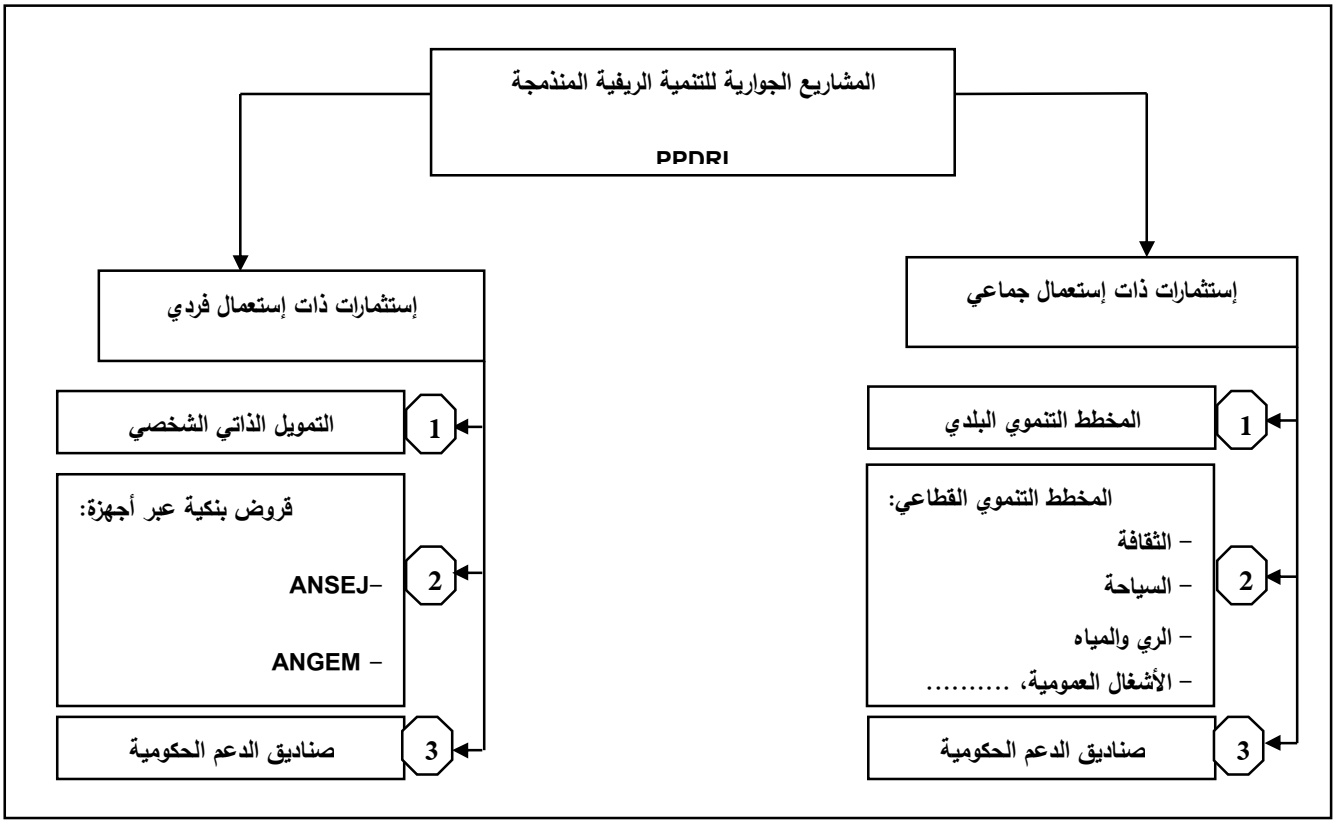

المصدر: مصباح حراق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

في ما يلي توضيح لمهام ومجالات مختلف صناديق الدعم الحكومية المتدخلة في هذه المشاريع، مع التركيز على صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز والذي يحوز على حصة كبيرة من إجمالي هذه التمويلات[1]:

1- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز FDRMVTC :

ويعتبر من أهم الصناديق الحكومية في تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة سواء قبل سنة 2009 أو بعدها بعدما تم إشراك صناديق أخرى، وهيئات جديدة (كما هو موضح أعلاه)، أما من حيث طبيعة النشاطات الممولة فهي واسعة، ويتعلق الأمر بالجانب الفلاحي و الزراعي، التنمية الريفية الحفاظ على التربة ، والتي تضم أنشطة فرعية عديدة ، وفيما يخص الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق فهو كما يلي:

-**الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي:** تمويل إقتناء مختلف المواد الأولية، السلع، الخدمات الضرورية للمشروع أو التغطية الشاملة الناجمة عند تشغيل واستغلال المشروع ذو الطابع الجماعي .

[1] مصباح حراق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 22-23.

- **الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي:** تمويل في حدود 300000 دينار كحد أقصى للمشروعات الخاصة .

2- صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب FLDDPS: جاء إنشاء هذا الصندوق ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة، وليضع في المقدمة مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية.

3- صندوق الوطني لدعم السكنFONAL

يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي وهذا بـ:

-بناء سكنات ريفية جديدة.

-تهيئة السكنات القديمة.

-توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

إن السياسات السابقة كانت تركز في تجهيزالعالم الريفي على البناء (بناء سكنات ريفية جديدة) مع إهمال السكنات الموجودة ،فجاءت المشاريع الجوارية بنشاطات أخرى في السكن الريفي حيث لم تقتصر على الجديد ، وأعطت الإهتمام إلى السكنات القديمة بتهيئتها و توسعتها وهو ما يساعد على المحافظة على الأنماط السكنية الخاصة بكل منطقة .

4- **الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL:** يضم مختلف اشتراكات الجماعات المحلية من بلدية وولاية لتطوير المشاريع الفلاحية المختلفة.

5- الصندوق الوطني لتطوير الحرف التقليدية FNPAAT

تتمثل أساسا في إقتناء التجهيزات الضرورية بالنشاط الحرفي وكل ما يتعلق به ، و يهدف هذا النشاط إلى تطوير المنتوجات الحرفية و التقليدية وإعطائها بعد إقتصادي يجلب مداخيل دائمة للمستفيدين منها في إطار المشاريع الجوارية.

6- الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحيةFNDIA

7- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحيFNRPA

8- الصندوق المتخصص في دعم مربي الحيوانات والإستغلالات الفلاحية الصغيرة FSAEPEA

9- صندوق المساعدة الإجتماعيةFAS

تجدر الإشارة في الأخير، أن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة المختلفة الطابع والاستعمال تتم من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة الريفية، وهي مؤسسة اقتصادية حكومية أنشأت خصيصا لهذا الأمر خلال الفترة (2008-2009)، بينما تستثنى المشاريع ذات الطابع الحيواني من أنشطتها لتمنح للخواص، الذين يتكفلون باقتناء ها ثم تحويلها للمحافظة الولائية للغابات ومن ثم للمستفيدين .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر حيث تناولنا تطور السياسات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، والتي من خلالها تعرضنا إلى وضعية القطاع الفلاحي 1962 إلى غاية2007، والتي بدءا من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد، ولكثرة المشاكل في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم القطاع العام والخاص، كما تطرقنا إلى الإصلاحات 1990- 1999، ومن أجل التطوير قامت الجزائر بوضع خطط وبرامج تنموية من أجل النهوض بهذا القطاع ومن بينها برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وفي الأخير سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRR) حيث تناولنا مفهوم وأهداف والركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي وتعتبر هذه السياسة حصيلة لمختلف الإجراءات والتدابير والتكليفات المتتالية للاستجابة للطلب الغذائي الذي هو في تزايد مستمر للمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي، ومن أجل دعم مختلف معنويات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي قررت الحكومة تمويل القطاع الفلاحي بمختلف الصناديق الحكومية أو التمويل البنكي إلي أدى بدوره إلى ظهور أدوات مالية جديدة متمثلة في قرض تحدي وقرض رفيق وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، كما برمجت الحكومة العديد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

الفصل الثالث:

التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

(المجمع الجهوي للاستغلال) -ميلة-

تمهيد الفصل

بعدما تم استعراضه في الجانب النظري والذي يتعلق بالتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، سيتم في هذا الفصل استعراض الجانب التطبيقي لتمويل سياسة التجديد الريفي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال التطرق للإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة بهدف التعرف على الجانب التنظيمي والتسييري للبنك، وكذا الاطلاع على مختلف المهام والوظائف الموكلة للبنك، كما سيتم استعراض لأهم القروض الفلاحية الممنوحة بالبنك مع التركيز على تلك القروض المندرجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وعلى رأسها قرض الرفيق وقرض التحدي وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مع الإشارة إلى القرض الإيجاري كبديل مهم لتوفير التمويل للعتاد الفلاحي، كما سيكون هناك استعراض لأمثلة ميدانية حول مشاريع ممولة بقروض سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مع إجراء تقييم شامل لها وكذلك الإشارة أخيرا للأهداف المستقبلية لبنك من اجل تطوير القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

على ضوء ما سبق سيتم دراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

– المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

– المبحث الثاني: التمويل المصرفي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة–55–؛

– المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لدور القروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)– ميلة–.

المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من إفرازات إصلاح النظام المالي الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي شهدتها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاحها على السوق المصرفية العالمية، وذلك من أجل المحافظة على مكانته فيها عن طريق توسيع وتنويع مجالات تدخله، وسنعالج هذا المبحث في ثلاث مطالب أساسية، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى نشأة بنك الفلاحة ومراحل تطوره، أما في المطلب الثاني فسنتناول أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأما في المطلب الثالث فسنتناول لمحة عن المجمع الجهوي.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر اكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهد من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته، لذا سنتناول في هذا المطلب نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره، والمبادئ التي يرتكز عليها.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية، أنشأ في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستخدمين الفرديين للثروة الزراعية، مزارع القطاع الخاص تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1968 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دج، مقسم إلى 2.220.000.000 دج سهم مقسما 22000 سهم ، بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 3.330.000.000. دج موزع على خلاله نظام التخصص. أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي 33000 سهم، مكتتبة كلها من طرف الدولة.

ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في، منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة

[1] مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 700 موظف في مختلف الاختصاصات على المستوى الإقليمي وكذا العالمي ويبلغ مجمعة تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5.8مليار دولار، ويغطي 30% من التجارة الخارجية حيث تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لإحدى الدراسات الصادرة عن هيئة (BANKHERS ALMANACH) سنة 2001على أنه:

_أول بنك على المستوى الوطني؛

_ثاني بنك على المستوى لمغاربي؛

_المرتبة الثالثة عشر إفريقيا؛

_المرتبة الرابعة عشر عربيا من بين 255بنك؛

_المرتبة 668 عالميا من بين 4100بنكا مصنفا من قبل هذه الهيئة.

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطورات هامة في السوق البنكي الجزائر تتجسد في ثلاث مراحل رئيسية تتمثل في[1] :

أولا: فترة من (1982-1990)

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الدعامات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

ثانيا: فترة من (1991-1999)

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذو الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي أما في المجال التقني فقد شهدت في هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب عليها في تطوير نشاط البنك، للإشارة فقط فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

-سنة 1991: تم الانخراط في نظام swift (عبارة عن شبكة اتصالات أنشأت عام 1973 مقرها بلجيكا تستخدم وسائل الاتصال الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك لتسهيل عمليات التجارة الخارجية).

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

– سنة 1992: تم وضع نظام Sybu (شبكة معلوماتية خاصة ببنك بدر تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة، تساعد على أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement) إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية التي أصبحت معالجتها لا تتجاوز 24 ساعة.

– سنة 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك؛

– سنة 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛

– سنة 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي؛

– سنة 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكLa carte intra tinter bancaire).

ثالثا: فترة من (2000 – 2009)

تميزت هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث مشاط فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات المصغرة، وشتى مجالات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة، بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية الاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات الزبائن ولقد وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج خماسي فعلي يرتكز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة والميدان المالي ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

– سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية؛

– سنة 2001: إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى المحاسبة المركزية؛

– سنة 2002: تعميم مفهوم بنك بصفة عامة والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك؛

– سنة 2003: إدخال نظام SYART وهو نظام لتغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية؛

– سنة 2004: تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية des billetsles guichets automatiques المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة؛

– سنتي 2005–2007: في 2005 تم إرجاع التخصص للقطاع البنكي، وإعطاء الأولوية لتمويل النشاطات الخاصة بالقطاع الفلاحي والحرفي، تشغيل نظام حماية المعلومات على مستوى البنك، وفي

ماي 2006 تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية télé compensation هذا النظام يعالج المعلومات أوتوماتيكيا نسخ جميع المعطيات رقميا وصور الشيك ،وهذا النظام الجديد يغطي معالجة كل عمليات الدفع على مختلف الوسائل حيث يعطي الأولوية للشيكات التي تمنح للأفراد والمؤسسات واسعة الاستعمال، تم تليها الإيداعات.

– من إيجابيات هذا النظام هو محاربة الغش والاختلاسات التي وقعت مؤخرا télé des chèques وفي سبتمبر 2006 تم إدخال نظام جديد يعرف بـ télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى، 2007 مواصلة إدخال الشيكات الجديدة، وإلغاء القديمة وذلك من أجل تطوير نظام المقاصة الآلية؛

– سنة 2008: تم إطلاق منتجات جديدة تمثلت في القرض العقاري للوسط الريفي، قرض الإيجار للآلات والمعدات الفلاحية والقرض الفلاحي الرفيق.

الفرع الثالث: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، تتمثل هذه المبادئ في ما يلي[1]:

أولا: مبدأ الاستغلال

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة، حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج؛

ثانيا: مبدأ القرض والمخاطرة

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وان هناك إثبات خطي ، يتمثل الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك؛

ثالثا: مبدأ السيولة

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة ، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن؛

رابعا: مبدأ الخزينة

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

خامسا: مبدأ الأمن

هنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز امن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورًا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي من جهة أخرى، وأمام كل هذه الأوضاع أصبح ملزما على القائمين بالبنك إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية، وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة على مستوى عالي من التطور للوصول إلى إستراتيجية تجعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة تحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والعملاء الأفراد على حد سواء، قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي، هذه المهام وكما نصت عليه القوانين والقواعد المعمول بها في المجال البنكي تتمثل أساسًا في تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقًا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وراء نشاطاته في القطاع البنكي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

_توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛

_توسيع نوعية وجودة الخدمات؛

_تحسين العلاقات مع العملاء؛

_الحصول على أكبر حصة من السوق؛

_تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاص باحتياجاتهم.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية[1]:

– تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل؛

– تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

– إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛

– تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛

– تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية:

– تطوير قدرات تحليل المخاطر؛

– إعادة تنظيم إدارة القروض؛

– تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

المطلب الثالث: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –

نظرا للمكانة التي يحتلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –، عن طريق قيامه بمختلف العمليات المتعلقة بالنشاطات الزراعية وذلك عن طريق تمويله للقطاع الفلاحي، لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال، بالإضافة إلى أهدافه وهيكله.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

الفرع الأول: تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –

أولا: تعريف المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة –

فتح المجمع الجهوي للاستغلال ميلة أبوابه سنة 2003، هو عبارة عن مركز مسؤولية هيكلي، يتمتع باستقلاله للتفاوض فيما يخص وسائل العمل والأهداف المسطرة ويتمثل دوره الأساسي في دعم الوكالات التابعة له، والتنسيق بينهما وبين المديرية العامة للبنك، كما أنه يعمل على تقديم الدعم اللوجسيكي والتقني للوكالات التابعة له، يشرف المجمع على 9 وكلات موزعة على مستوى الولاية والموضحة في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (7): المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –

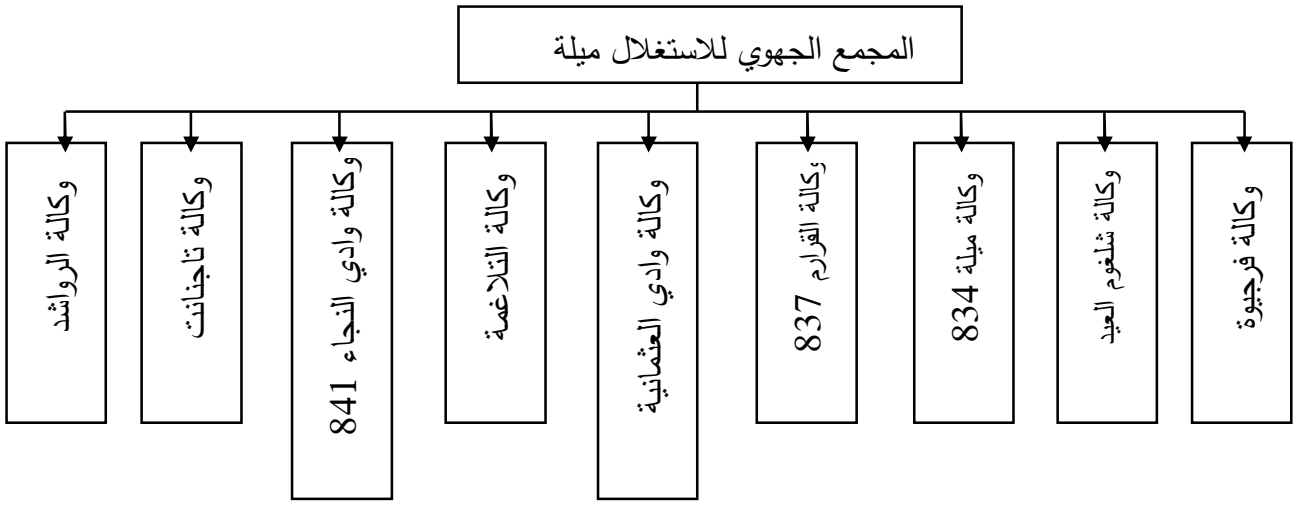

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة ، نيابة المدرية للاستغلال.

يكمن الدور الرئيسي للمجمع في:

– يعتبر وسيط بين المديرية العامة لبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال؛

– يقدم الدعم التطبيقي واللوجيستيكي للوكالات التي يشرف عليها؛

– يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات؛

– الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين و التعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –.

باعتبار بنك الفلاحة والتنمية مؤسسة عمومية اقتصادية، فإن الدور الأساسي المنوط به هو:

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة_55_.

– تقديم خدمات للزبائن في ذلك تسهيل للتعامل عن طريق فتح حسابات جارية؛
– إجراء عمليات الإيداع والسحب أي تنفيذ العمليات المصرفية والاعتمادات المالية الخاصة بالقروض الصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو دونها؛
– يتولى تلقي الودائع المالية بأنواعها سواء كانت بفائدة أو دونها؛
– إعادة استثمار مبالغ الودائع بشكل قروض فلاحية أو تجارية تسمح للقطاعين العام والخاص سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة، سحب إستراتجية المشروعات الممولة؛
– يكتب في جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة أو تضمنها؛
– تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
– سعي البنك أثناء أداء مهامه إلى تحقيق الأهداف المرجوة وذلك من خلال استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة؛
– المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
– يقوم بدور الوسيط بين البنوك؛
– يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

الفرع الثاني: أهداف وهيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[1]:
– تحسين العلاقات مع العملاء؛
– تحسين نوعية الخدمات؛
– الحصول على أكبر حصة من السوق؛
– تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئها إلى صيانة وترميم الممتلكات وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك بتحديات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك كما يسعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصاف تتكفل بمطالبهم والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

_رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

_توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات؛

_التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانيا: هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –

اعتمد المجمع الجهوي للاستغلال هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شاهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي المعتمد منذ 2004 إلى الآن، **(انظر الملحق رقم 2)** ويمكن شرح هذا الهيكل كالتالي[1]:

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –

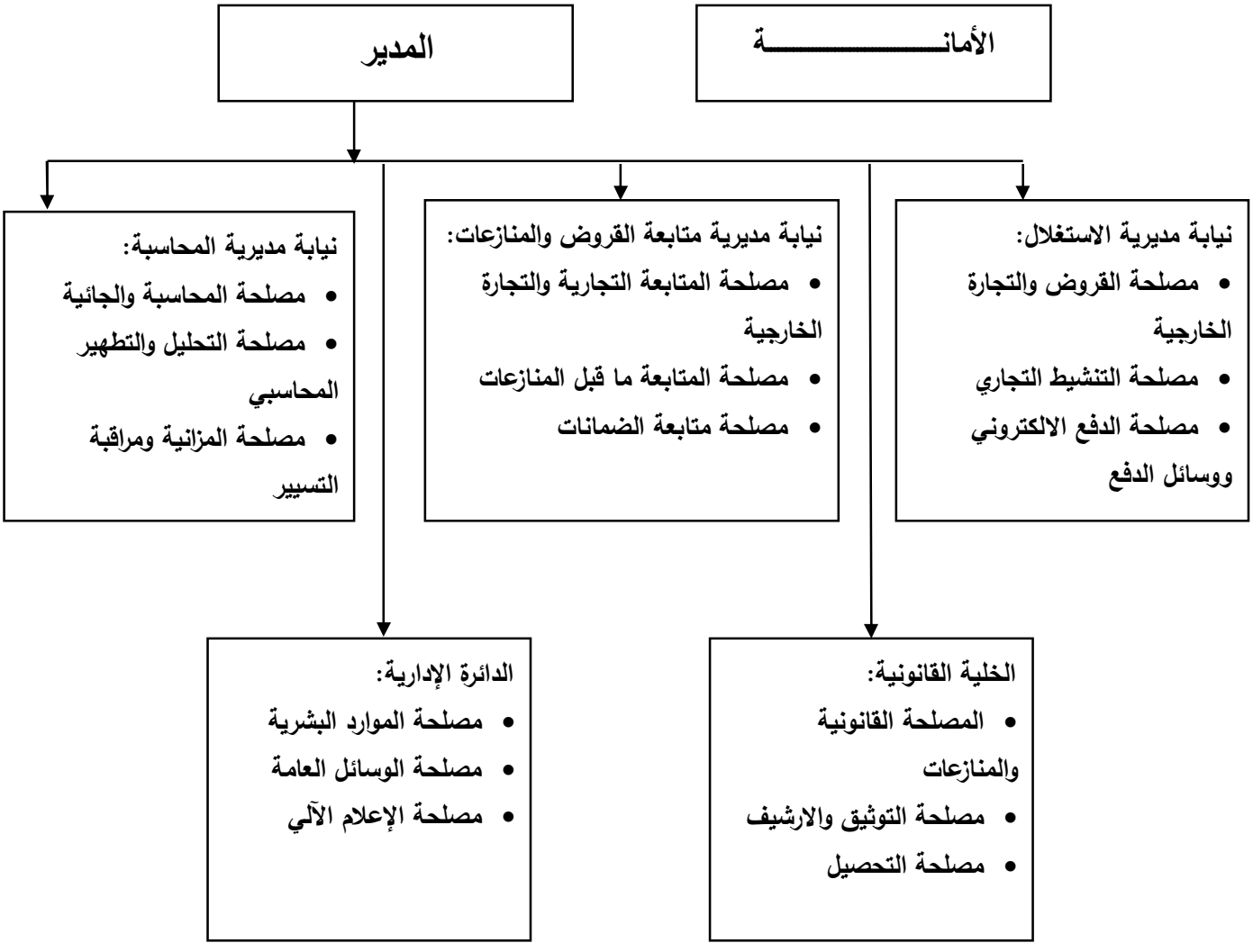

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –.، نيابة المدرية للاستغلال.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

1- المصالح المكونة لنيابة المديرية للاستغلال

يتمثل الدور الرئيسي لهذه المديرية في تنمية وجمع الموارد ومنح القروض بالإضافة إلى ترقية مختلف المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنك للعملاء وهي مهيكلة في 3 مصالح هي: مصلحة التنشيط التجاري مصلحة الدفع الالكتروني ووسائل الدفع، مصلحة القروض والتجارة الخارجية.

يشرف عليها نائب المدير للاستغلال، وتتمثل في[1]:

1-1 مصلحة التنشيط التجاري

تضم موظفين رئيس مصلحة بالإضافة إلى المكلف بالدراسات و تتمثل مهامها الأساسية في:

- مرافقة و دعم الوكالات من أجل وضع المخطط التجاري؛
- متابعة مدى تحقيق الأهداف المسطرة و كدا تحليل الفرو قات الموجودة و تصحيحها؛
- وضع ملف للعملاء النشطين في المنطقة؛
- تسيير وسائل الإشهار الإعلام في نقاط البيع؛
- تقديم مختلف التقارير و الإحصاءات.

1-2 مصلحة القروض والتجارة الخارجية

تضم رئيس المصلحة بالإضافة إلى ثلاث مكلفين بالدراسات وتتمثل مهامها الأساسية في:

- توفير مختلف الوثائق المرتبطة بالدراسات بمجال عملها؛
- معالجة طلبات التمويل والاقتراض؛
- تقيم خطر القرض، وتجسيد قرارات التمويل وإعادة الجدولة؛
- تدعيم الوكالة فيما يخص تنفيذ عمليات التجارة الخارجية (تصدير واستيراد)؛
- متابعة عمليات استرجاع الفوائد المدعمة، وتقديم مختلف التقارير والإحصاءات؛

1-3 مصلحة الدفع الالكتروني ووسائل الدفع

وهي تضم رئيس فقط تتمثل مهامه في:

- تقديم الدعم اللازم للوكالات فيما يخص وضع وتحديد الأهداف الخاصة من الجانب الالكتروني
توفير بطاقات الدفع الالكتروني للعملاء، وإعداد التقارير والإحصاءات؛
- تسويق وترقية مختلف وسائل الدفع المقدمة من طرف البنك؛
- السهر على التشغيل الجيد والمستمر للموزع الآلي للنقود، وتدعيم الوكالات فيما يخص حوادث عدم الدفع الناتجة عن عمليات السحب الالكتروني.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

المبحث الثاني: التمويل المصرفي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وسنعالج هذا المبحث في ثلاث مطالب أساسية، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى القروض الفلاحية وطريقة منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه القرض الايجاري كصيغة بديلة في تمويل القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: القروض الفلاحية وطريقة منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي قروضا مختلفة ويحدد آلية معينة من اجل منح القرض، لذا سنتناول في هذا المطلب القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، وآلية منحها.

الفرع الأول: القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –

يتجه بنك لفلاحة والتنمية الريفية إلى تمويل القطاع الفلاحي، الريفي، والصناعات الغذائية من خلال العديد من صيغ التمويل وهي[1] :

أولا: القروض الكلاسيكية

وتشمل:

1- **القروض قصيرة الأجل أو الموسمية:** وهي القروض التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة وغالبا ما توجه إلى تمويل احتياجات الدورات الاستغلالية لنشاط المؤسسة منها: القرض الموسمي، قرض الرفيق، السحب على المكشوف، السبق على البضاعة. ...الخ .

2- **القروض المتوسطة الأجل:** وهي القروض الموجهة لتمويل عمليات شراء أو تجديد أو توسيع الطاقات الإنتاجية للمؤسسة كاقتناء معدات الإنتاج أو وسائل النقل من أهم هذه القروض: القرض

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

الكلاسيكي المدعم، القرض الكلاسيكي الغير مدعم، قرض Inrves Vane القروض العادية المرتبطة بالاعتماد المستندي.

3-القروض الطويلة الأجل: مدتها من 7 سنوات فما فوق مثل: القروض الموجهة لتمويل القطاع السياحي.

ثانيا: القروض الخاصة

تشمل ما يلي[1]:

1- القروض المدعمة من طرف الدولة: وهي تلك القروض التي تدخل في إطار الأجهزة المدعمة من طرف الدولة: ENSEJ- ANGEM- CNAC والتي يساهم البنك من خلالها في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة، **(انظر الملاحق رقم 5، 6، 7)**

2- القرض الإيجاري: وهو عبارة صيغة جديدة للتمويل موجهة لتمويل عمليات اقتناء المعدات الفلاحية من طرف الفلاحين من خلال دفع أقساط الإيجار لصالح البنك.

3- قرض السكن الريفي: وهو عبارة عن قرض يمنح لبناء سكنات ريفية وهو قرض مدعم من طرف الدولة ويهدف إلى ترقية وتنمية المناطق الريفية.

4- قرض الصندوق الوطني لتنمية الفلاحية(FNDA): وهو عبارة عن قرض متوسط الأجل تم أنشاؤه في إطار سياسة التجديد الريفي وهو قرض مدعم من طرف الدولة.

الفرع الثاني: آلية منح القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة –

لكي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض عليه مراعاة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله، **(انظر الملحق رقم8)** وندرجها في ما يلي:

أولا: الشروط الواجب توفرها في المقترض

وتتمثل أهم هذا الشروط في ما يلي:

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانوني (19 سنة فما فوق)؛

- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية، أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

– أن يكون النشاط فعلا موجها لفرص عمل جيدة؛

– الدراسات المالية أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

ثانيا: الوثائق اللازمة لمنح القرض

إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض لكن في غالب الأحيان يكون الملف متكونا من الوثائق التالية[1]:

– طلب خطي يشرح موضوعي القرض؛

– السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها؛

– شهادة إعفاء من الضرائب؛

– عقد الملكية أو الإيجار؛

– الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع؛

– شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات،

– مجموع الميزانيات وجدول الحسابات للسنوات الثلاثة بالنسبة للمشاريع المكونة لها سلفا؛

– مجموع ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية للسنوات الخمس الآتية بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها؛

– وثائق تثبت إيجار معدات الإنتاج وهي عادة تتلخص في فواتير ويمكن أن يضاف إلى قائمة الوثائق طلب وثائق أخرى قد تكون حاسمة بالنسبة لدراسة ملف طلب قرض مثل: محضر مداولات الشركاء باستمرار النشاطات في حالة التعرض على متجددة مسجلة في آخر السنة للنشاط وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

ثالثا: الضمانات اللازمة لمنح القرض

هي مجمل الضمانات الواجب تحصيلها من طالب القروض قبل منح الشيك البنكي وبعد حصول على القرض مثل:

_التزام عند الموثق برهن العتاد الفلاحي؛

_عقد الإيجار لمدة سنتين وهي تكون قابلة لتجديد؛

_إيداع مبلغ المساهمة الشخصية؛

_الحصول على مساهمة ANSEJ أو CNAC؛

_إمضاء سندات لأمر؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

_التعهد بتسديد القرض؛

_التأمينات لفائدة البنك.

الفرع الثالث: أمثلة عن آلية منح القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)– ميلة –

أولا: مثال عن القروض الكلاسيكية(القرض الكلاسيكي)

1 – تعريفه: هو عبارة عن قرض استثماري موجه لتمويل عمليات شراء معدات الإنتاج أو بوسائل النقل أو لتجديد الطاقات الإنتاجية لوحدات الإنتاج المختلفة، والأطراف المستفيدة من القرض تتمثل في المستثمرين بجميع أنواعهم سواء كانوا أفراد أو مؤسسات والذين ينشطون في مختلف مجالات أنتاج السلع والخدمات وسواء كانوا قطاع خاص أو عام[1].

2– آلية منح قرض كلاسيكي

يتم طرح ملف القرض من قبل طالب القرض على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال التي تقوم بدورها بإرسال نسخة من الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال وبالضبط إلى نيابة المديرية للاستغلال والتي تقوم بالتأكد من أن الملف يضم كل الوثائق المطلوبة من من اجل دراسته،وتتمثل الوثائق في:

– طلب خطي موقع عليه من طرف المعني؛

– الوثائق الإدارية والقانونية؛

– الوثائق المحاسبية والجبائية؛

– الوثائق الاقتصادية والمالية؛

– نسخة من وصل الإيداع.

وبعد التأكد من أن الملف يضم كل الوثائق يوجه إلى المكلف بالدراسات الذي يقوم أما بدراسة الملف عندما يكون مبلغ القرض ضمن صلاحيات القرار الخاصة بالمجمع الجهوي للاستغلال أو يقوم بإرساله إلى المديرية المركزية عندما يفوق مبلغ القرض صلاحيات المجمع، ويقوم مكلف الدراسات بدراسة الملف من خلال الوثائق المكونة له خاصة الميزانيات وحساب النتائج وذلك من اجل تحديد مستوى خطر القرض الذي ينطوي عليه القرض المطلوب (خطر ضعيف، قوي، متوسط)ويقوم بإعداد بطاقة شاملة لمختلف جوانب المشروع المتمثلة في: تقديم المؤسسة، الضمانات المقدمة، بعدها يقوم المكلف بالدراسات بتقديم الملف إلى لجنة القروض على مستوى المجمع والتي يترأسها مدير المجمع، أما نائبي المدير يمثلون الأعضاء المقررين في اللجنة، وعند انتهاء المداولات يتم اتخاذ قرار بمنح القرض أو عدم منحه

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

والتي يجب أن تكون مبررة بشكل واضح، في حالة القرار الايجابي لمنح القرض يقوم المكلف بالدارسات بتحرير وثيقة التصريح بفتح خط القرض والتي يحدد فيها مبلغ القرض، طبيعة القرض، مدته، الضمانات المتعلقة به، ويتم إرسال نسخة من الموافقة البنكية مع تصريح فتح القرض إلى الوكالة التي تقوم بإخطار طالب بقرار التمويل واستدعائه للتقدم إلى الوكالة من اجل استكمال الإجراءات المختلفة، **(انظر الملحق رقم 9)**.

2- مصادر تمويل قرض كلاسيكي

ويتكون من مصدرين هما[1]:

- مبلغ القرض البنكي بنسبة 70%من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- مبلغ المساهمة لشخصية لصاحب المشروع بنسبة 10%على الأقل وقد تكون نقدية أو عينية.

3- مثال قرض كلاسيكي

- **تقديم المشروع:** يتمثل المشروع في أنشاء مستثمرة لتربية الدواجن وإنتاج البيض بمنطقة وادي سقان.
- **العلاقة مع البنك:** هي عبارة عن علاقة جديدة لم يتحصل على أي قرض من قبل، تم فتح الحساب البنكي سنة 2011.
- **تمويل المشروع:** من أنشاء المستثمرة، تقدم العميل إلى البنك من اجل الحصول على قرض بنكي بمبلغ 5.504.283،00 دج وذلك بغرض شراء المعدات التالية:

❖ محضنة دواجن	3.744.000،00 دج.
❖ 4800 وحدة من الصيصان	2.160.025،92 دج.
❖ أغدية الدواجن	799.227،00 دج.
❖ معدات أخرى	2.758.461،73 دج.
❖ التكلفة الاجمالية للمشروع	7.863.260،65 دج.

- **الهيكل التمويلي للمشروع:**
  - ❖ قرض متوسط الأجل 5.504.283،00 بنسبة 70%؛
  - ❖ المساهمة الشخصية 2.358.979،00 بنسبة 30%؛
  - ❖ التكلفة الاجمالية 7.863.260.65 بنسبة 100%؛
- **الضمانات:** في مقابل القرض المطلوب وبالإضافة إلى الرهن الحيازي للمعدات الممولة قام الزبون باقتراح ضمان أخر يتمثل في الرهن الحيازي لمعدات النقل بقيمة 10.570.000

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

- الوسائل

من اجل أنجاز المشروع قام الزبون بتوفير الوسائل اللازمة والتي تتمثل في[1]:

- ❖ عقد كراء لمستودع معد لتربية الدواجن بمساحة 440 م^2 مبني فوق مساحة فلاحية تقدر ب03 هكتارات بمنطقة وادي سقان مدّة عقد الإيجار 09 سنوات انطلاقا من سنة 2011.
- ❖ شهادة طبية محررة من طرف الطبيبة البيطرية للولاية تؤكد ملائمة المستودع لممارسة نشاط التربية للدواجن.

ثانيا: مثال عن القروض الخاصة(قرض في إطار ANSEJ)

1- تعريفه: هي قروض متوسطة الأجل مدعمة من قبل الدولة تمنح للأفراد الذين يتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و 25% وأما الباقي والمتمثل في نسبة 10% إلى 15% بدفعة الزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

2- آلية منح قرض في إطار ANSEJ

بعد طرح الملف من طرف صاحب المشروع لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، يتم تقديم الملف إلى لجنة انتقاء المشاريع من اجل المصادقة عليه ومن ثم توجيه إلى احد البنوك المتواجدة من اجل تمويله، يتم إيداع الملفات المقبولة على مستوى اللجنة بالمجمع الجهوي للاستغلال الذي يقوم في بادئ الأمر بالرجوع إلى مركزية المخاطر من اجل التأكد من صاحب المشروع إذا كأن لا يملك أي التزام أخر اتجاه احد البنوك الأخرى، بعده يتم التأكد من الوثائق المكونة للملف من طرف المكلف بالدراسات يقوم بدراسة الملف وتقديمه إلى لجنة القروض للمصادقة عليها، كمايتم إخطار الوكالة بعد إرسال نسخة من الملف المرفقة بالموافقة البنكية على القرض، حيث تقوم الوكالة باستدعاء صاحب المشروع من اجل التقدم إلى البنك لفتح حساب وسداد المساهمة الشخصية وسداد مبلغ الاشتراك لصندوق ضمان الأخطار القروض بالإضافة إلى استكمال الملف بالوثائق والعقود، ويتم إرسال الملف مرة أخرى إلى المجمع الجهوي للاستغلال بالضبط إلى الخلية القانونية التي تقوم بالتأكد من صحة العقود والمصادقة عليها، على مستوى الوكالة وبعد ا ستلام مبلغ قرض بدون فائدة(ANSEJ) لصالح صاحب المشروع بالإضافة إلى المصادقة على العقود تقوم الوكالة بتحرير شيك بنكي بمبلغ المعدات المراد شراؤها لصالح المورد الذي اختاره صاحب المشروع وصادقت عليه الوكالة (ANSEJ) بمبلغ أولي يقدر ب 30%من المبلغ الكلي، بعد التأكد من توفر المعدات لدى المورد من خلال شهادة وجود يتم تحرير شيك بالمبلغ المتبقي للقرض 70%.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

3- مصادر تمويل قرض ANSEJ

- القرض البنكي 70%.
- المساهمة الشخصية 1% - 2%.
- القرض بدون فائدة ANSEJ 28% -29%.

4- مثال : شاب بطال مستفيد من قرض في إطار ANSEJ.

- **تعريف بطالب القرض:** هو شاب بطال عمره 29 سنة، قاطن ببلدية فرجيوة، تقدم إلى وكالة ANSEJمن اجل الحصول على قرض لتمويل مشروعه المتمثل في نشاط تربية الأبقار.

- **موضوع القرض:** بموجب شهادة التأهيل الذي تحصل عليه من وكالة ANSEJ، التي سمحت له بالاستفادة من مساعدة صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وذلك من اجل الاقتناء ب10 أبقار بالإضافة إلى معدات إضافية كآلة للحلب، وصهريج التبريد، والدلو، حسب الفواتير الشكلية المرفقة بملفه التي تحصل عليها من المورد "EUEL MED MGRO POLE " مساحتها 2 هكتار بالإضافة إلى إسطبل صالح لتربية الأبقار حسب تصريح المتحصل عليه من الطبيب البيطري.

- **هيكل التمويل**

تم تمويل مشروع تربية الأبقار من خلال 3 مصادر أي تمويل ثلاثي كما يلي:

- ❖ القرض البنكي: (70%) 312.904.506,6 دج.
- ❖ قرض بدون فائدة (ANSEJ 29%) 1.296.318,67 دج.
- ❖ مساهمة شخصية(1%) 44.700,64 دج
- ❖ التكلفة الاجمالية للمشروع (100%) 4.470.064,38 دج.

- **الامتيازات المتحصل عليها في إطار قرض ANSEJ**

❖ **الإعانات المالية**

- ✓ قرض بدون فائدة مقدم من طرف ANSEJ.
- ✓ قرض بدون فائدة إضافي عند اقتضاء الحاجة.
- ✓ تخفيض نسبة الفائدة البنكية 100%.

❖ **الامتيازات الضريبية:**

- ✓ **خلال فترة إنجاز المشروع:** هناك إعفاء من حقوق نقل الملكية، وإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بعقود التأسيس للشركات، وإعفاء من TVAلاقتناء التجهيزات التي تستعمل مباشرة في أنجاز الاستثمار، مع تطبيق نسبة مخفضة ب 5%تخص حقوق جمركية والتجهيزات المستوردة الداخلة مباشرة في أنجاز المشروع.

- ✓ **خلال فترة استغلال المشروع:** هناك إعفاء من الرسم العقاري على البناءات لمدة 6 سنوات ابتداء من تاريخ إتمامها، والإعفاء الكلي للضريبة على أرباح الشركات IBS أو على الدخل الإجمالي IRG حسب الشكل القانوني، مع الإعفاء الكلي على النشاطات المهنية TAP.

المطلب الثاني: القروض الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –.

في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض فلاحية تتمثل في قرض الرفيق، قرض التحدي، وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وهذا ما سيتم استعراضه كما يلي:

الفرع الأول: قرض الرفيق RFIG

أولا: تعريفه

هو عبارة عن قرض في إطار قانون التوجيه الفلاحي أنشئ على اثر اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى، وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه نحو تمويل الاحتياجات الموسمية للفلاح، **(انظر الملحق رقم10)**.

ثانيا: آلية منح قرض الرفيق

يتم طلب الملف من قبل الفلاح والذي يحتوي على[1]:

- طلب القرض(خطي)؛
- بطاقة الفلاح؛
- عقود التأسيس في حالة مؤسسته؛
- بطاقة وصفية للمستثمر؛
- مخطط الإنتاج ومخطط التمويل مصادق عليها من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

يقوم الفلاح بطرح الملف كاملا على مستوى الشباك الوحيد لدى تعاونية الحبوب والبقول الجافة، حيث يتم استقبال الفلاح من طرف ممثل البنك على مستوى الشباك الذي يقوم بالتأكد من سلامة وصحة واكتمال كافة الوثائق المرفقة بالملف، ثم يقوم بإرسال الملفات كاملة إلى المجمع الجهوي للاستغلال أن تتم الموافقة عليها من طرف لجنة القروض، بعدها يتم إرسال نسخة من الملف إلى الوكالة المحلية للاستغلال المعنية (حسب منطلقة الاستغلال)التي تقوم بإخطار الفلاح بالموافقة على القرض

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

المطلوب، يتقدم الفلاح إلى الوكالة مرفوقا بالفواتير التي تؤكد مختلف احتياجاته من البذور، الأدوية ..الخ عندئذ يتم فتح خط القرض الذي يتم استهلاكه في مدة أقصاها 9 أشهر ليتم سداد القرض من طرف الفلاح في نهاية موسم الحصاد.

ثالثا: الشروط المترتبة على فتح خط القرض

– معدل الفائدة على قرض الرفيق محدد ب 5.5 % والذي يتم تحمله بشكل كلي من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛

– عند تاريخ استحقاق القرض (RFIG) يلتزم الفلاح بسداد مبلغ بدون فوائد ويستفيد من دعم كلي لمعدل الفائدة؛

– مدة القرض محددة بسنة ويمكن تمديدها إلى 6 أشهر في حالة القوة القاهرة.

رابعا: خصائص قرض الرفيق

– **سداد القرض:** كل مستفيد من قرض الرفيق قام بتسديد القرض في تاريخه المحدد (سنة واحدة) يملك الحق في الاستفادة من دعم معدل الفائدة كما تتاح له إمكانية الاستفادة من قرض RFIG خلال المواسم القادمة؛

– **استرجاع الفوائد:** في نهاية الموسم لفلاحي يقوم البنك بجمع مبلغ الفوائد على القرض الرفيق الممنوحة والتي يتم توجيهها إلى المديرية المركزية التي تتولى استرجاع مبلغ تلك الفوائد من الخزينة العمومية[1].

خامسا: حالات عدد سداد قرض الرفيق من طرف الفلاح

– **حالة القوة القاهرة:** يكون على الفلاح تبرير عدم قدرته على سداد القرض ليتم دراسة حالته من طرف البنك، وفي حالة التأكد من أسباب عدم السداد يمكن أن يستفيد الفلاح من تأجيل السداد لمدة 6 أشهر، ومن أمثلة أسباب عدم السداد: فيضأن، حريق، كوارث طبيعية، برد الحشرات الضارة، زلزال. ... الخ؛

– **حالة عدم السداد الغير مبررة:** في هذه الحالة يصبح الفلاح ملزم بسداد أصل القرض بالإضافة إلى الفرائد وكذا عقوبة التأخير حتى السداد النهائي للقرض، ولا يستفيد الفلاح في هذه الحالة من حق تجديد الاستفادة من القرض في المواسم القادمة.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

الفرع الثاني: قرض التحدي

أولا: تعريفه

هو عبارة عن قرض استثماري (متوسط أو طويل الأجل) مدعم جزئيا من طرف الدولة على حساب الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي الذي يتكفل بسداد جزء من الفوائد المترتبة عليه يوجه هذا القرض لتمويل المستثمرات الفلاحية الجديدة وكذا المشاريع المتواجدة على الأراضي الفلاحية التابعة للملكية الخاصة أو للأملاك الخاصة للدولة، **(انظر الملحق رقم 11)**.

ثانيا: آلية منح قرض التحدي

يتقدم صاحب المشروع الذي يكون مالكا لقطعة ارض فلاحية سواء بملكية خاصة أو عقد امتياز بطلب إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من اجل الحصول على دفتر الشروط المصادق عليه من طرف(ONTA)، ثم يطرح الملف على مستوى وكالة BADR الأقرب للمستثمرة التي تقوم بالتأكد من الوثائق المكونة له ثم يتم إرساله إلى المجمع، بعدها يقوم المجمع بدراسة الملف على مستوى لجنة القرض التي تتخذ قرار التمويل، ويتم إخطار الوكالة بقرار اللجنة من اجل القيام بالإجراءات اللازمة لفتح خط القرض.

ثالثا: الوثائق المكملة للملف

يتمثل في[1]:

- طلب القرض؛
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف ONTA؛
- عقد الامتياز أو عقد الملكية؛
- دراسة تقنو– اقتصادية للمشروع معدة من طرف مكتب دراسات معتمد؛
- الفواتير الشكلية؛
- مقررة منح الدعم في حالة المشاريع المدعمة (FNDA)؛
- تصريح من مديرية الري؛
- شهادة الاعتماد الصحي.

رابعا: خصائص القرض

- **طبيعة القرض:** هو قرض استثماري متوسط أو طويل الأجل.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

- **حدود مبلغ القرض:** يحدد الحد الأقصى للقرض ب 1.000.000 دج للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الجديدة التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتار.

- **مدة القرض**

- ❖ **قرض متوسط الأجل:** تتراوح مدته ما بين 03-07 سنوات بفترة سماح من سنة إلى سنتين (01 – 02 سنوات)؛
- ❖ **قرض طويل الأجل:** من 08 إلى 15 سنة بفترة سماح ما بين (01-05 سنة).

- **تدعيم معدل الفائدة**

- ❖ يتم تخفيض معدل الفائدة إلى 100% (معدل فائدة = 0%) خلال الخمس سنوات الأولى.
- ❖ يتحمل المستفيد بنسبة واحد بالمائة (1%) من نسبة الفائدة خلال السنة السادسة والسابعة من القرض.
- ❖ يتحمل المستفيد نسبة (3%) من نسبة الفائدة خلال السنوات الثامنة والتاسعة.
- ❖ يتحمل المستفيد كامل نسبة الفائدة ابتداءا من السنة العاشرة[1].

خامسا: تغطية خطر قرض التحدي

- **الضمانات الحاصرة**

- ❖ الرهن العقاري للأراضي الفلاحية.
- ❖ الكفالة التضامنية للشركاء بالنسبة للأشخاص المعنويين.

- **الضمانات الغير حاصرة**

- ❖ الرهن الحيازي للمعدات الممولة.
- ❖ التأمين متعدد الأخطار لصالح البنك
- ❖ الاكتتاب في صندوق ضمان القروض الفلاحية (FGA).

الفرع الثالث: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA

أولا: التعريف بالقرض

هو قرض يتم منحه من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية من اجل تمويل للاستثمارات الفلاحية في إطار سياسة التجديد الريفي والتي يتم إنجازها بدعم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDA).

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

ثانيا:آلية منح قرض FNDA

يتم طرح ملف قرض(FNDA) من طرف الفلاح لدى المقاطعة الفلاحية الأقرب إلى مقر سكنه في نسختين يتم إرسال نسخة منه إلى وكالة BADR، **(انظر الملحق رقم12)** ويضم هذا الملف الوثائق التالية[1]:

- طلب الدعم؛
- تصريح باستغلال قطعة ارض فلاحية كعقد الملكية أو عقد الإيجار أو عقد إداري؛
- نسخة من بطاقة الفلاح محررة من طرف غرفة الفلاحة؛
- العقد التأسيسي أو محضر تعيين المسير في حالة الشخص المعنوي (المؤسسة)؛
- دراسة تقنو اقتصادية مفصلة ومعدة من طرف مكتب دراسة متخصص.

ثالثا: دراسة الملف والمصادقة عليه:

تبعا للاتفاقية المبرمة بين بنك BADR ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية فان كل ملف مقدم في إطار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية يجب أن يخضع لدراسة على مستويين:

- **دراسة تقنية:** وهي التي تقوم بها المقاطعة الفلاحية المختصة (حسب المنطقة).
- **دراسة مالية:** ويتم ذلك من طرف بنك BADR انطلاقا من الدراسة تقنو اقتصادية.

يتم دراسة الملف على مستوى اللجنة التقنية للولاية والتي تضم عدّة أعضاء من بينهم بنك BADR بعد الموافقة على تمويل الملف، يتم تحرير مقررة تحدد المزايا ومبلغ الدعم للمستفيد، بعدها يتم إرسال الملف مرفقا بالمقررة من طرف المصالح الفلاحية إلى وكالة البنك هذه الأخيرة التي تقوم في بادئ الأمر بمراجعة مركز المخاطر لبنك الجزائر من اجل الاطلاع على التزامات هذا العمل اتجاه البنوك الأخرى وحتى حالات عدم الدفع وبعد ذلك يتم استدعاء الفلاح لإعلامه بشروط التمويل، والضمانات التي يجب تقديمها وكذا استكمال وثائق الملف الخاصة والمتمثلة في الشهادات الجبائية وشبه الجبائية، تصريح شرفي فيما يخص التزاماته اتجاه البنوك والمؤسسات الأخرى، وكل وثيقة يرى البنك أنها ضرورة لاتخاذ قرار الإقراض.

أما مهلة دراسة الملف على مستوى الوكالة فتحدد ب20 يوما ابتداء من تاريخ إيداعه لدى الوكالة، وبعد استكمال هذه الإجراءات تقوم الوكالة بإرسال الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال والذي يقوم بدوره بدراسة الملف لمدة لا تتعدى 15 يوم، وبعد الموافقة يرسل البنك موافقته **(انظر الملحق رقم 13)**.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

رابعا: الشروط الخاصة بقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

- **مبلـغ القـرض:** يلتزم البنـك بتمويـل المشـروع المقدم بنسـبة أقصـاها 70% أمـا المسـاهمة الشخصـية (التمويل الذاتي) فلا تقل عن 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع أما في حالة المشاريع المدعمة فأن مبلغ القرض يتم تعديله تبعا لمعدل الدعم الممنوح.
- **معدل الفائدة:** يخفض قرض FNDA إلى معدل الفائدة السائد في السوق عند تاريخ منح القرض.
- **هيكل التمويل:** يتم تمويل المشاريع المؤهلة من خلال 3 مصادر تمويل هي:
  - ❖ دعم صندوق FNDA الذي يتم تحديد على مستوى CTW؛
  - ❖ التمويل الذاتي لصاحب المشروع؛
  - ❖ القرض البنك الذي يتحدد مبلغه تبعا لمبلغ الدعم.

المطلب الثالث: القرض الايجاري كصيغة بديلة لتمويل القطاع الفلاحي

يعتبـر الاعتمـاد الايجـاري أكثـر أنـواع القـروض ملائمـة لاحتياجـات القطـاع الفلاحـي الـوطني مـن التمويلات الاستثمارية ذلك كونـه يعطي فرصـة للقطـاع الفلاحي لبنـاء قاعدة صلبة بتوفير العتاد الفلاحي اللازم، كما يوفر للبنك الضمانات الكافية لخطر عدم السداد، ويعتبر احد صيغ التمويل الإسلامي، لذا سنتناول في هذا المطلب مفهوم وخصائص وضمانات القرض الايجاري، الوثائق المكونة للملف والية معالجة الملفات، آلية منح القرض الايجاري.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص وضمانات القرض الايجاري(LEASING)

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أن القرض الايجاري يعتبر صيغة بديلة لتمويل القطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة–.

أولا: مفهوم القرض الايجاري

هو عبارة عن عملية مالية وتجارية تربط البنك بالمتعاملين الاقتصاديين في إطار عقد أيجار للمعدات الضرورية لقيام المشاريع الاستثمارية المختلفة، ويعرف البنك هنا بالطرف المؤجر أما الزبون ف هو المستأجر حيث يسمح هذا العقد الإيجاري بنقل جميع الحقوق والالتزامات والامتيازات والمخاطر المرتبطة بملكية موضوع الإيجار إلى المستأجر.

يستفيد من القرض الايجاري جميع المتعاملين الاقتصاديين الذين يهدفون إلى الاستثمار في المجالات الاقتصادية المربحة والتي تدخل ضمن سياسة التمويل المتابعة من البنك[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

ثانيا: خصائص القرض الايجاري

- **مبلغ القرض:** يمكن أن يصل مبلغ القرض إلى 100%من التكلفة الإجمالية للمعدات المراد اقتناؤها غير أنه وبصفة عامة تترك نسبة 20%إلى 30%من التكلفة الإجمالية كمساهمة شخصية للمستأجر يتم دفعها مسبقا في شكل دفعات أيجار مسبقة؛
- **مدة الإيجار**: تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات مع إدماج أوعدم إدماج فترة سماح بحسب طبيعة المشروع؛
- **فترة السماح:** تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنة والتي منحها تبعا لطبيعة النشاط؛
- **فترة السداد:** وتكون أما كل شهر أو3 أشهر أو6 أشهر أو سنة حسب طبيعة النشاط وحسب الاتفاق الذي يتم بين الطرفين؛
- **معدل الفائدة:** تم تحديده ب TTC9% [1].

ثالثا: الضمانات

- السداد المسبق لدفعات الإيجار.؛
- تسجيل عقد الإيجار؛
- الكفالة الشخصية للمسير أو الشركاء في حالة المؤسسة؛
- الضمانات المالية (صندوق ضمان القروض الفلاحية)؛
- اكتتاب عقد تامين بكافة الأخطاء tous risques لصالح البنك.

<u>الفرع الثاني: الوثائق المكونة للملف وإلية المعالجة</u>

أولا: الوثائق المكونة للملف

- طلب أيجار معدات (استمارة يتم ملؤها من طرف الزبون)؛
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة؛
- شهادة إثبات المداخيل المتوقعة؛
- مخطط تقديري للزراعات أو المداخيل المتوقعة؛
- الميزانية وجدول حسابات النتائج (على الأقل لـ 3 سنوات الماضية)؛
- بالنسبة للشركات تقديم الخدمات والتعاونيات المقيدة في السجل التجاري؛
- شهادة التحيين؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

- جدول الضرائب لمدة لا تقل عن 3 أشهر؛
- الدراسة التقنو اقتصادية معدة من طرف مكتب دراسات معتمد؛
- بطاقة وصفية للمستثمرة معدة من طرف غرفة الفلاحة؛
- الفواتير الشكلية من طرف مؤسسة عمومية اقتصادية (شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية PMAT)؛
- شهادة عدم الاستدانة اتجاه CNMA banque ؛
- عقد الملكية أو عقد الإيجار لمدة مساوية لمدة القرض؛
- نسخة مصادق عليها لبطاقة فلاح وشهادة السياقة.

ثانيا: آلية معالجة الملفات

يتم طرح الملف على مستوى الوكالات المحلية للاستغلال المتواجدة بمحل إقامة المشروع والتي تقوم به[1]:

- التأكد من صحة وسلامة الوثائق المشكلة للملف؛
- تسجيل الملف؛
- مقابلة طلب القرض الإيجار؛
- التحصيل المسبق لمصاريف الملف تقدر ب 10000 دج؛
- تحرير وصل استلام الملف؛
- القيام بزيارة ميدانية لموقع المشروع مع التقرير المفضل للزيارة؛
- إرسال الملف إلى الوكالة من أجل اتخاذ قرار التمويل.

الفرع الثالث: آلية منح القرض الايجاري

عند استلام الموافقة لمنح القرض من طرف الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بإجراءات منح القرض الإيجاري من خلال الخطوات التالية:

- إعلام من طرف المستأجر بقرار التمويل؛
- التوقيع على عقد الإيجار؛
- استلام الضمانات الموضوعة من طرف لجنة القرض؛
- القيام بتقديم الطلبية إلى المورد PMAT والاستعلام حول تاريخ استلام العتاد؛
- تحرير محضر استلام المعدات خلال مدة 8 أيام من يوم استلامه؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

- إعداد جدول بمبالغ دفعات الإيجار مع التوقيع على السندات لأمر بمبالغ الدفعات المتبقية والتي يتم توقعها من طرف المستأجر؛
- القيام بتصريح لدى مركزية المخاطر بمبالغ القرض الممنوح؛
- القيام بتامين على المعدات الممولة.

هناك التزامات من طرف المستأجر والمؤجر وتتمثل في[1]:

- **بالنسبة للمستأجر**

❖ اختيار المعدات بكل حرية من ودون تدخل من طرف المؤجر (البنك)؛
❖ يتم تحويل استلام المعدات من طرف المستأجر ضمن شروط لا يتم تحديدها بكل حرية بيه وبين المورد؛
❖ يقوم الطرف المستأجر عند استلامه للمعدات بتحرير محضر الاستلام يؤكد فيه على مطابقة المعدات المستلمة.

- **بالنسبة للبنك (المؤجر)**

❖ يلتزم الطرف المؤجر بجميع الشروط المحددة في عقد الإيجار؛
❖ يملك البنك حق فسخ العقد الايجاري في الحالة التي يتم احترامها من طرف المستأجر؛
❖ يبقى البنك مالكا لمعدات محل الإيجار خلال كامل فترة الإيجار.

مع الإشارة إلى انه ومنذ سنة 2014 أصبح الاعتماد الايجاري مدعوما من طرف الدولة في إطار دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA بنسبة تختلف من عتاد لآخر وبالتالي فانه قبل أن يدفع الفلاح الملف على مستوى الوكالة فانه يجب عليه المرور بمراحل دعم FNDA المذكورة سابقا في المطلب الثاني من المبحث الثاني.

بعد معرفة أهم المراحل التي يمر بها القرض الايجاري في تمويله للعتاد الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، فإنه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة من2010 إلى غاية 2015، هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به كصيغة تمويلية بديلة للصيغ التقليدية وكصيغة بإمكانها تجاوز أهم العقبات التي تواجهها مختلف القروض الفلاحية الممنوحة بالبنك حتى تلك القروض المخصصة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، خصوصا وأنه أصبح يحض باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

جدول رقم(9): إحصائيات القرض ألإيجاري 2010-2015

السنوات	عدد الملفات	مبلغ القرض
2010	53	87.301.515
2011	4	8.479.177
2012	0	0
2013	47	174.097.160
2014	35	90.991.786
2015	82	109.536.136

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القرض الإيجاري مول الأنشطة المتعلقة العتاد الفلاحي، حيث بلغت نسبة عدد الملفات الممولة خلال الفترة 2015/2010 ما قيمته (23.98%، 1.8%، 0%، 21.27%، 15.84%، 37.10%) على التوالي بالنظر لإجمالي الأعداد الممولة وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (9): نسبة الأنشطة الممولة بالقرض الإيجاري من حيث عدد الملفات خلال الفترة من 2010الى غاية 2015.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

أما من حيث مبلغ القرض بلغت نسبتها(18.56%، 1.8%، 37%، 19.34%، 23.28%) على التوالي خلال نفس الفترة السابقة وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (10): نسبة النشطة الفلاحية الممولة بالقرض الايجاري من حيث مبلغ القرض خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015

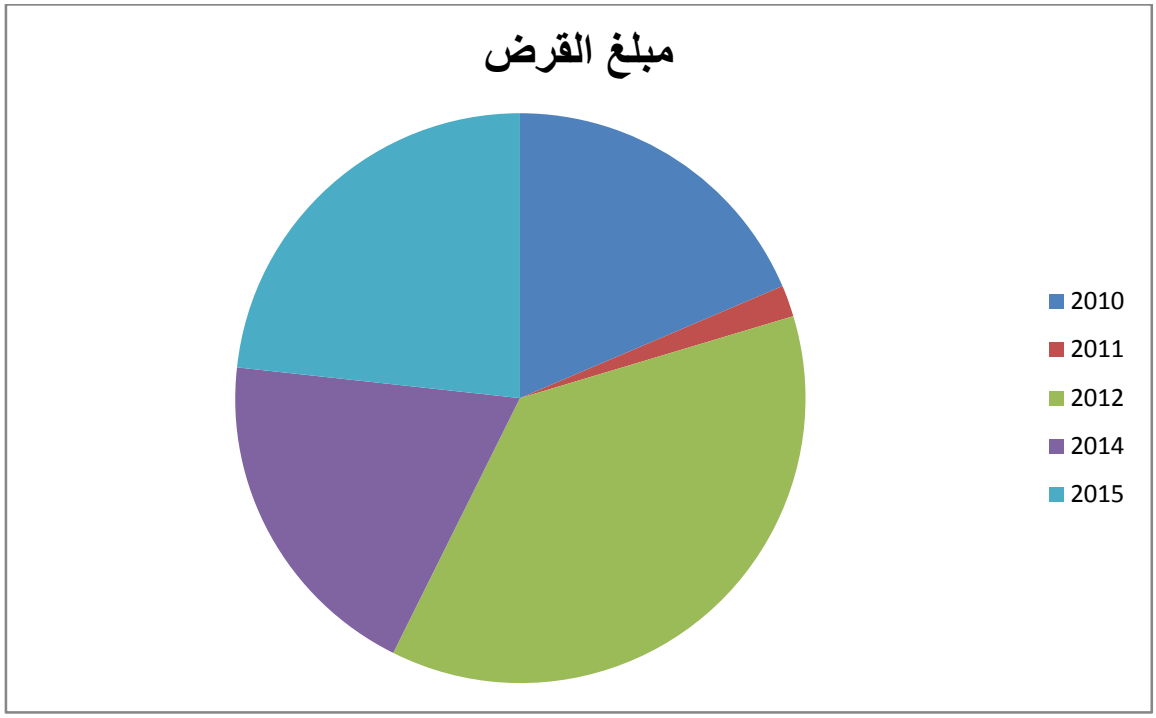

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بالقرض الايجاري يمكن القول أن الاعتماد الايجاري يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة– كما أن الخصائص التي يشملها هذا القرض إضافة إلى الامتيازات التي توفرها له الدولة تجعل منه صيغة تمويلية بديلة ومناسبة لتمويل القطاع الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لدور القروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) –ميلة–

القروض الفلاحية تتطلب موارد ضخمة، حيث تلجأ إليها المؤسسات والشركات لتطوير وإنشاء مشاريعها، وفي هذا الصدد سنعالج هذا المبحث في ثلاث مباحث أساسية حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى دراسة مشاريع ممولة بالقروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما المطلب الثاني فسنتناول تقييم للقروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما المطلب الثالث فسنتناول الأهداف المستقبلية للبنك من اجل تطوير القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المطلب الأول: دراسة مشاريع ممولة بالقروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض فلاحية لتمويل المشاريع فلاحية، لهذا سنتناول في هذا المطلب أمثلة عن مشاريع ممولة بقرض الرفيق، وقرض التحدي، وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع الأول: دراسة مشروع ممول بقرض الرفيق

يمثل الملف محل الدراسة طلب قرض الرفيق من طرف الفلاح x للموسم الفلاحي 2014–2015 ويتمثل نشاطه الأساسي في زراعة الحبوب، يملك الفلاح قطعة ارض مساحتها 190 هكتار و24آر يتمثل موضوع القرض في طلب تمويل احتياجات الاستغلال للموسم 2014–2015 والمتمثلة في[1]:

- الحصول على القمح الصلب(225قنطار).
- الحصول على بقول (16قنطار)
- الحصول على الأدوية والمبيدات (610قنطار).

بالنسبة لمخطط التمويل فهو يبين أن مبلغ التمويل اللازم يقدر بـDA 7.657.308 أما مبلغ التمويل الذاتي فيقدر ب DA 785.900 ويمكن كتابة الهيكل التمويلي كما يلي:

- مبلغ قرض الرفيق: 7.657.308.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

- مبلغ التمويل الذاتي: 785.900.
- المبلغ الكلي:8.443.208.

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض الرفيق للفلاح في مقابل تعهد يقوم به الفلاح يلتزم فيه بالتقيد بالإجراءات المتعلقة بقرض الرفيق، والالتزام بدفع المحصول كاملا لتعاونية البقول الجافة لولاية ميلة، والالتزام أمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخصم مبلغ القرض بالمناقصة من ثمن مدفوعات المحصول الفلاحي كموسم الحصاد والدرس 2015، والالتزام بتامين المحصول لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مع التقيد باحترام أجال التسديد المتفق عليها.

بطاقة معلومات الفلاح صاحب القرض

- اسم ولقب الفلاح: X؛
- العنوان: ميلة؛
- النشاط: فلاح(زراعة الحبوب)؛
- الموسم الفلاحي: 2014-2015؛
- موضوع القرض: طلب تمويل احتياجات الاستغلال؛
- مبلغ القرض: 8.443.208دج؛
- ممتلكات الفلاح: قطعة ارض مساحتها 190هكتارو24آر ؛
- مقر قطعة الأرض: ولاد بوحلوف.

الفرع الثاني: دراسة مشروع ممول بقرض التحدي

- **التعريف بصاحب القرض:** هي عبارة عن مؤسسة صغيرة تنشط في مجال أنتاج الحليب ومشتقاته(ملبنة) وهي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدره 7.000.000 دج تتمثل أهم أنشطتها في جمع الحليب الطازج وإنتاج بودرة الحليب ومعالجة الحليب الطازج و إنتاج الزبدة وإنتاج القشدة.
- **الهدف من الاستثمار:** يبلغ قيمة هذا الاستثمار 199.981.000 والذي يهدف إلى تحسين الطاقات الإنتاجية للملينة خاصة فيما يخص أنتاج حليب البقر بالإضافة إلى الحصول على 606 رأس من الأبقار المبلغ الكلي: 199.972.728 دج.
- **علاقة العميل بالبنك:** هي علاقة قديمة حيث تحصلت المؤسسة من قبل على قرض متوسط الأجل من اجل الحصول على معدات أنتاج من اجل إنشاء وحدة لتحويل أنتاج الحليب ومشتقاته بالإضافة إلى الاستفادة من قرض قصير الأجل من أجل تمويل احتياجات الاستغلال هذه الوحدة الإنتاجية.

- **الضمانات الموضوعة داخل تصرف البنك**

❖ الرهن العقاري لوحدة الإنتاج بمبلغ 93000000دج؛

❖ الرهن الحيازي لمعدات الإنتاج الممولة بمبلغ 76000000 دج؛

❖ الرهن لوسائل النقل بمبلغ 900000 دج.

- **تقديم السوق الذي تنشط فيه المؤسسة**

تقع المؤسسة بمنطقة التلاغمة لولاية ميلة والتي تعتبر منطقة غنية بالمادة الأولية الضرورية لنشاط المؤسسة والمتمثلة في حليب البقر أين ينشط العديد من مربي الأبقار. وفي المقابل فأن المؤسسة تواجه منافسة شديدة في منطقة نشاطها خاصة من طرف ملبنة GROZE المتواجدة بوادي العثمانية وهو ما يدفع بالمؤسسة إلى العمل على تحسين منتجاتها حتى تتمكن من مواجهة المنافسة.

الفرع الثالث: دراسة مشروع ممول بقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA

يمثل الملف محل الدراسة طلب قرض FNDA من طرف الفلاح X من أجل اقتناء العتاد الفلاحي الآتي[1]:

جرار فلاحي 150حصان، آلة زرع، بمبلغ إجمالي 9.892.263 دج حسب فاتورة شكلية مقدمة من طرف شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية PMAT.

بعد الموافقة على منح القرض البنكي تم اصدار وثيقة فتح خط القرض والتي تتضمن المعلومات التالية:

- اسم ولقب الفلاح، رقم الحساب البنكي، اسم الوكالة ورمزها؛
- مبلغ الدعم:3.913.039دج؛
- مبلغ المساهمة الشخصية:2.977.679دج؛
- قرض البنك:3.011.545دج؛
- مبلغ القرض الكلي:9.892.263دج؛
- مدة استعمال القرض 12شهرا.

- **الضمانات**

وتتمثل في

❖ **الضمانات الحاصرة:** هي ضمانات يجب إحضارها قبل بداية المشروع للاستفادة من القرض وتتمثل في تعهد لدى الموثق برهن العتاد موضوع القرض، والالتزام باكتتاب عقد التامين لصالح بنك BADR

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

قابل للجديد خلال فترة القرض، وسداد مبلغ المساهمة الشخصية، والتوقيع على سندات لأمر بمبلغ القرض، مع تجديد مقررة الحصول على الدعم.

❖ **الضمانات الغير حاصرة:** يتم تسليمها بعد الحصول على القرض وشراء المعدات وتتمثل في رهن العتاد موضوع القرض، واكتتاب عقد التامين لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: دور القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي

شهد القطاع الفلاحي تطورا كبيرا في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فمنذ انطلاقها عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تزايدا في الطلب على هذه القروض، لهذا سنتناول في هذا المطلب تقييم للقروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من 2015/2009.

الفرع الأول: دور قرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن قرض الرفيق يلعب دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) –ميلة–.

بعد معرفة أهم المراحل التي يمر بها قرض الرفيق في تمويله للأنشطة الفلاحية المختلفة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، فإنه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها من الموسم الفلاحي 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014من خلال تمويل أنشطة زراعة الحبوب بالدرجة الأولى، هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنه يحض باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

أولا: تطور أعداد ومبالغ قرض الرفيق حسب النشاط.

جدول رقم (10): إحصائيات قرض الرفيق من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014

الموسم الفلاحي	النشاط	عدد الملفات	مبلغ القرض
2010_2009	زراعة الحبوب	654	551.000.000
	زراعة الخضر	20	18.000.000
	الدواجن	02	705.000.000
2011_2010	زراعة الحبوب	674	705.000.000
	زراعة الخضر	22	46.000.000
	تربية الدواجن	03	18.000.000

2012_2011	زراعة الحبوب	818	1.100.000.000
	زراعة الخضر	19	55.000.000
	تربية الدواجن	01	2.800.000
2013_2012	زراعة الحبوب	1237	1.200.000.000
	زراعة الخضر	19	67.000.000
	تربية الدواجن	01	2.800.000
2014_2013	زراعة الحبوب	1611	1.300.000.000
	زراعة الخضر	02	5.400.000
	تربية الدواجن	01	8.600.000
2015_2014	زراعة الحبوب	1617	1.378.490.034
	زراعة الخضر	16	54.960.500
	تربية الدواجن	3	22.226.075

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قرض الرفيق مول الأنشطة التالية: زراعة الحبوب، زراعة الخضر، تربية الدواجن، حيث أنه من الموسم الفلاحي 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014 بلغت نسب تمويل هذه الأنشطة من حيث عدد الملفات (98,38%، 1,46%،0,15%) على التوالي، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم(11): نسب الأنشطة الفلاحية الممولة بقرض الرفيق من حيث عدد الملفات، من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم2015/2014.

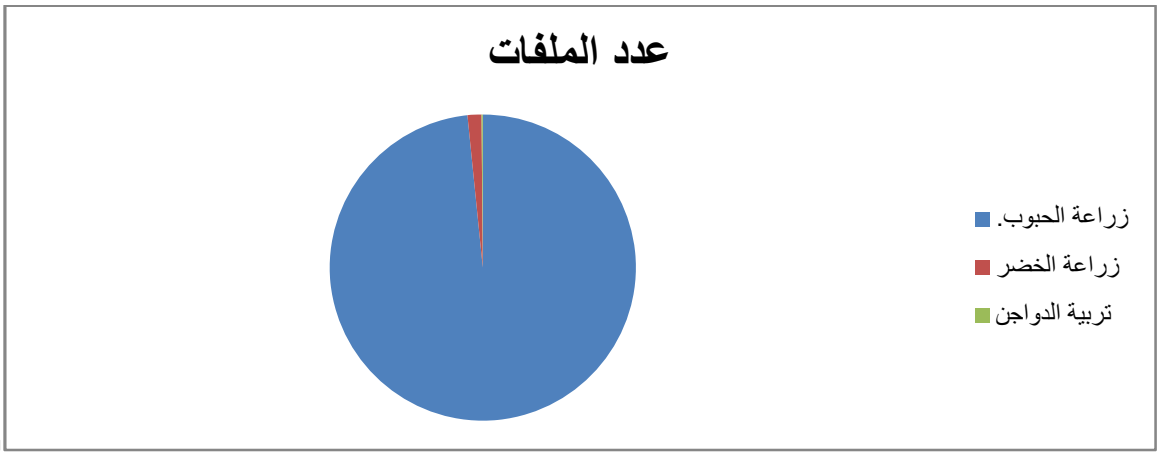

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من حيث مبلغ القرض بلغ النسب التالية: زراعة الحبوب قدر بـ 86,11%، زراعة الخضر قدر ب 3,40%، تربية الدواجن قدر ب 10,49%، ومنه نشاط زراعة الحبوب هو الأكثر تمويلا بقرض الرفيق وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (12): نسب الأنشطة الفلاحية الممولة بقرض الرفيق من حيث مبلغ القرض من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم2015/2014.

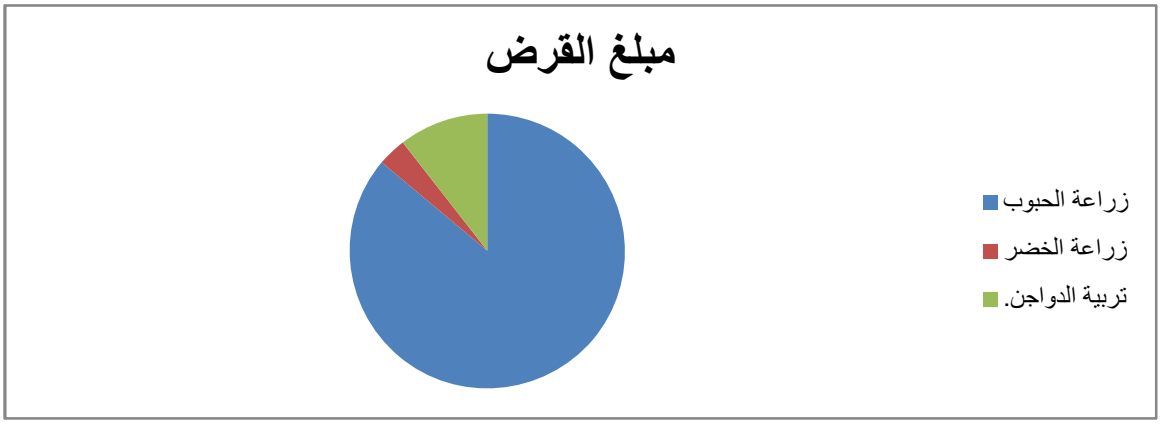

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال

ثانيا: تطور قرض الرفيق حسب الأعداد والمبالغ الإجمالية

جدول رقم(11): تطور قرض الرفيق من الموسم2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014

الموسم الفلاحي	عدد الملفات	مبلغ القرض
2010_2009	676	1.274.000.000
2011_2010	696	769.000.000
2012_2011	838	1.157.800.000
2013_2012	1257	1.269.800.000
2014_2013	1614	1.314.000.000
2015_2014	1636	1.455.676609

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قرض الرفيق عرف تطورا ملحوظا سواء من حيث عدد الملفات أو من حيث المبلغ ، وذلك من الموسم الفلاحي 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014حيث تزايد عدد الملفات بالنسب التالية على التوالي(3,4%،19,89%، 50%،28,4%، 1,36%)، أما عن مبلغ القرض ومن الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم 2011/2010، فقد انخفض بنسبة39,66%، أما من الموسم 2012/2011 إلى غاية الموسم 2015/2014 فقد تزايد بالنسب التالية على التوالي(50,6%، 9,67%، 3,48%، 10,78%)وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم(13): تطور قرض الرفيق من الموسم 2010/2009 إلى غاية الموسم 2015/2014 من جيث المبالغ وعدد الملفات المبالغ الوحدة هي المليون.

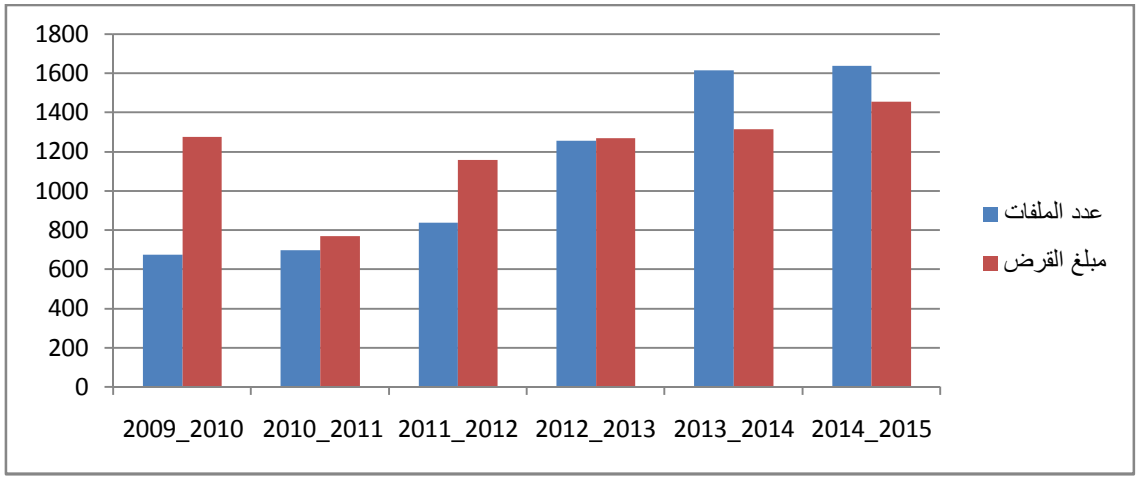

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بقرض الرفيق يمكن القول أنه يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية(المجمع الجهوي للاستغلال – ميلة– ذلك من خلال التطور الملحوظ في عدد ملفاته والمبالغ المستثمرة في إطاره، إضافة إلى الخصائص التي يشملها هذا القرض والامتيازات التي توفرها له الدولة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

<u>الفرع الثاني: دور قرض التحدي في تمويل القطاع الفلاحي</u>

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن قرض التحدي يلعب دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي.

بعد معرفة أهم المراحل التي يمر بها قرض التحدي في تمويله للعتاد الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)– ميلة–، فإنه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2015 هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنه يحض باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول رقم(12): تطور قرض التحدي خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2015

السنة	النشاط	عدد الملفات	مبلغ القرض
2013	ملبنة	02	195.349.560
2014	مصنع تغليف وتعبئة	01	13.600.000
	غرفة تبريد	01	38.599.000
2015	تربية الدواجن	01	6.800.000
	معصرة	01	4.000.000
	مذبح	01	20.000.000

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قرض التحدي مول الأنشطة التالية: ملبنة، مصنع تغليف وتعبئة،غرفة تبريد، تربية الدواجن، معصرة، مذبح، حيث أنه سنة 2013 تم تمويل انشاء ملبنتين بمبلغ 195349560 دج، أما سنة 2014 فقد تم فيها تمويل إنشاء مصنع للتعبئة والتغليف وغرفة تبريد بمبلغ 52199000 دج أما ستة 2015 فقد تم بها تمويل مشروع لتربية الدواجن ومعصرة ومذبح بمبلغ 30800000 دج، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور قرض التحدي خلال الفترة 2013 إلى غاية 2015

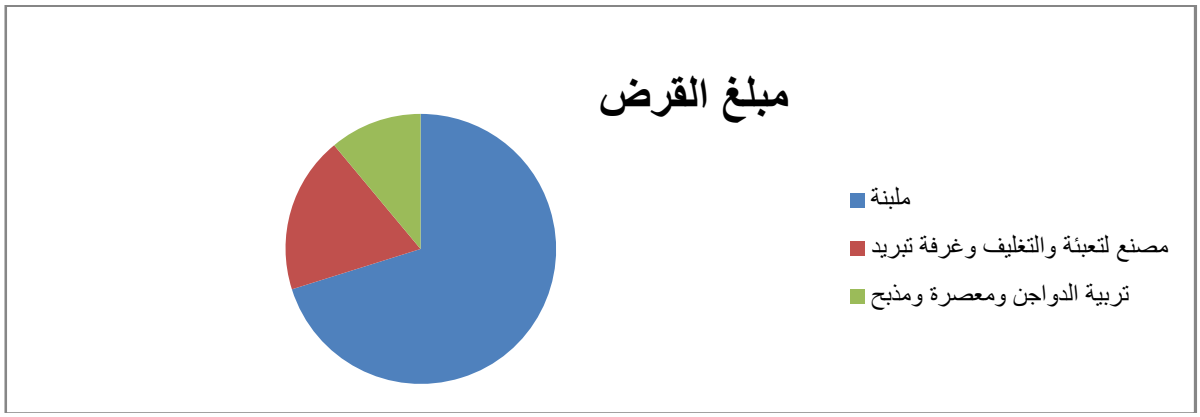

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بقرض التحدي يمكن القول أنه لا يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية(المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة– وذلك من خلال قلة المشاريع الممولة في إطاره ويعود هذا التراجع إلى الشروط المفروضة عليه والمتعلقة بملكية الأرض، إضافة إلى قلة الامتيازات الممنوحة ضمنه، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.

الفرع الثالث: دور قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضية الثالثة التي تنص على أن قرض الصندوق الوطني لتنمية الفلاحية والريفية يلعب دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي.

بعد معرفة أهم المراحل التي يمر بها قرض التحدي في تمويله للعتاد الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)– ميلة–، فإنه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015 هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنه يحض باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول رقم (13): إحصائيات قرضFNDA خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015

السنة	النشاط	عدد الملفات	مبلغ القرض
2010	معدات فلاحية.	24	30.807.000
2011	معدات فلاحية	90	84.536.000
2012	معدات فلاحية	4	4.495.000
2013	معدات فلاحية	10	8.514.000
2014	معدات فلاحية	29	91.761.100
2015	معدات فلاحية	16	75.891.100

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قرض الصندوق الوطني لتنمية الفلاحية FNDAمول معدات فلاحية، حيث بلغت نسبة عدد الملفات الممولة خلال الفترة من 2010 إلى 2015 ما قيمته (13,87%، 52,02%، 2,31%، 5,78%،16,76%،9,25%) على التوالي بالنظر لإجمالي الأعداد الممولة خلال نفس الفترة، وهو ما يظهره الشكل التالي:

شكل رقم(15): نسبة الأنشطة الفلاحية الممولة بقرض FNDA من حيث عدد الملفات خلال الفترة 2010الى غاية 2015.

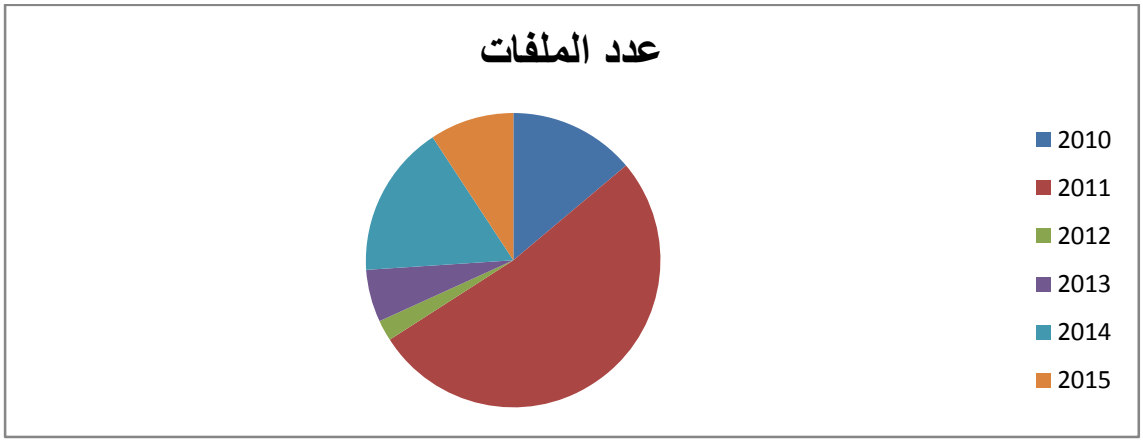

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

أما من حيث المبلغ فقد بلغت نسبها (14,43%، 39,61%، 2,10%، 3,98%، 42,99%، 35,56%) على التوالي خلال نفس الفترة السابقة، هذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم(16): نسبة الأنشطة الفلاحية الممولة بقرض FNDA من حيث مبلغ القرض خلال الفترة2010 إلى غاية 2015

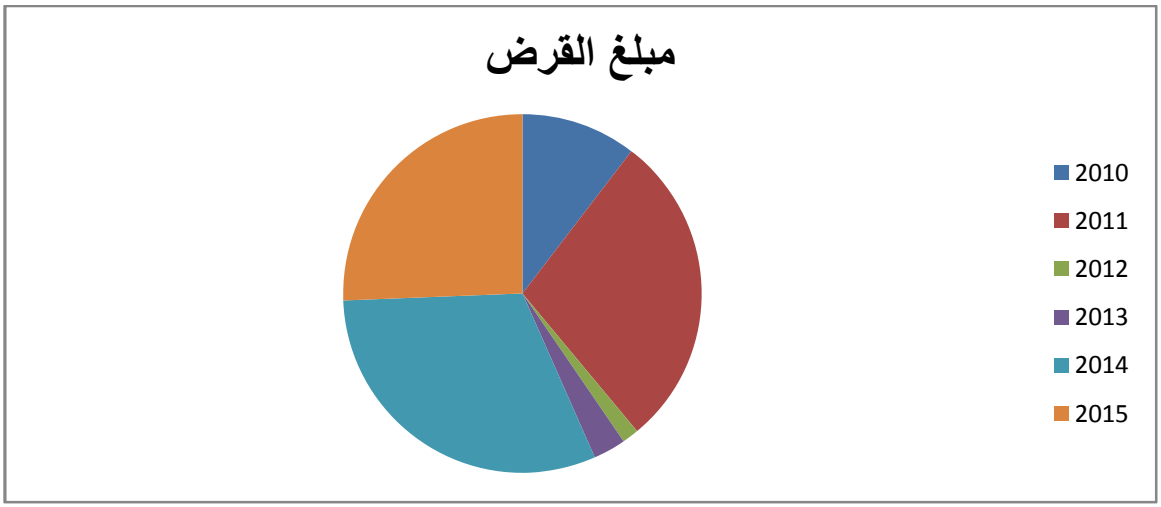

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -، نيابة المدرية للاستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية يمكن القول أنه يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية(المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة– ذلك من خلال التطور الملحوظ في عدد ملفاته والمبالغ المستثمرة في إطاره، إضافة إلى الخصائص التي يشملها هذا القرض والامتيازات التي توفرها له الدولة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

المطلب الثالث: الأهداف المستقبلية لبنك من اجل تطوير القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال ميلة لتحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بتطوير القطاع الفلاحي لولاية ميلة والرقي بالأساليب التمويلية المستخدمة على مستواه وفي هذا الإطار برمج البنك من مجموعة النقاط يمكن توضيحها في ما يلي[1]:

- العمل على تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنك حتى يكون العميل على اطلاع بكل جديد.
- تلبية مختلف الاحتياجات المالية للفلاح.
- توسيع انتشار القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي .
- بالنسبة لقرض الرفيق يسعى البنك للوصول إلى 2000 أو أكثر فلاح مستفيد من نشاط زراعة الحبوب.
- بالنسبة لقرض التحدي يطمح البنك إلى تطوير نشاط الري وسقي الأراضي الفلاحية خاصة في المنطقة الجنوبية.
- لتوسيع في صيغة التمويل في إطار قرض FNDALEASING .

من خلال الدراسة الميدانية لواقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) – ميلة– نجد أنه في هذا الإطار قامت الدولة بتخصيص ثلاثة أنواع من القروض الفلاحية هي قرض الرفيق، وقرض التحدي، وقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وإعطائها نسب دعم مقبولة جدا شملت دعم معدل الفائدة، ودعم المبلغ الأصلي إضافة إلى تسهيلات عديدة، وكل هذه الامتيازات جعلت من قروض سياسة التجديد الفلاحي والريفي تشهد إقبالا واسعا وقبولا عاماً ُمرضيا بدرجة كبيرة بالأخص قرض الرفيق وقرض

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة -.، نيابة المدرية للاستغلال.

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في حين أن قرض التحدي لم يشهد إقبالا كبيرا بسبب الشروط المفروضة عليه، وبشكل عام يمكن القول أن الواقع الميداني لتمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) –ميلة– هو واقع مشجع بدرجة كبيرة وأن نسبة التمويل البنكي المقدمة في إطار هذه القروض جيدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

خلاصة الفصل

لقد خلصنا من خلال الإطار التطبيقي للتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي –ميلة– إلى أن البنك يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح الاتمان الفلاحي الذي يعد من أهم الوظائف الملقاة على عاتقه باعتباره بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، توصلنا إلى ما يلي:

إن تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تتجسد من خلال ثلاث قروض أساسية هي قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.
فقد تم استخلاص أن قرض الرفيق هو عبارة عن قرض استغلالي، بدون فوائد مما يجعل الفلاح لا يتحمل تكاليف إضافية إلا في حدود مبلغ القرض، يدفع في بداية الموسم الفلاحي لتسهيل انطلاق الموسم دون مشاكل أكثر انتشارا من خلال الكم الهائل من الفلاحين الممولين بهذا الصنف من التمويل، مع إمكانية الحصول عليه بصفة متجددة .

أما عن قرض التحدي هو عبارة عن قرض استثماري، بدون فوائد مما يجعل الفلاح لا يتحمل تكاليف إضافية إلا في حدود مبلغ القرض، اقل انتشارا بسبب أن الفلاح طالب القرض يواجه مشكلين أساسيين هما عقد ملكية الأرض، مساحة الأرض المملوكة لا تقل عن 10هكتار.

أما عن قرض الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية، هو أيضا عبارة عن قرض استثماري من اجل تمويل الاستثمارات الفلاحية في إطار سياسة التجديد الريفي، يستفيد من دعم الصندوق الوطني للاستثمارات الفلاحية، وانه يشترك مع القرض الايجاري في تمويل العتاد الفلاحي.

وفي الأخير تم تناول الأهداف المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي ميلة من اجل تطوير وترقية قروض سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

الخاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، ولعلاقته المباشرة بباقي القطاعات كونه قطاعا حساس في الجزائر، لذلك تسعى الدولة بمختلف سياساتها لدعم وتمويل القطاع الفلاحي والذي عرف تطورا كبيرا نتيجة للإصلاحات المتبعة، ومن خلال ما تطرقنا له في الجانب النظري حاولنا أن نستعرض فيه مراحل تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ومختلف التعديلات التي أدخلت عليه في ضوء الإصلاحات الاقتصادية، وتم التطرق بالتفصيل لسياسة التجديد الفلاحي والريفي وأثرها على القطاع الفلاحي، حيث قامت بتقديم عدة مساعدات للفلاحين من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي وتحقيق الأمن الغذائي، أما من خلال التربص الميداني الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال _ميلة_ حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أولا: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- نتائج الجانب النظري

1- إن واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائها الأولوية؛

2- من خلال المراحل التي مرت بها السياسة الفلاحية في الجزائر نستخلص تباين واضح في الاستراتيجيات مما أدى إلى اضطرابات واضحة وهذا ما تظهره النتائج المحققة؛

3- إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة والتي انعكست في البرامج التنموية بدأت تأتي بنتائج ايجابية لهذا القطاع؛

4- تعمل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من اجل تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي، مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل؛

5- من اجل تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي قررت الحكومة تمويل القطاع الفلاحي بمختلف الصناديق الحكومية أو التمويل البنكي والذي أدى بدوره إلى ظهور أدوات مالية جديدة تمثلت في قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

- نتائج الجانب التطبيقي

1- عودة تخصيص بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي أدى إلى انخفاض نشاط البنك في منح القروض لقلة الاستثمارات في القطاع الفلاحي مما استوجب اتخاذ إجراءات لتحفيز وجذب المستثمرين؛

2- رغم كل الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي إلا أن القطاع لم يعرف استثمارات فعلية، كما أن هناك تأخر في تطبيق بعض القروض كقرض التحدي والذي رغم ظهوره سنة 2009 إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة شهد نسبة ضئيلة في تطبيقه؛

3- يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض؛

4- يتعامل البنك عند منحه للقروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية، حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

ثانيا: اقتراحات

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في البحث هي:

1- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة، وتفعيل دور مؤسسات الدولة ذات الطبيعة الإرشادية البحثية وباستخدام كافة الوسائل المتاحة المرئية والمسموعة، إضافة إلى الصحف والمجلات عند التوصل إلى طرق وأساليب جديدة في الفلاحة.

2- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل الذي يسمح للفلاح بالحصول على القرض في الوقت المناسب؛

3- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض عن طريق توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين، وتوفر للقطاع الفلاحي مصادر الحصول على القروض بشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية؛

4- استخدام الثقافة الفلاحية الملائمة التي تتناسب مع البيئة المحلية لتطوير المحاصيل الرئيسية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج والارتقاء بجودة المنتج الفلاحي؛

5- قيام الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي؛

6- تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي كبديل للتنمية في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية المنتجات الفلاحية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزة تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها وفتح أسواق جديدة أمامها.

7- ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القروض الفلاحية وبالاخص قروض سياسة التجديد الفلاحي والريفي والقرض الايجاري.

8- ضرورة عمل البنوك بالشريعة الإسلامية خاصة للقروض الفلاحية لان معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد؛

9- العمل على تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنك حتى يكون العميل على اطلاع بكل جديد؛

10- دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء بنوك فلاحية وتحفيز البنوك الأخرى لتقديم القروض لهم، وكذا التوسع في إنشاء مراكز خدمية للمزارعين توفر لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجلات عملهم؛

11- استمرار عمليات الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية؛

12_ العمل على خلق المناخ المناسب للاستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص العقارات الفلاحية والبرامج التنموية عن طريق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

13- ضرورة توسيع الأنشطة الفلاحية المدعمة بقرض الرفيق، إضافة إلى رفع حجم المبالغ الممنوحة.

14- ضرورة إعادة النظر في مشكل العقار الذي يشده قرض التحدي، إضافة إلى العمل على توسيع الامتيازات الممنوحة في إطاره.

15- ضرورة الرفع من نسبة مساهمة الدولة في دعم المبلغ الأصلي لقرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى توسيع مجال تدخله والامتيازات الممنوحة في إطاره.

ثالثا: أفاق البحث

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي في الجزائر.
- القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات.
- تمويل البنوك الإسلامية للقطاع الفلاحي.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1/الكتب

1) أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، الأردن، 2007.

2) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003.

3) توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

4) جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1993.

5) جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6) حسين عصا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2005.

7) حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

8) دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

9) رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

10) زيدان السيد عبد العال، **التكنولوجيا الحيوية**، شركة منشأة المعارف، بدون طبعة، مصر، 1997.

11) صلاح الدين حسين السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان.

12) طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

13) عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

14) عبد الرحمان دعالهبيله، عبد الفتاح سعد النعماني، **التمويل الإداري**، دار المريح، السعودية (غير منشورة)، الجزء2، 1993.

15) عبد الغفار حنيفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

16) عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد السياسي**، مطبعة العالي، العراق، ط 1، 1969.

17) عبيد علي أحمد حجازي، **مصادر التمويل –مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبياً–**، دار النهضة العربية، لبنان، 2001.

18) عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

19) عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1997.

20) علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

21) عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

22) لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

23) مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2، 2012.

24) محمد الخليل حمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الناشر منشأة المعارف، مصر، ط 2، 2000.

25) محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

26) محمد صاح الحناوي، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

27) محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

28) مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

29) مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.

30) هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الهندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

31) هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000.

2/اطروحات الدكتوراه

32) الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

33) زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جزائر ،2013-2014.

3/ **رسائل الماجستير**

34) إلياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

35) الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

36) حاجي العلجة، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 1997.

37) حسينة حوحو، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002-2003.

38) خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

39) دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2004.

40) رشا سعيد أمي استيتية، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999.

41) سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة**،رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

42) عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.

43) مجدولين دهينة، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، رسالة ماجستير في العلوم القتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

44) موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1990.

45) مولاي حسين، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير غير منشورة فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

4/الجرائد والمنشورات الرسمية

46)مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

47) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، الجزائر، ماي 2012.

5/ المجلات

48) خليل خميس، **مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث ورقلة، العدد 09، 2011.

6/ الملتقيات والمؤتمرات

49) أمال حفتاوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي: 11 و12 مارس 2013.

50) بونوة شعيب، بودلال علي، **إشكالية التمويل والسياسات المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، يومي 21و22 اكتوبر 2002.

51) دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21و22نوفمبر 2006

52) مصباح حراق وآخرون، **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية "دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)**، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر "رهان التحول الاقتصادي المربح"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015

53) ونوغي فتيحة، **الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشاروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،سطيف،الجزائر، يومي: 25 و28 ماي 2003.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

54) Hocine ben Issa, Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993)

55) Mouhamed Elyes Mesli, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution de terres, OPU, Alger, 1990

56) MADR, projet de programme quinquennal de développement algérien, (2010-2014),

57) MADR, la politique du renouveau rural en Algérie, 2012.

58) Nora Medjdoub, MADR, la politique du Renouveau Rural en Algérie, 4 et 5 décembre 2012.

ثالثا: التوثيق الالكتروني

59) http://www.bayt.com/fr/speciaties/9/111848

60)http:// www.minagri.dz

61)http://www.minagri.dz/actualites.htm

الملاحق

الملحق رقم(1): المخطط التنظيمي الوظيفي

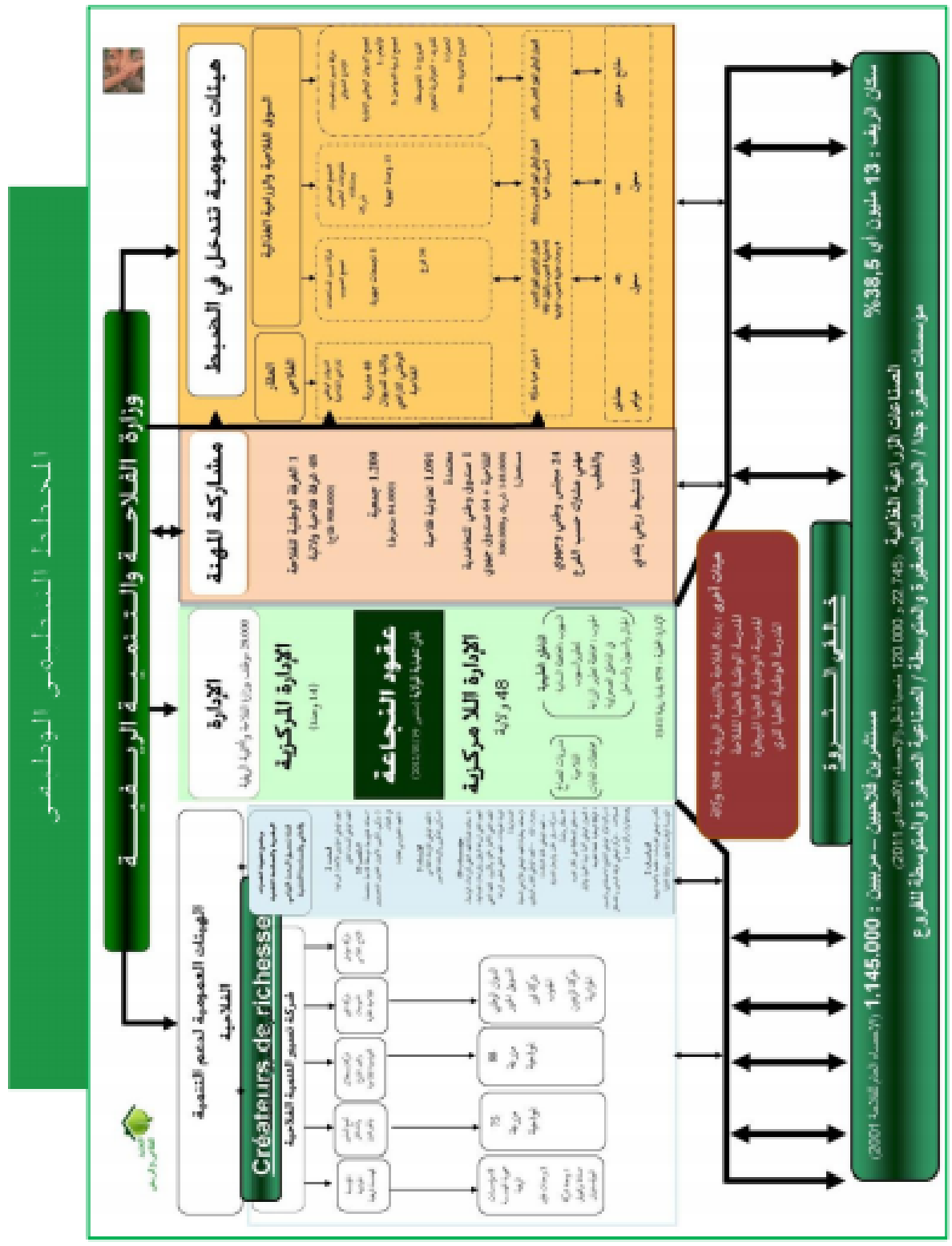

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012.

الملحق رقم (02): السجل المالي المتوقع ل2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012.

الملحق رقم(3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال

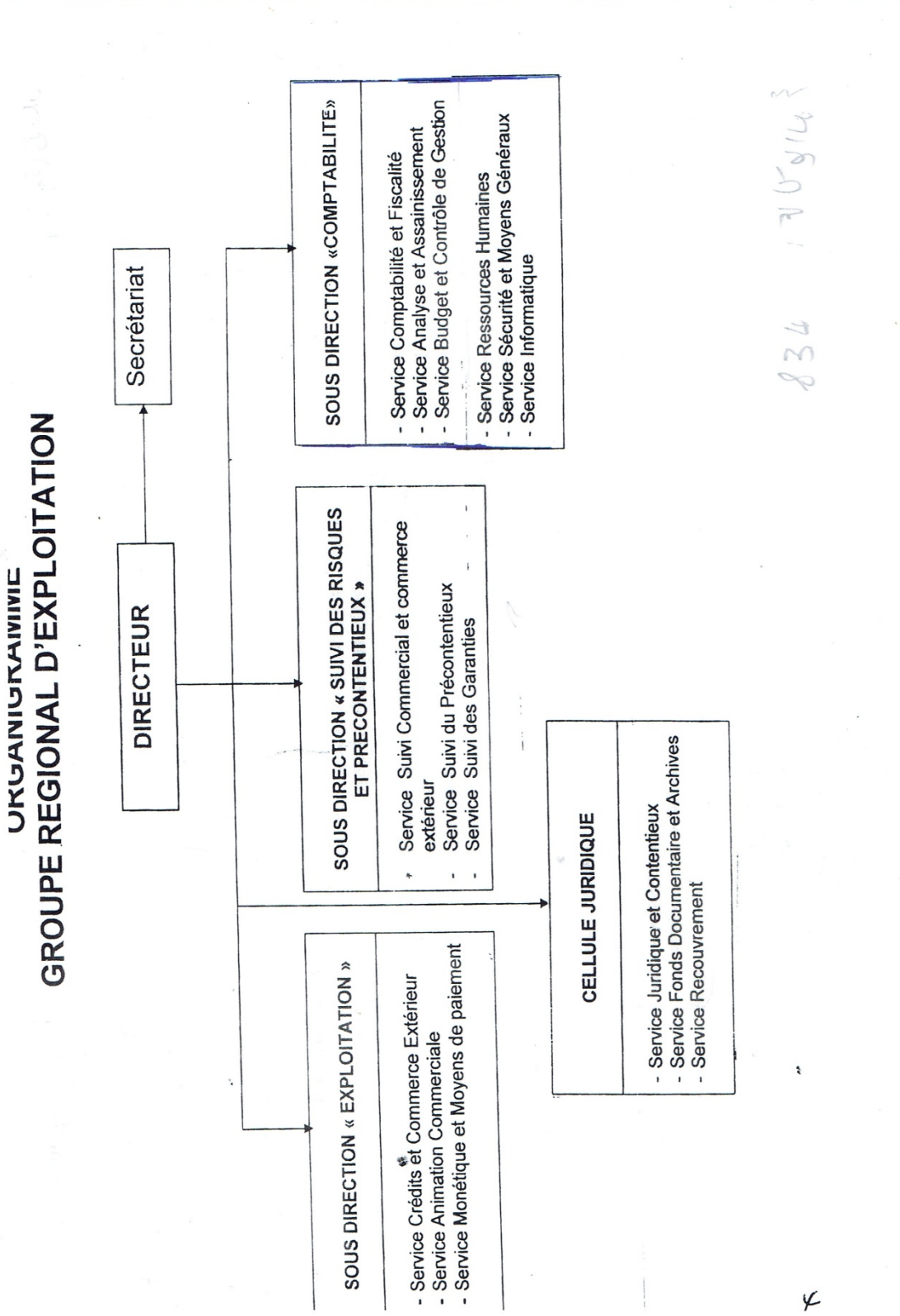

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012.

الملحق رقم(4): اتفاقية القرض

اتفـاقيــة القـرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض/افر يل 1994)

بين الموقعين أسفله

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، و الممثلة من طرف السيد ..... **، مدير الوكالة المحلية للاستغلال ميلة ، 834**

- المعين فيما يلي : "البنك".

من

جهة

و

السيد: .....
(الاسم، اللقب أو عنوان الشركة، العنوان، المقر الاجتماعي، الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة..... الخ)
تاريخ و مكان الازدياد :.....
العنوان:.....

- المعين فيما يلي: " المقترض".

من جهة أخرى

حيث اتفقا وأقرا على مايلي:

موضوع الإتفاقية:

بموجب هذه الإتفاقية، يمنح البنك للمفترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كمايلي:

1 . **الشروط الخاصة للقرض:**

نوع القرض:	**المبلغ**:	**صحة العقد**:	**النسبة**:(قابلة للتغيير)
قرض قصير الأجل	دج 12 شهرا	مدعمة 100 %	

نسبة فائدة التأخير: % 7.50 **نسبة عقوبة التأخير: % 2.0**

رقم الحساب: ..... .

الضمانات الاحتياطات الحاصرة:

- اكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعهد ببيع المحصول لتعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية ميلة و خصم مبلغ قرض الرفيق بالمناقصة من ثمن مدفوعات المحصول الفلاحي من الحبوب لموسم الحصاد والدرس لسنة.....

الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة:

- الاشتراك في صندوق ضمان القروض الفلاحي.
- امضاء سندات الأمر.

2. الشروط العامة للقرض:

المادة 1 : مبلغ القرض

- يمنح البنك بموجب هذه الإتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة

المادة 2 : موضوع القرض

بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3 : مدة القرض

يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.

- غير انه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الإستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو شرط أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم والعمولات

- تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

المادة 6 : كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- ان إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات والعماليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7 : طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لايمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد اصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أوكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض

متابعته قضائيا

- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9 : التسديد المسبق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا .
- التسديد الجزئي يقتطع من الإقساط المتباعدة

المادة 10 : الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من اصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبه الأداء (عمولات – صاريف- ضرائب)

المادة 11 : شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الاداء من أصل فوائد ومصاريف اخرى وملحقات فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

* التصريح الخاطئ للمقترض.
* دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
* تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
* كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.
* البيع الجزئي أو الكلي لأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
* عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12 : مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بمايلي:

* تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية
* تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، وثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات
* تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى.
* كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13 : التزامات المقترض

مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، ومادام المدين مدنيا بموجب هذه الاتفاقية فهو ملزم بمايلي :

* عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن أخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية ، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
* العمل على كل ماهو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل النتاج الخدمات.
* تأمين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
* تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 : العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15 : العمولة والمصاريف

يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة اشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكور في شروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في .....بتاريخ.....

ع/البنك المدين(1)

1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة "قرأ وصادق"

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم(5): القرض الممنوح في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

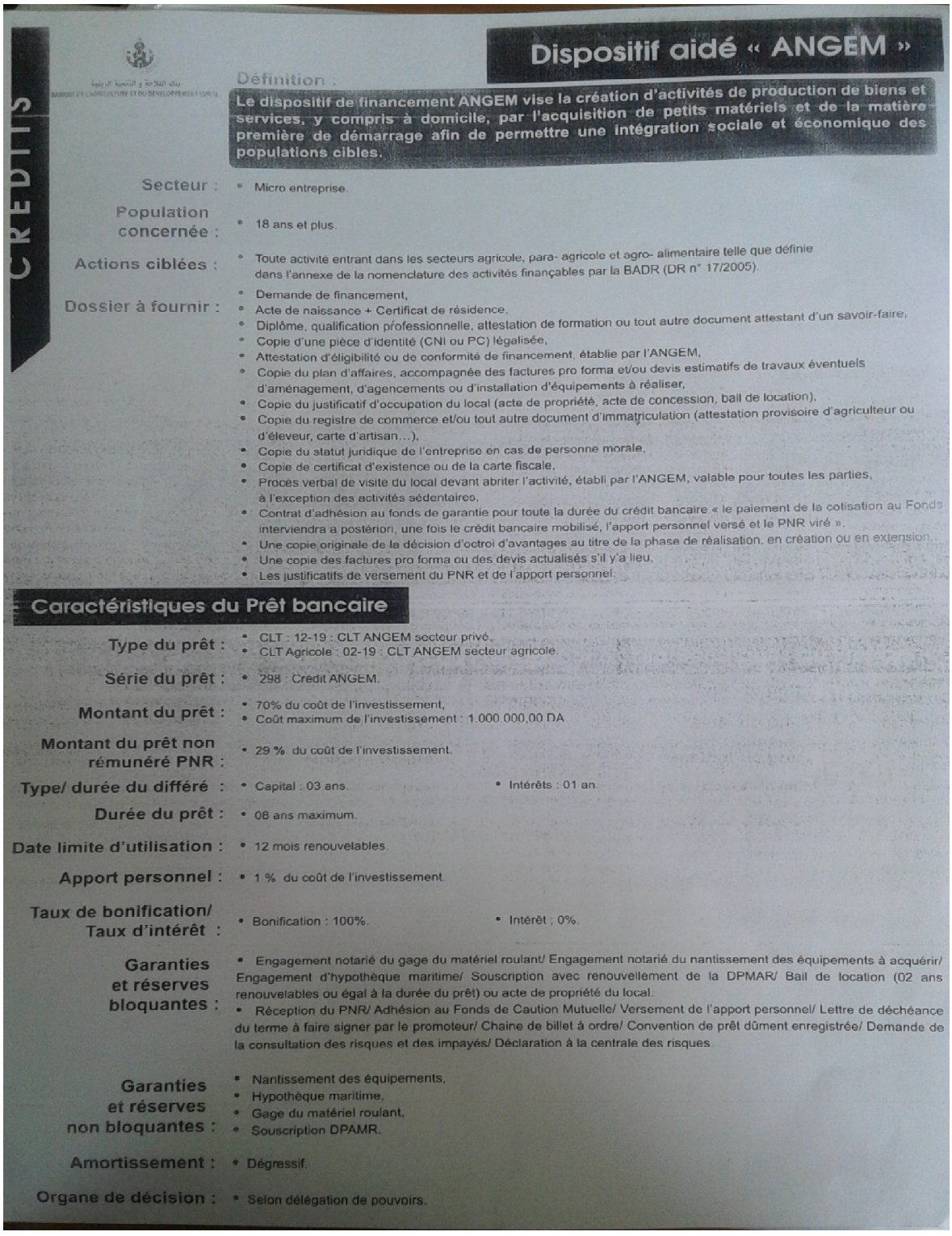

CREDITS

Dispositif aidé « ANGEM »

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens et services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :	• Micro entreprise.
Population concernée :	• 18 ans et plus.
Actions ciblées :	• Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).
Dossier à fournir :	• Demande de financement, • Acte de naissance + Certificat de résidence, • Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire, • Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée, • Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM, • Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser, • Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location), • Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…), • Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale, • Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale, • Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires, • Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré ». • Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation. en création ou en extension. • Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu, • Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :	• CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé. • CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.
Série du prêt :	• 298 : Crédit ANGEM.
Montant du prêt :	• 70% du coût de l'investissement, • Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA
Montant du prêt non rémunéré PNR :	• 29 % du coût de l'investissement.
Type/ durée du différé :	• Capital : 03 ans. • Intérêts : 01 an.
Durée du prêt :	• 08 ans maximum.
Date limite d'utilisation :	• 12 mois renouvelables.
Apport personnel :	• 1 % du coût de l'investissement.
Taux de bonification/ Taux d'intérêt :	• Bonification : 100%. • Intérêt : 0%.
Garanties et réserves bloquantes :	• Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local. • Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.
Garanties et réserves non bloquantes :	• Nantissement des équipements, • Hypothèque maritime, • Gage du matériel roulant, • Souscription DPAMR.
Amortissement :	• Dégressif.
Organe de décision :	• Selon délégation de pouvoirs.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم(6): القرض الممنوح في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Dispositif aidé « ANSEJ »

Définition : Le dispositif de financement ANSEJ est un crédit à long terme destiné à financer, à hauteur de 70%, la réalisation de projets dans le cadre du programme de l'emploi de jeunes de l'Etat

Type : Micro entreprise

Population concernée :
- Chômeurs de 19 à 35 ans.
- Le gérant peut avoir 40 ans s'il crée 02 emplois.

Actions ciblées : Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para-agricole et agro-alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :

Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :
Demande de financement/ Acte de naissance/ Certificat de résidence/ Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire/ Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée/ Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement établie par l'ANSEJ/ Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser.

Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :
Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession ou bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires/ Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan...)/ Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale/ Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale/ Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANSEJ, valable pour toutes les parties à l'exception des activités sédentaires/ Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré)/ Copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension/ Copies des factures pro-forma ou devis actualisés s'il y a lieu/ Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-15 : CLT Micro-entreprise Privée 1 - 12-16 : CLT Micro-entreprise Privée 2
- CLT Agricole : 02-15 : CLT Micro-entreprise Agricole 1 - 02-16 : CLT Micro-entreprise Agricole 2

Série du prêt :
- 355 : Crédit à long terme Emploi de Jeunes.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement.
- Montant maximum du prêt : 10.000.000 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

ype/ durée du différé :
- 03 ans pour le capital.
- 01 an pour les intérêts.

Durée du prêt :
- 8 ans.

ate limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA.
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- 100 % de bonification.
- Taux d'intérêt bonifié : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billets à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la Centrale des Risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال- ميلة-، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم (7): القرض الممنوح في إطار الوكالة الوطنية للتامين على البطالة

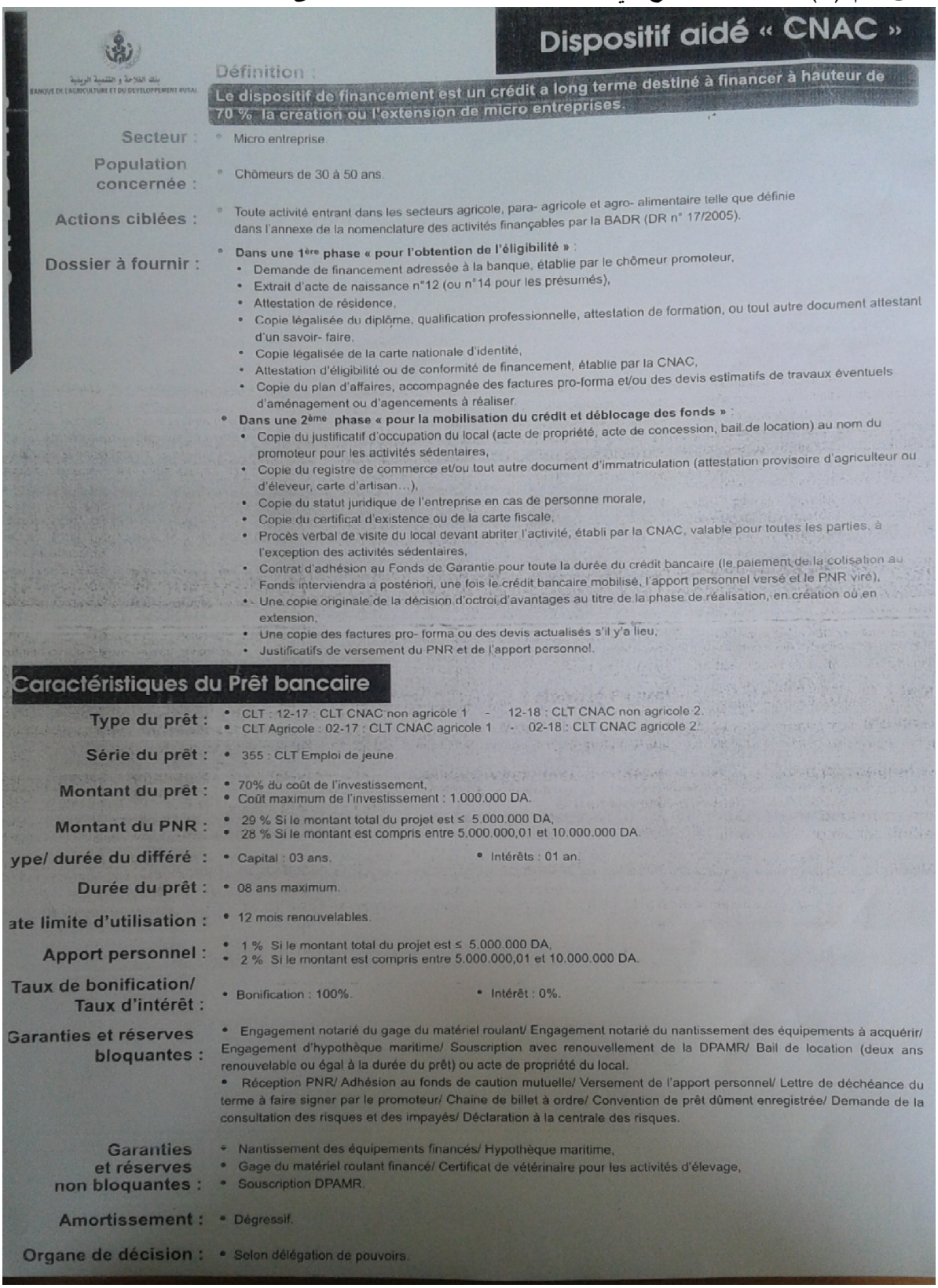

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « CNAC »

Définition :

Le dispositif de financement est un crédit a long terme destiné à financer à hauteur de 70 % la création ou l'extension de micro entreprises.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 30 à 50 ans.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité »** :
  - Demande de financement adressée à la banque, établie par le chômeur promoteur,
  - Extrait d'acte de naissance n°12 (ou n°14 pour les présumés),
  - Attestation de résidence,
  - Copie légalisée du diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation, ou tout autre document attestant d'un savoir- faire,
  - Copie légalisée de la carte nationale d'identité,
  - Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par la CNAC,
  - Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement ou d'agencements à réaliser.
- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds »** :
  - Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires,
  - Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
  - Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
  - Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale,
  - Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par la CNAC, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
  - Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré),
  - Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
  - Une copie des factures pro- forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
  - Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :	• CLT : 12-17 : CLT CNAC non agricole 1 - 12-18 : CLT CNAC non agricole 2. • CLT Agricole : 02-17 : CLT CNAC agricole 1 - 02-18 : CLT CNAC agricole 2.
Série du prêt :	• 355 : CLT Emploi de jeune.
Montant du prêt :	• 70% du coût de l'investissement, • Coût maximum de l'investissement : 1.000.000 DA.
Montant du PNR :	• 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA, • 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.
ype/ durée du différé :	• Capital : 03 ans. • Intérêts : 01 an.
Durée du prêt :	• 08 ans maximum.
ate limite d'utilisation :	• 12 mois renouvelables.
Apport personnel :	• 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA, • 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.
Taux de bonification/ Taux d'intérêt :	• Bonification : 100%. • Intérêt : 0%.
Garanties et réserves bloquantes :	• Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (deux ans renouvelable ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local. • Réception PNR/ Adhésion au fonds de caution mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.
Garanties et réserves non bloquantes :	• Nantissement des équipements financés/ Hypothèque maritime, • Gage du matériel roulant financé/ Certificat de vétérinaire pour les activités d'élevage, • Souscription DPAMR.
Amortissement :	• Dégressif.
Organe de décision :	• Selon délégation de pouvoirs.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم (8): رسالة الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال

NNEXE N° 3

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE D'ACCEPTATION »

- Agence domiciliataire :.....
- Numéro du Compte client.....
- Numéro de dossier .....
- Nom ou Raison sociale de l'emprunteur : .....
  .....
- Adresse du siège social de l'emprunteur : à rajouter.....
  .....
- Activité.....
  .....

onsieur,

our faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que otre Etablissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :

- Type de prêt : .....
- Montant : .....
- Taux : .....
- Date limite d'utilisation : .....
- Durée d'amortissement :.....
- Période de différé (éventuel) :.....

ependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un ébut d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées :

-
-
-
-
-
-

ans l'attente, de vous lire, veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

ocument confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

aborée et vérifiée par : rection Générale Adjointe Engagements	Contrôle de diffusion : Direction de l'Organisation, des Méthodes & des Systèmes d'Information	Réf. Décision Réglementaire d'approbation : DR. N° 04/15 du 03/02/ 2015

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم(9): رسالة عدم الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال.

ANNEXE N°4

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE DE REFUS »

- Agence domiciliataire :.....
- Numéro du Compte client.....
- Nom ou Raison sociale de l'emprunteur : .....
  .....
  .....
- Adresse du siège social de l'emprunteur : à rajouter.....
  .....
- Activité.....

Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le regret de vous informer que notre Etablissement n'a pas convenance à vous octroyer le crédit demandé pour les motifs ci-après :

-
-
-
-

Pour toute information complémentaire, nous vous prions de bien vouloir vous rapprocher de nos services.

Veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Élaborée et vérifiée par : Direction Générale Adjointe Engagements	Contrôle de diffusion : Direction de l'Organisation, des Méthodes & des Systèmes d'Information	Réf. Décision Réglementaire d'approbation : DR. N° 04/15 du 03/02/ 2015

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم(10): قرض الرفيق

Crédit « R'FIG »

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation [illegible] agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

Secteur : Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel.
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations.
- Unités de services agricoles.
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation.
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires).
  Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires.
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation.
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit.
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location.
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture.
- Situation fiscale.
- Factures pro-forma.
- Plan de production valorisé.
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne.
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt : 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt : 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt : Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

/pe/ durée du différé : Néant.

Durée du prêt : Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

te limite d'utilisation : Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel : L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes : Selon les particularités du dossier.

Amortissement : Dégressif.

Organe de décision : Selon délégation de pouvoirs.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم (11): قرض التحدي

Secteur : Agriculture.

Population concernés :

- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :

- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :

- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Registre de commerce,
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

ractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :

- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :

- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :

- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

/ durée du différé :

- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :

- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

limite d'utilisation :

- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage **à définir** du montant total du projet :

- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

x de bonification/ Taux d'intérêt :

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)

- 0% les 05 premières années.
- 1% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)

- 0% les 05 premières années.
- 1% la 6ème et la 7ème année.
- 3% la 8ème et la 9ème année.
- A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم(12): طلب الانضمام إلى برامج خاصة للاستفادة من دعم FNDA

ANNEXE 2

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
Wilaya de.....
Subdivision de.....

DEMANDE D'ADHESION AUX PROGRAMMES SPECIFIQUES ET AU BENEFICE DE SUBVENTION SUR LE FNDIA

Présentée par M.....en qualité de.....
.....pour adhérer aux programmes de développement suivants :

* Reconversion des systèmes de production,
* Intensification de la céréaliculture ;
* Développement des filières
* .....

Cadre réservé à l'Administration

N° Dossier.....Date de dépôt.....
Structure de dépôt.....Date de transmission.....
Reçu par la DSA le.....
Banque agricole de développement rural de :.....le.....

I – IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

- Forme juridique de l'exploitation.....
- Personne physique : Nom.....Prénom.....Née le.....Fils de .....et de .....
  - Personne morale : Nom et Prénom du Responsable.....
  - Personne physique : Nom et Prénom du Responsable.....

- Adresse de l'exploitation :.....
.....
- Adresse du promoteur :.....

III – PRINCIPAUX ELEMENTS DE L'ETUDE TECHNICO ECONOMIQUE :

- Valeur des biens de l'exploitation :
- Biens immeubles = DA.....
- Bien meubles = DA.....
- Situation actuelle : chiffre d'affaire actuel = DA.....
- Situation projetée : chiffre d'affaire actuel = DA.....
- Revenu net actuel = DA..... : Revenu net attendu = DA.....
- Revenu d'emploi actuels =.....Emplois/Nbre d'emplois projetés = ...Emplois
-Investissements acquits dans le cadre FNRDA.....
.....-
- Année.....

IV – MONTAGE FINANCIER DU PROJET : (en dinars algériens)

Opérations à réaliser	Quantité	Coût de L'investis.	Subvention FNDIA	Echéancier de réalisation	Taux d'amort.

- Ressources financières à mobiliser par le demandeur :

* En Autofinancement :.....
* En Crédits Bancaires :.....
* Crédit Bonifié.....
* Taux de Bonification.....
* En Concours Publics (FNDIA) :.....

Fait à.....le

Nom et prénom du demandeur

Signature authentifiée

المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال– ميلة–، نيابة مديرية الاستغلال

الملحق رقم (13): شهادة الموافقة على القرض

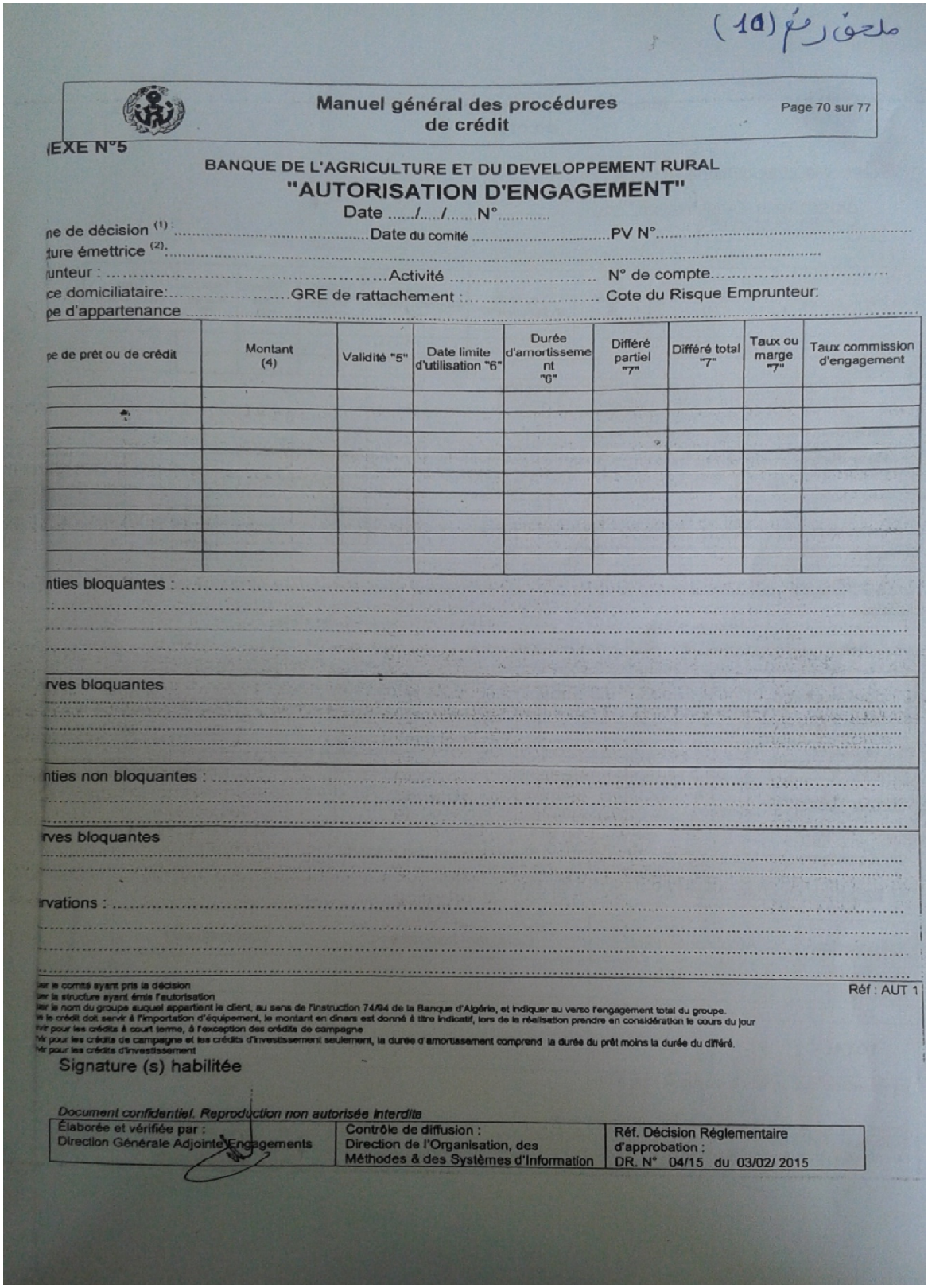

ملحق رقم (10)

Manuel général des procédures de crédit

Page 70 sur 77

EXE N°5

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

Date ...../...../.....N°.....

ne de décision (1) : .....Date du comité .....PV N°.....

ture émettrice (2): .....

unteur : .....Activité ..... N° de compte.....

ce domiciliataire:.....GRE de rattachement :..... Cote du Risque Emprunteur:

pe d'appartenance .....

pe de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement

nties bloquantes : .....

.....

.....

.....

rves bloquantes

.....

.....

.....

.....

nties non bloquantes : .....

.....

.....

rves bloquantes

.....

.....

rvations : .....

.....

.....

.....

ier le comité ayant pris la décision

ier la structure ayant émis l'autorisation

ier le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.

e le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour

ir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne

ir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.

ir pour les crédits d'investissement

Réf : AUT 1

Signature (s) habilitée

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Élaborée et vérifiée par :	Contrôle de diffusion :	Réf. Décision Réglementaire d'approbation :
Direction Générale Adjointe Engagements	Direction de l'Organisation, des Méthodes & des Systèmes d'Information	DR. N° 04/15 du 03/02/ 2015

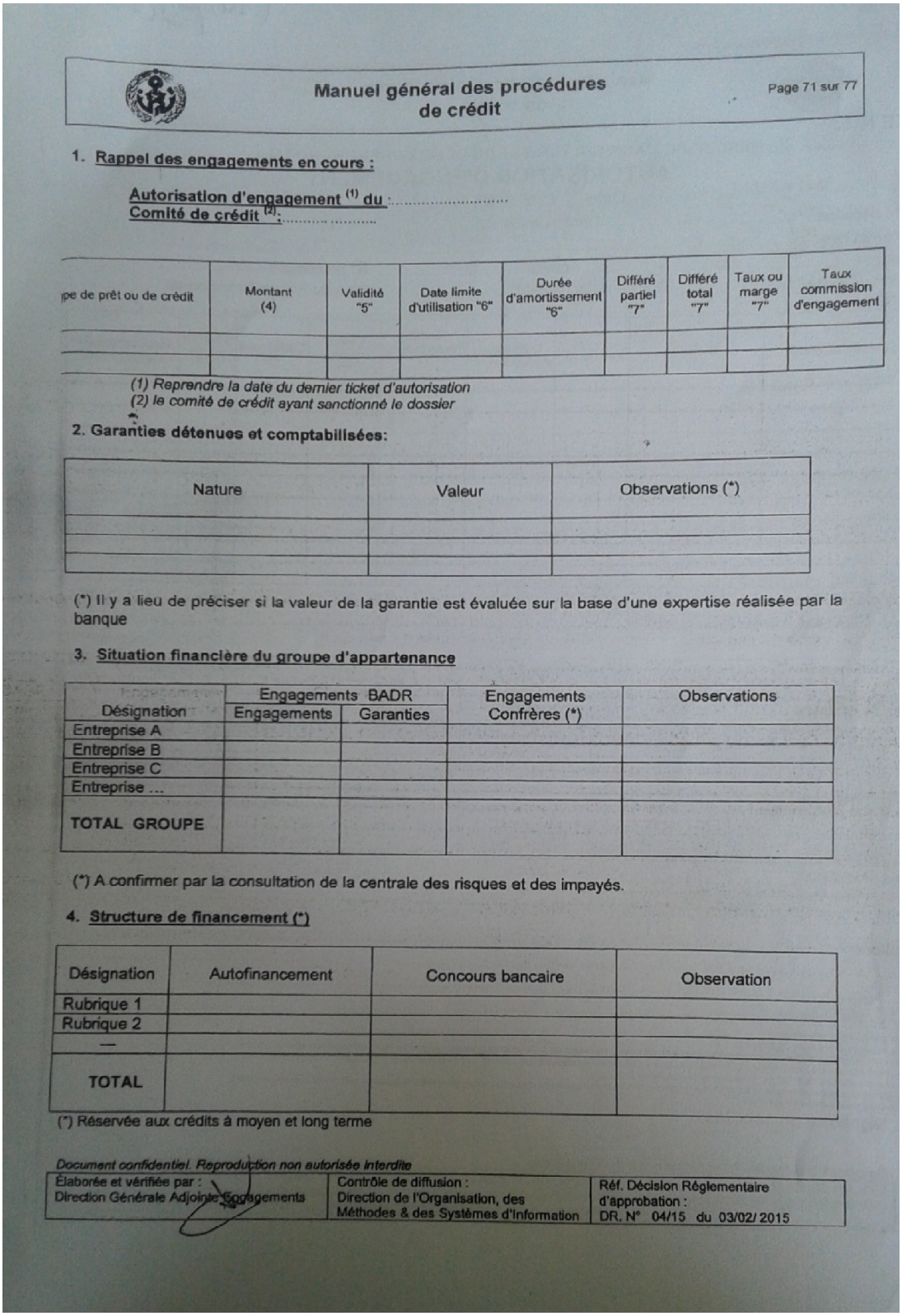

Manuel général des procédures de crédit

Page 71 sur 77

1. **Rappel des engagements en cours :**

Autorisation d'engagement (1) du :.....
Comité de crédit (2) :.....

ype de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement

(1) Reprendre la date du dernier ticket d'autorisation
(2) le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. **Garanties détenues et comptabilisées:**

Nature	Valeur	Observations (*)

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque

3. **Situation financière du groupe d'appartenance**

Désignation	Engagements BADR		Engagements Confrères (*)	Observations
	Engagements	Garanties		
Entreprise A				
Entreprise B				
Entreprise C				
Entreprise ...				
TOTAL GROUPE				

(*) A confirmer par la consultation de la centrale des risques et des impayés.

4. **Structure de financement (*)**

Désignation	Autofinancement	Concours bancaire	Observation
Rubrique 1			
Rubrique 2			
—			
TOTAL			

(*) Réservée aux crédits à moyen et long terme

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Élaborée et vérifiée par : Direction Générale Adjointe Engagements	Contrôle de diffusion : Direction de l'Organisation, des Méthodes & des Systèmes d'Information	Réf. Décision Réglementaire d'approbation : DR. N° 04/15 du 03/02/ 2015

المصـدر: بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة المجمـع الجهـوي للاسـتغلال– ميلـة–، نيابـة مديريـة الاسـتغلال.